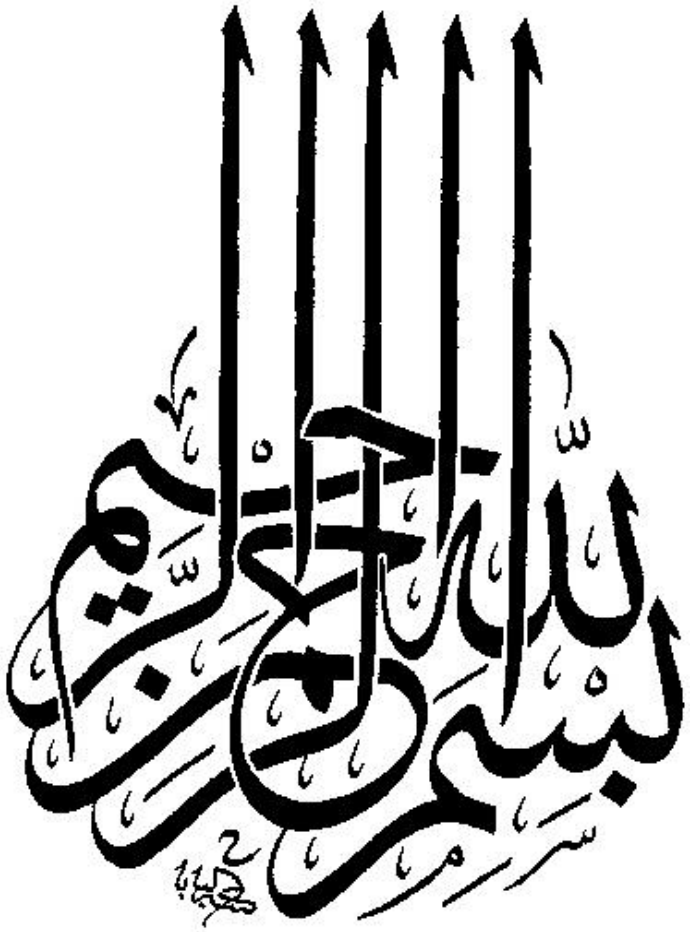
بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد عمومي وتسيير مؤسسات

تكامل السياسات الاقتصادية وأثره في ضبط أهم الإختلالات الاقتصادية

"دراسة حالة الجزائر من1990-2014 "

تحت إشراف الأستاذة:

أسماء عدائكة

من إعداد الطالبة:

نجاح مكناسي

لجنة مناقشة

د.أحمد نصير	أستاذ محاضر	جامعة الوادي	رئيساً
أسماء عدائكة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	مشرفاً ومقرراً
د.فاتح سردوك	أستاذ محاضر	جامعة بالوادي	مناقشاً

السنة الجامعية:2015/2014

تمهيد الفصل:

تعيش دول العالم فترات تحول مهمة سببها عولمة الاقتصاد وتحرير الأسواق المالية، جعلها تفكر في إتباع سياسات معينة لمعالجة هذه الإختلالات التي تصيب اقتصادياتها وللخروج من تلك الوضعية التي تحدث نوعا من التناقضات فيها أو دخول عوامل أخرى تؤدي لتفاقم هذه الأزمات أو حدتها، يتطلب هذا استعمال سياسات كفيلة لجعلها قدرة على مواجهة الأزمات من حالات الركود والتضخم والبطالة... ، باعتماد ها على أدوات فاعلة لتحقيق مستوى من الاستقرار النقدي والاقتصادي وذلك من خلال تجنب التغيرات في مستوى العام للأسعار؛ ومن بين هذه السياسات نذكر السياسة النقدية والمالية والتجارية إلى جانب بعض السياسات الأخرى، ومن أهم أهداف السياسة الاقتصادية لمعظم دول العالم هو تحقيق التنمية الاقتصادية، لذا حاولنا أخذ بعض أو أهم السياسات الاقتصادية لدرستها في هذا الفصل، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث وهي كالآتي:

- **المبحث الأول:عموميات حول السياسة الاقتصادية**
- **المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول السياسة المالية**
- **المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية**
- **المبحث الرابع: الإطار النظري للسياسة التجارية**

المبحث الأول: عموميات حول السياسة الاقتصادية

تدخُل الدولة في النشاط الاقتصادي أمر ضروري وبالغ الأهمية خاصة ما يتعلق بتحقيق تنمية اقتصادية، وبالتالي يتبادر إلى أذهاننا تساؤل حول الأداة التي تستعملها الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهنا سنقوم بتسليط الضّوء على أهم الجوانب التي تتعلق بالسياسة الاقتصادية حيث سوف نتطرق إلى مفهوم السياسة الاقتصادية ولأهم أدواتها و كيفية عملها من خلال هذه الدراسة.

المطلب الأول: ماهية السياسة الاقتصادية

يجدر بنا الإشارة إلى دور الدولة في نشاط الاقتصادي لاعتبارها محدد للسياسات العامة قبل تسليط الضوء على السياسة الاقتصادية.

1.دور الدولة في النشاط الاقتصادي:

لقد مر مفهوم الدولة بعدة مراحل وبعدة صور لتدخلها في النشاط الاقتصادي بإعتبارها هي التي تقوم بوضع الأنظمة لطريقة تدخلها في النشاط الإقتصادي.

1.1.مفهوم الدولة :

الدولة مصطلح سياسي يُعبر عن مدلول ذو معنى واسع، ولتعرف على طبيعة الدولة عن طريق الوعي بالفرق بين المجتمع والدولة والحكومة[1].

1.1.1.**المجتمع**: هو مجموعة من الأفراد يعشون في محيط معين تربطهم علاقات اجتماعية متبادلة.

2.1.1.**الدولة**: هي شكل من أشكل التنظيم،وهذا التنظيم يحدد العلاقة بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية الحاكمة والطبقات الاجتماعية المحكومة، وهو التنظيم ظهر مع بداية التناقض بين المصلحة الخاصة و العامة، متضمن تركيب الدولة ووظائفها يضاف إلى ذلك الإنتاج في المجتمعات الزراعية التي تعتمد على الري سيستلزم السيطرة على الأنهار وشق القنوات لتنظيم استخدام المياه إلى غير ذلك من أشغال الكبيرة التي يعجز الأفراد عن إنجازها، الأمر الذي يدفع بوجود سلطة مركزية منظمة تتولي القيام بهذه الأشغال الكبيرة ويخلق بالتالي وظيفة اقتصادية تقوم بها الدولة [2].

---

[1] محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، بدون طبعة، الدار الجامعية، بيروت، بدون سنة نشر، ص ص: 16،18.

[2] أسماء عدائكة،"**السياسات الاقتصادية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**(مجلس التعاون الخليج العربية...أنموذجاً)"، (مذكرة ماجستير في العلوم التسيير، مركز الجامعي الوادي، 2011/2010)، ص:10.

3.1.1.**الحكومة:**هي المحسوس العضوي الذي يمارس وظائف الدولة في مجتمع معين محدد تاريخياً في فترة زمنية معينة و من ثَمَ فهي تتمثل في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية[1].

2.1.تطور دور الدولة:

لقد مر موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بعدة مراحل مختلفة، حيث كان دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي يزداد من فترة لأخرى وذلك بما تملكه من إمكانيات مالية ومؤسسية بالإضافة إلى نداءات بعض الاقتصاديين بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ومع مرور الوقت أصبح هذا التدخل ضرورة حتمية من أجل حماية النشاط الاقتصادي و الدخل القومي وأنه في غياب هذا الدور تتعرض الاقتصاديات الدولة إلى مشاكل عديدة مثل التضخم والانكماش وعدم الاستقرار[2].

وكما لا ننسى أن نشير إلى أن حجم هذا الدور ارتبط تماماً بحجم مالية الدولة عبر المراحل التاريخية المختلفة التي مرة بها المجتمعات، ولهذا وحتى يتحدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي لابد من وجود سياسة معينة؛ وبالتالي تحقق الأهداف المنشودة والمتفق عليها من جميع أفراد المجتمع، ومن هذا المنطلق يجدر بنا تتبع دور الدولة في النشاط الاقتصادي كالآتي:

1.2.1.**الدولة الحارسة ودورها في النشاط الاقتصادي:** ففي هذه مرحلة تميزت بانحسار دور الدولة الاقتصادي وتقلص حجمه بعد إرساء أسس التحول الصناعي في بداية التطور الرأس مالي، تجد وظيفة الدولة خير التعبير عنها في كتابات"أدم سميث"(1723-1890) في بحثه الشهير عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم المنشورة عام1776. في هذا البحث يُقصْر أدم سميث هذه الوظيفة على القيام بمهمة الدفاع الخارجي، وتولي مسؤولية الأمن الداخلي من خلال ما تقوم به أجهزة القضاء و الشرطة وما يشابهها والنهوض بالأعمال العامة والمنضمات اللازمة للجماعة (الأشغال العامة)، والتي ليس من طبيعتها أن تغل دخلاً، يغطي نفقاتها ومن ثم يحجم الأفراد لهذا السبب عن الإنفاق عليها. وتتمثل هذه الأعمال بصفة أساسية في القيام بما يلزم لتسهيل التجارة و في نشر التعليم وفي المحافظة على صحة العامة، حيث يشكل هذا الواجب الأخير ما يعرف في لغتنا المعاصرة بالأنفاق على الأغراض الاقتصادية و الاجتماعية وأن كان فيذلك الوقت محدد النطاق بالنسبة إلى الواجبين الآخرين[3].

2.2.1.**الدولة المتدخلة ودورها في النشاط الاقتصادي:** اتضح مع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

---

[1] **نفس المرجع** ، ص:11.

[2] مسعود دراوسي،" **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر 1990-2004**"،(أطروحة دكتوراه دولة، قسم علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة 2005، ص:37.

[3] عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة (مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام)**، بدون طبعة، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001، ص:10.

ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة، وانتشر بدله مفهوم الدولة المتدخلة خاصة بعد أن ساد العالم كساد عالمي كبير في1929 وفي الوقت ذاته برزت أفكر النظرية الكنزية للاقتصادي الإنجليزي كينز خلال الثلاثينات من القرن الماضي، ولقد جاءت أفكار كينز معاكسة تماماً لأفكار الكلاسيك، التي رسمت سياسات الحكومية الواجبة الإتباع للخروج من الأزمة[1].مما كان له أثر في تزايد أهمية النشاط المالي للدولة واتساع نطاقه.في هذه الظروف ظهر التحليل الكينزي الخاص بمستوى العمالة في الاقتصاد القومي مرتبطاً بهذا الاتساع، مما كان لزوم التأكيد للدور التدخلي في إطار ما يعرف بالمالية الوظيفية أو المعوضة،وأن ظل نشاط الدولة المالي لا يقارن بمستوى نشاط الأفراد بسبب عظم الوزن النسبي للاقتصاد الخاص في هيكل الاقتصاد القومي بالمقارنة مع "الاقتصاد العام" [2].

ومما سبق يتضح أنّ دور الدولة في الاقتصاد النشاط الاقتصادي قد ازداد بصورة كبيرةً جداً ومنه أصبحت مالية الدولة ذات وزن كبير.

3.2.1.**الدولة الاشتراكية ودورها في النشاط الاقتصادي:** بعد الحرب العالمية الأولى سادت مبادئ الاقتصاد الاشتراكي حيث ارتبط دور الدولة بالإحلال محل القوى السوق، وعندها بدأ ينتشر مفهوم الدولة المنتجة أو الدولة الاشتراكية، الأمر الذي دعم انتشار أسلوب التخطيط المركزي على الصعيدين العملي والأكاديمي وكان من بين الدول التي تبنت هذا الاتجاه عدد من الدول العالم الثالث، ولاشك أنّ البيئة الفكرية التي كانت في ذلك الوقت تختلف اختلافاً جوهرياً عنها في وقت الحاضر، ذلك أنّ معظم دول العالم الثالث كانت وقتها حديثة العهد بالاستقلال وكانت تتطلع إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية والارتقاء بأنظمتها ومؤسساتها، وبالطبع فإنه في ظل تلك الإيديولوجيات اقتنعت هذه البلدان كغيرها بأنه لا يمكن حدوث تنمية دون تدخل مباشر من جانب الدولة[3].(وهي دولة أكثر تدخلاً من سابقاتها وتمثل الوضع السائد في الاقتصاديات الاشتراكية) تتمتع بحرية أوسع في تحديد الحاجات العامة. فهي من ناحية تسيطر على الجزء الأكبر من وسائل الإنتاج وتدين بمذهبية معينة ترمي إلى تحقيقها في توجيه الموارد جميعها لصالح المجتمع ككل مما يعطي للحاجات الجماعة أولوية على الحاجات الفردية، كما أنها من ناحية أخرى تملك الوسائل الفعالة لضمان التفضيل الذي تقرره، سواءً بالنسبة للحاجات العامة في الحاضر أو المستقبل. غير أنه ينبغي أن ننبه هنا على الرغم من أن الدولة تتمتع هنا بسيطرة واسعة على

[1] سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي**،ج1، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، مصر، 1994، ص:90.

[2] عادل أحمد حشيش، **مرجع سابق** ، ص:11.

[3] سعيد النجار، **نحو إستراتجية قومية للإصلاح الاقتصادي**، بدون طبعة، دار الشروق، القاهرة، مصر،1991، ص:25.

*تقصد بالحدود الاقتصادية، تكمن أساساً في حدين جوهريين:الأول، ويتمثل في مراعاة الحد الأدنى اللازم لمعيشة المواطنين، كالحاجة السكان المادية و النفسية وعن استعدادهم لتحمل التضحية. والثاني، يتجلى في ضرورة العمل على تحقيق التوازن المالي والتدفق الحقيقي للسلع من ناحية أخرى.

وسائل إشباع الحاجات العامة، فإنها في توسعها في إشباع هذه الحاجات لابد وأن تلتزم بحدود اقتصادية*معينة عليها مراعاتها حتى يُنتج النشاط المالي الذي تقوم به أثره في الوفاء على النفع العام [1]، حتى في ظل نظام الاقتصاد الحر، ولهذا يتطلب من الدولة التدخل المدروس في الحياة الاقتصادية بحيث لا يمنع تدخلها هذا قوى السوق من أن تعمل بطريقة صحيحة و في نفس الوقت يتسنى لها إدارة دفع الاقتصاد بما يتلاءم مع أهدافها التنموية.

أما دور الدولة في الوقت الحاضر فقد رسا على مفهوم جديد لدور الدولة،لأن الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية تلعب دوراً هاماً في تشكيل مثل تلك المفاهيم، غير أن لكل دولة ظروف وأوضاع خاصة بها، وبصفة عامة فأن دور الدولة يتضح أكثر عند وضع وتنفيذ سياسة اقتصادية.

2. نظرة عامة حول السياسة الاقتصادية:

جاء في لسان العرب :" قال العرب :ساس الأمر سياسة أي قام به، و التسويس أي الرياسة، و يقال سوس فلان أمر بني فلان أي كلف سياستهم، وقد ساس و سيس علية: أي أمر وأمر عليه[2]، وتطلق بإطلاقات كثيرة وهي كذلك المنهج المتبع لدى بلد معين في التعامل داخل مجال نشاط السلع و الخدمات, ومعناها أيضا يدور حول تدبير الشيء والتصرف فيه بما يصلح و يمكن جمعها هذه الأدوات فيما يعرف بالمربع السحري لكلدور، فمن هنا نطرح التساؤل:ما المقصود بالسياسة الاقتصادية؟ وفيما تكمن أهم أدواتها ؟ وهل بتحقق أهداف السياسة الاقتصادية تكون قد حققت أهداف تنمية اقتصادية؟.

1.2. مفهوم السياسة الاقتصادية:

يُقصد بها منذ أن استعملها الإغراق بتدبير أمور الدولة، كما استخدمت بمعنى علم إدارة الدولة[3]؛ وعرفت أيضا أنها مبادئ وقواعد إدارة المجتمع[4]، ومن أجل تحديد الدقيق لمعنى السياسة الاقتصادية لابد من نذكر جملة من تعريفات.

1.1.2. تعاريف السياسة الاقتصادية:

وتعرف السياسة الاقتصادية على أنها " مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه "[5]، يقصد بالسياسة الاقتصادية عامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين

---

[1] عادل أحمد حشيش، **مرجع سابق** ، ص:11.

[2] جمال بن دعاس، **السياسة النقدية – في النظامين الإسلامي و الوضعي، دراسة مقارنة–**،ط1،دار الخلدونية، الجزائر، 2007،ص: 84. .

[3] وليد عبد الحميد عايب،**الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقيه لنتائج التنمية الاقتصادية)**، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت،لبنان،2010،ص:73.

[4] مسعود دراوسي، **مرجع سابق** ، ص:42.

[5] عبد المجيد قدي، **المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقيميه**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 24.

الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف[1]، كما يعرفها البعض على بأّنها" مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى"[2]،ويعرفها أيضا بأنها" عبارة عن مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها"[3]، وكذلك تعرف السياسة الاقتصادية بأنها:الإجراءات والأدوات التي يتبعها النظام الاقتصادي في حل المشكلات الاقتصادية[4]

للإشارة فإن المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية الكلية يمكن أن يجمع كل القواعد التي تحكم السلطات العامة وهي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية، في حين أن المعنى الضيق للسياسة الاقتصادية يجعلها تنحصر في جانب واحد من الجوانب الثلاثة للتدخل، بحيث تحتل الجانبين الآخرين السياسة المالية و السياسة النقدية، فهي بذلك تقوم بالرقابة المباشرة للمتغيرات الأساسية للاقتصاد الوطني[5]، وبالتالي فإن مفهوم السياسة الاقتصادية لا يخرج عن الأهداف المنشودة والأدوات المستعملة و الزمن المطلوب لتنفيذها[6]

2.1.2.**مضمون السياسة الاقتصادية**:تعتبر السياسة الاقتصادية مظهرا من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وهي في مضمونها ترمي إلى التحكم الهادف في مسار النشاط الاقتصادي الداخلي، كما تسعى إلى إخفاء صيغة أهداف منسجمة لإبراز موقفها من تباين العلاقات التي تربطها بالعالم الخارجي

- **تحديد الأهداف:** وهي التي تترجم مساعي الدولة المراد تحقيقها، إلا انه يرى العادة أن تكون السياسة الاقتصادية أهداف مثل النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، التوازن في ميزان المدفوعات لاستقرار الأسعار.... الخ.
- **وضع تدرج بين الأهداف:** ذلك أن ، هناك بعض الأهداف التي تكون غير منسجمة يصعب ترجمتها إلى سياسات واضحة، وأخرى تستلزم أهداف أولية لتحقيقها، لذا كان لزاما على الدولة أن تضع تدرج منطقي للأهداف يسهل ترجمتها إلى سياسات تؤدي إلى تحقيقها فمثلا خفض معدل الربح يمكن أن يساعد في التقليل

[1] مسعود دراوسي، **مرجع سابق**، ص:43.

[2] نعمت الله نجيب وآخرون،**مقدمة في الاقتصاد**،بدون طبعة، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1990،ص:441.

[3] رضا العدل، **تحليل الاقتصادي الكلي**، بدون طبعة، مكتبة عين الشمس، مصر،1996، ص: 352.

[4] غازي عناية، **ضوابط الاقتصاد في السوق الإسلامي**،ط1، دار النفائس، بيروت، 1992، ص:8.

[5] أحمد نصير،عبد النور غريس، **فعالية السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة الدارسات الاقتصادية والمالية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة حمه لخضر–الوادي–، العدد6، المجلد 1،2013، ص:181.

[6] وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سابق** ، ص:75.

من الفوارق، ولكنه يمكن أن يؤدي إلى أزمة في النظام باعتباره أحد العوامل الدافعة بالاستثمار وهو ما يؤدي إلى عرقلة النمو المداخيل، وتراجع مستويات التشغيل.

- **تحليل الارتباط بين الأهداف:** بعد ما يتم الوضع التدريجي للأهداف لابد من وضع نموذج اقتصادي يوضح العلاقات بين مختلف المتغيرات الاقتصادية.
- **اختيار الوسائل:** حيث ترتبط الوسيلة المختارة بالغايات المجسدة في الأهداف وتتكون هذه الوسائل من فروع السياسة الاقتصادية والتي من أهمها السياسة المالية والنقدية وسياسة الصرف الأجنبي[1].

3.أنواع السياسة الاقتصادية:

يمكننا التميز بين عدة أنواع للسياسة الاقتصادية وذلك حسب أجل، منها السياسة الاقتصادية الظرفية ،و السياسة الاقتصادية الهيكلية، وتهدف السياسة الظرفية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية المالية قصيرة الأجل، بينها تهدف السياسات الهيكلية إلى تغيير هيكل وبنية الاقتصاد في الأجل الطويل، وعموماً يمكننا تلخيص أهم الفروقات لهذين السياستين في الجدول التالي:

الجدول رقم(1-01): مقارنة بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية

	السياسة الهيكلية	السياسة الظرفية
المدة	الأجل الطويل	الأجل القصير
الهدف	تكييف الهياكل	استرجاع الهياكل
الأثر	نوعية	كمية

Source: Jaque Muller ,**Economie Manuel d'application**, édition Duond, Paris, 2002p:188.

1.3.**السياسة الاقتصادية الظرفية:** تهدف السياسة الاقتصادية الظرفية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير؛ كما تجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من السياسات الظرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف و التي نذكر منها:

1.1.3. **سياسة الاستقرار:** وهي سياسة تهدف إلى كبح النشاط الاقتصادي ومنه مستوى الأسعار و الأجور باستعمال سياسات مالية ونقدية انكماشية، وتركيز سياسات الاستقرار على محاربة التضخم وتخفيضه[2]، أما المفهوم الواسع فيعني مجموعة الإجراءات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي، في وضعه الطبيعي (تقليص الضغوط الاجتماعية)[3].

---

[1] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق** ،2003، ص، ص:29،30.

[2] عبد الله بلوناس،**الاقتصادي الجزائري،الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004-2005، ص: 132.

[3] عبد المجيد قدي،**مرجع سابق** ،2003، ص:31.

2.1.3.**سياسة الإنعاش**: يهدف الإنعاش إلى إعادة الآلة الاقتصادية، مستخدماً العجز الموازن، حفز الاستثمار، الأجور والاستهلاك، تسهيلات القرض...الخ. وهي مستوحاة من الفكر الكينزي[*]، ونلجأ في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار، و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1-01): مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش

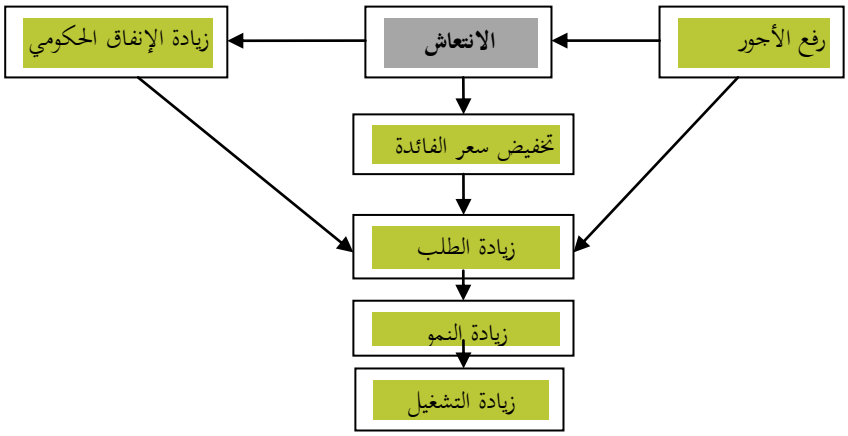

المصدر:وليد عبد الحميد عايب،**الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي(دراسة تطبيقية لنموذج التنمية الاقتصادية)**،ط1،مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان،2010،ص:79.

3.1.3. **سياسة الانكماش**: وهي سياسة تهدف إلى تقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية على الدخل و تجميد الأجور ومراقبة الكتلة النقدية وتؤدي هذه السياسة في العادة إلى تقليص النشاط الاقتصادي[1].

الشكل رقم(1-02): مخطط توضيحي لسياسة الانكماش

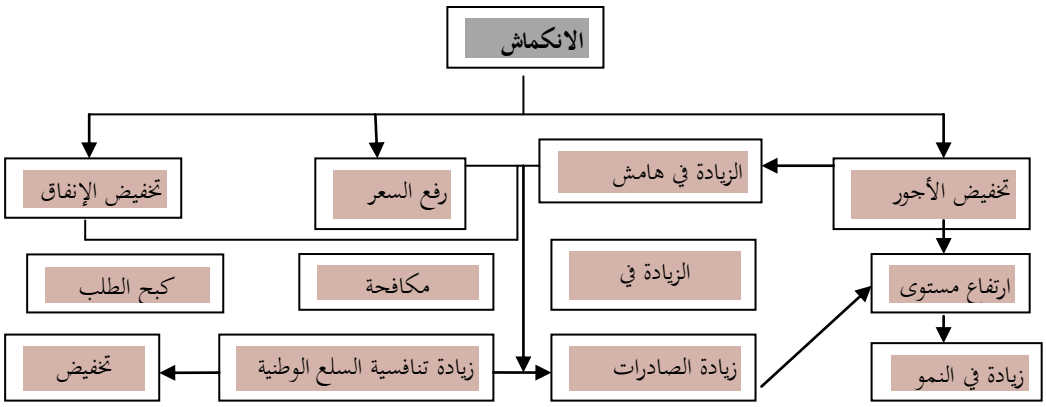

المصدر:وليد عبد الحميد عايب،**الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي(دراسة تطبيقية لنموذج التنمية الاقتصادية)**،ط1،مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان،2010،ص:79.

[*] نقصد بالتحليل الكيتري إسهام "جون مينارد كينز" (1883-1946)، صاحب كتاب النظرية العامة للتوظيف والنقود والفائدة في سنة 1963، وكذا للمتغيرات الاقتصادية على تحليل "كينز" فكونوا بذلك مدرسة سميت وتسمى أيضا بالمدرسة الكنزية.

[1] وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سابق** ،ص:70.

4.1.3. **سياسة التوقف ثم الذهاب:** وهي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي.

الشكل رقم (1-03):مسار سياسة التوقف ثم الذهاب

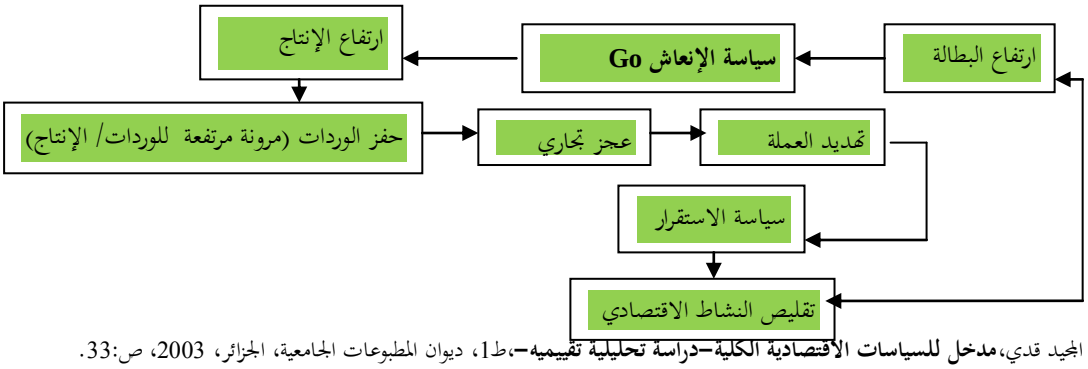

المصدر: عبد المجيد قدي،**مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية–دراسة تحليلية تقييمية–**،ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص:33.

2.3. **السياسة الاقتصادية الهيكلية:** تهدف السياسة الاقتصادية الهيكلية إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغيرات المحيط الدولي، وتمس هذه السياسة كلّ القطاعات الاقتصادية، ويكون تدخل الدولة قبلياً من خلال آلية السوق، الخوصصة، سيادة قانون المنافسة، كما يمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق بعدياً من خلال: دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين، وهذه عموماً أهم محاور السياسة الاقتصادية في الدول المتقدمة.

أما الدول النامية والتي أغلبها أبرمت برامج إصلاح اقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، فإن السياسة الاقتصادية انقسمت كما سبق لنا وأشرنا إلى سياسات التثبيت وسياسات التصحيح الهيكلي، فمن الملاحظ أن هذه السياسات تعارض سياسات الإنعاش التي تقوم على أساس التدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة الإنفاق الحكومي[1].

المطلب الثاني:أهداف السياسة الاقتصادية

إن مختلف الدول تسعى من خلال وضع سياساتها الاقتصادية التي تحقق ما يسمى بالمرجع السحري[*] وتتمثل في:

- التنمية الاقتصادية.
- الاستقرار الاقتصادي.
- التوزيع الكفء للموارد.

وتعد هذه الأهداف أولية لأن تحقيقها ضروري لتحقيق أهداف السياسة العامة للدولة، وتشمل السياسة الاقتصادية على سياسات فرعية متعددة، منها السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة الزراعية والسياسة

[1] أسماء عدائكة، **مرجع سابق** ، ص:20.

الصناعية وغيرها[1].

الشكل رقم(1–04): المربع السحري لكالدور

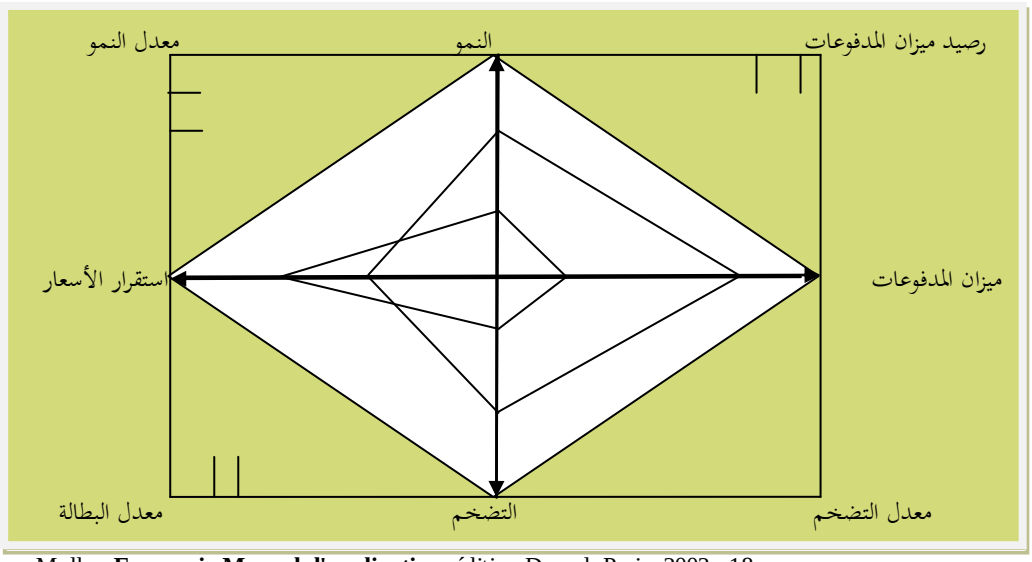

Source: Jaque Muller ,**Economie Manuel d'application,** édition Duond, Paris, 2002p:18

ووفق لهذا النموذج تكون الوضعية الاقتصادية بلد أفضل كلما كانت مساحة المربع أكبر، ويمكن دراسة مدى تحقيق هذه الأهداف بإجراء مقارنة على محور الزمن للبلد محل الدراسة ورصد التطورات الحاصلة من سنة لأخرى ومدى إمكانية تحقيق هذه الأهداف مجتمعة، أو يكون تحقيق بعضها على حساب الآخر والتي تمثل مؤشر من مؤشرات الاقتصادي لأي اقتصاد[2] .

1.1.**البحث عن النمو الاقتصادي:** [3] يعتبر هذا الهدف الأكثر عمومية لما يحويه من أهداف إجرائية حيث يتعلق بالارتفاع المستمر لمستويات الإنتاج و المداخيل وبالتالي التأثير الايجابي على الثروة الكلية للأمة وعادة ما يتم استعمال التغير في الناتج المحلي للتعبير عن قياس معدل النمو، إلا أن هذه الأداة للقياس تطرح مشاكل تتعلق أساسا بمضمون الناتج المحلي الخام نتيجة الاختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الإنتاج، كما أن المحاسبة الوطنية بنظامها القائم عاجزة على الإدراج الكلي للتكاليف الفعلية المتعلقة بالإنتاج لان هذه الأخيرة اتسعت لنظم التكاليف المتعلقة بالتلوث وتدهور البيئة كما تواجه المحاسبة الوطنية مشكلة الاقتصاد الموازي والدي يمثل قطاعاً هاماً في بعض الاقتصاديات إدا يصل فيها إلى 20٪ من الناتج الداخلي الخام، بحيث أن النمو الاقتصادي يعتبر الهدف الأسمى، حيث أنه يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج والمداخيل وعادة ما يتم إعادة زيادة الناتج المحلي

---

* **كالدور** عالم متخصص في علم الاقتصاد،وضع أهداف السياسة الاقتصادية فيها أربعة نقاط سماها بالمربع السحري ل"kaldor" وهي البحث عن النمو الاقتصادي، و البحث عن التشغيل الكامل ،والبحث عن التوازن الداخلي، بالإضافة إلى التحكم في التضخم.

[1] غازي عناية، **مرجع سابق** ، ص:97.

[2] وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سابق** ، ص:82.

[3] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**،2003، ص: 34 .

الإجمالي كأداة لقياس النمو، إلاّ أن هذا القياس يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الإجمالي الخام، نتيجة اختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الإنتاج، ويمكننا التعبير عن الناتج المحلي بالعلاقة التالية[1]:

الناتج المحلي الخام= مجموع القيم المضافة + مجموع الرسم على القيم المضافة + مجموع الحقوق الجمركية

أو: الناتج المحلي الخام = (مجموع الاستهلاك النهائي+ مجموع التراكم الخام للأصول الثابتة + مجموع تغير المخزون+مجموع الصادرات) – مجموع الواردات

وهذا يعني بأن النمو الاقتصادي في بلد ما يتجسد بزيادة الإنتاج خلال فترة طويلة، وهذا ما يميز اقتصاديات الدول المتقدمة، ويعد الإنتاج الصناعي، الدخل الوطني، والناتج ثلاث مجموعات اقتصادية تمثل نشاط اقتصادي لبلد ما و مدى إتساع النمو، و تجدر الإشارة أنه إذا كان معدل النمو يساوي معدل التغير في الناتج المحلي الخام الحقيقي،فإنه من الضروري القيام بمقارنة الناتج المحلي الحقيقي بالناتج المحلي المحتمل أو الكامن الذي يعبر عن مستوى الإنتاج القابل للتحقيق باستخدام كامل الطاقة الإنتاجية لكل عوامل الإنتاج و يسمى الفرق بين الناتج المحلي الخام الكامن و الناتج الفعلي بفجوة أوكن* " OKUN"[2].

يمكن الحصول على معدل النمو الدولة ما خلال فترة زمنية معينة من خلال العلاقة التالية [3]:

$$R=(PIBt- PIB\ t-1)/(PIBt-1)$$

حيث: PIBt = الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة t

PIBt-1= الناتج الإجمالي خلال فترة t-1

وفي جميع الاقتصاديات تلعب مكونات الطلب الكلي دوراً أساساً في تحديد معدل النمو، حيث أن القاعدة الأساسية في الاقتصاد الكلي هي ضرورة تساوي الاستخدامات مع الموارد وفق المعادلة التالية :

$$Y+M=Cm+cad+I+S+X$$

$$Y=Cm+cad+I+S+(X-M)$$

حيث أن : Y تمثل الناتج، M تمثل الواردات، X تمثل الوردات، cad تمثل الاستهلاك الحكومي، I تمثل الاستثمار الكلي بشقيه، S التغير في المخزون.

وانطلاقاً من هذه المعادلة يمكننا حساب مساهمة كلّ متغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث أو الاستهلاك العائلات عادة ما يلعب دوراً أساساً في تشكيل معادلة النمو، حيث تشكل في الغالب أكثر من

---

[1] **نفس المرجع** ، ص:35.

*وفجوة أوكن =الناتج المحلي الخام الكامل – الناتج المحلي الفعل

[2] برتنيه ب، وسيمون، **أصول الاقتصاد الكلي**، ترجمة عبد القادر إبراهيم شمس الدين، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات، لبنان، 1989، ص: 435.

[3] أسماء عدائكة ، **مرجع سابق** ، ص ص:22،23.

50% من عدل النمو، كما أن استهلاك الإدارات العمومية يؤثر بشكل دوري على معدل النمو، خاصة في حالة الركود، وزيادة على ذلك أن الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي يزيد من دور التجارة الخارجية في تشكل معدل النمو[1]؛ ويرتبط هذا الهدف بالبحث عن النمو الاقتصادي بالهدف الثاني للسياسة الاقتصادية المتمثل في تحقيق التشغيل الكامل، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(1-05): العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والبحث عن التشغيل الكامل

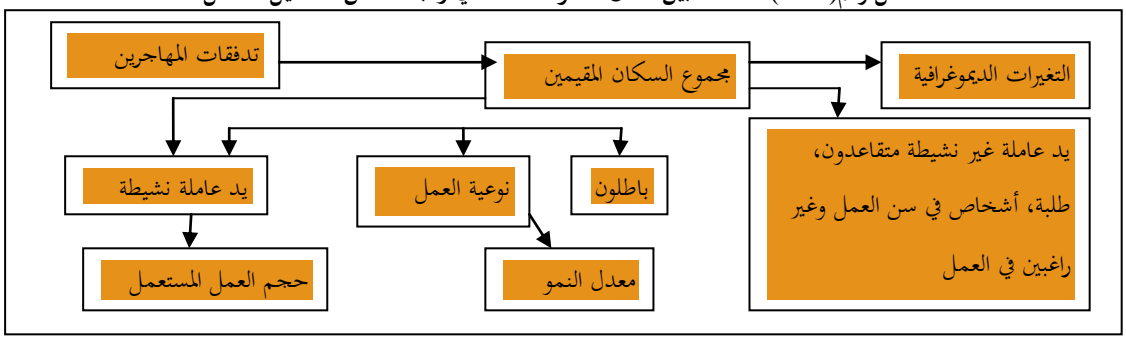

Source: Christian Jiménez, **Economie Générale**, Nathan, 1993,p:191.

2.1. **البحث عن التشغيل الكامل**: الهدف الرئيسي الثاني من السياسة الاقتصادية هو تحقيق أكبر قدر ممكن من مستويات التشغيل والذي يصاحبه كعينة مستوى منخفض من البطالة ، هذا الأخير يعد أحد المقاييس الهام للأداء الاقتصاد، وتركز السياسة الاقتصادية لأي بلد أن تكون أقل ما أمكن[2] .

حيث أنه يحدث شيء من البطالة بينما العمال يبحثون عن فرص عمل متاحة أمامهم وفي هذا الوقت الذي يقضونه في البحث عن العمل يعتبرون بطالين أي في حالة بطالة، فالعمالة الكاملة لا تعني إنعدام البطالة، بل جزءً من البطالة، حيث عرفها الاقتصاديون (أي العمالة الكاملة) بأنها مستوي العمل الذي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل مع السماح لمعدل عادي من البطالة ينتج أصلاً عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي[3]، حيث قسم الاقتصاديون البطالة إلى ثلاثة أقسام هي:

1.2.1.**البطالة الاحتكاكية**: هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني. يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة. وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل و أصحاب الأعمال، كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل[4]. وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى

[1] وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سباق** ، ص ص: 83، 84.

[2] كامل بكري، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، القاهرة،مصر، 2000، ص ص : 8، 9.

[3] جيمس جوارتيني، **الاقتصاد الكلي(الاختيار العام و الخاص)**، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان، بدون طبعة، دار المريخ، السعودية،1999، ص:195.

[4] **نفس المرجع** ، ص: 202.

منطقة أخرى أو إقليم جغرافي آخر، أو عندما تقرر ربة البيت مثلا الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها و رعايتهم[1].

2.2.1. **البطالة الدورية (أو الموسمية):** ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال و عدم كفاية الطلب الكلي على العمل، كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية. يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة؛ تعادل البطالة الموسمية الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين و عددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح و عليه فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل[2]. هي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية حيث تزداد البطالة في فتراد الركود والكساد ويتم تفسير أسبابها استنادًا إلى انخفاض الطلب الكلي الذي يؤدي إلى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد ، وتنخفض البطالة في حالة الانتعاش حيث يزداد الاستخدام[3]، لهذا يسمى هذا النوع من البطالة بالبطالة العابرة[4] ؛ والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1-06): البطالة و تناقص الطلب الكلي

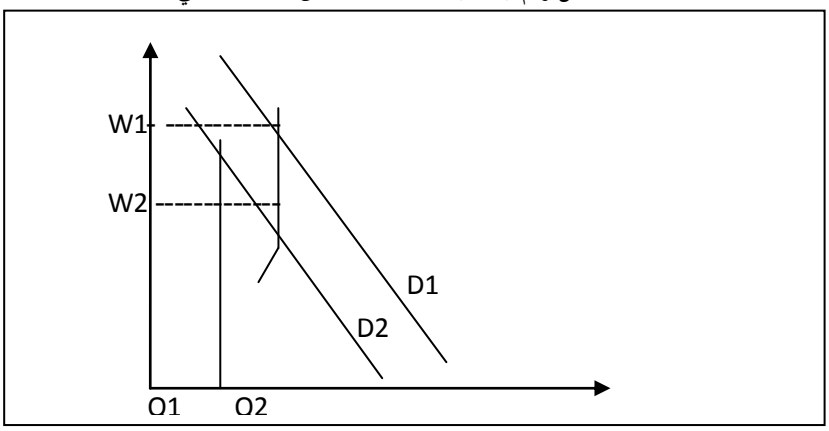

المصدر: جيمس جوارتيني، **الاقتصاد الكلي(الاختيار العام و الخاص)**،ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، بدون طبعة، دار المريخ، السعودية،1999، ص:255.

يتضح من هذا الشكل أن التناقص في الطلب و الانتقال من D1 إلى D2 يؤدي إلى انخفاض مستوى العمالة من Q1 إلى Q2 فإذا لم يتناقص معدل الأجر **من** w1 إلى w2 حيث يتوقع العمال أن يجدوا فرصا للعمل عند الأجر w1 فإنهم لا يقبلون أجر منخفض في البداية و ينتج عنها بطالة دورية قدرها Q1-Q2، و بالتالي فإنه

[1] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مجلة عالم المعرفة، العدد226، الكويت،أكتوبر1997، ص: 30.

[2] بشير الدباغ وعبد الجبار الجرمود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، ط1،دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2003، ص: 380.

[3] فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، بدون طبعة،جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 335.

[4] حسام داود، وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط 3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 2005، ص: 257.

توجد علاقة بين النمو و البطالة ذلك أن الزيادة في وتيرة النمو الاقتصادي تؤدي بالضرورة إلى انخفاض البطالة والعكس صحيح، و يتجسد ذلك في قانون أوكن الذي يعتبر أن معدل البطالة يرتفع عندما ترتفع فجوة أوكن [1].

2.1. 3. **البطالة الهيكلية:** تعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف و التباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة و هيكل الطلب عليها[2]. يقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين والشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة، قد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية بسبب إفرازات النظام العالمي الجديد والذي تسارعت وترته عبر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي حولت صناعات كثيرة منها إلى الدول النامية بسبب ارتفاع معدل الربح في هذه الأخيرة. هذا الانتقال أفقد كثيرا من العمال الذين كانوا يشتغلون في هذه الدول مناصب عملهم وأحالهم إلى بطالة هيكلية طويلة المدى[3].

3.1. **المحافظة على استقرار مستويات الأسعار:** أن السعي وراء الوصول لمستويات أسعار مستقرة بنسبة أن مستويات الأسعار قيم لاقتصادية، وعندما يتغير هذا المقياس بسرعة فأن العقود والاتفاقيات الاقتصادية تصبح مشوهة أن يميل جهاز السعر لأن يصبح أقل قيمة مما كان عليه[4].

كما أمن الهدف من استقرار مستويات السعر هو المحافظة على حرية الأسواق، أي أن الأسعار والكميات يجب أن تحدد تفاعيل قوى السوق وهو ما يؤدي إلى تخصيص الموارد بكفاءة مقبولة تستجيب لأذواق الأفراد.

4.1. **التحكم في التضخم:** و يتأتى هذا من خلال البحث عن خفض معدل التضخم، لأن عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المتعددة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، كما أن تضخماً زاحفاً إذا لم يتحكم فيه يمكن أن يتحول إلى تضخم الجامح، فضلاً عن كون التضخم يؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين في كلّ التدبير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية.

5.1. **البحث عن التوازي الخارجي:** هذا الهدف أصبح مهما بشكل متزايد لدي جميع دول العالم حيث أن هذه الأخيرة أصبحت أكثر ارتباطا عن طريق التجارة الخارجية والتمويل الدولي ، إذا أنها تمارس الإستراد والتصدير في ميدان السلع والخدمات ، وهي تفرض أو تفترض نقود الأجانب ، كما سيسفر مواطنيها إلى كافة أجزاء العالم بهدف السياق أو العمل كما ساهم الانخفاض في تكاليف النقل والتنقل إلى كافة أقطار العالم في جعل الترابط

[1] وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سابق** ، ص: 86.

[2] بشير الدباغ وعبد الجبار الجرمود، **مرجع سابق** ، ص: 393.

[3] رمزي زكي، **مرجع سباق** ، ص: 32.

[4] كامل بكري، **مرجع سابق** ، ص ص: 10،11.

الدولي أكثر تولفا[1] ؛ ويمكن استعمال ميزان المدفوعات للقيام بمجموعة من التحليلات الاقتصادية باستخراج بعض المؤشرات الاقتصادية أهمها[2]:

***نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى الديون:** وتعبر عن مدى قدرة الاقتصاد على مواجهة أعباء المديونية في الأوقات الحرجة، فارتفاع هذه النسبة يدل على وفرة السيولة الخارجية، وارتفاعها المفرط هو مؤشر على تجميد الأموال وبالتالي فهو تضييع لفرص استثمارها

***الطاقة الاستيرادية للاقتصاد:** ويعبر عنها بالعلاقة التالية: $Cm=((X+F) - (D-P)) / B$

حيث أن: Cm: الطاقة الكلية للاستيراد، F: حجم الأموال الأجنبية المحصلة، P: تحويلات نحو الخارج، X: الصاديات، D: خدمات الديون، B: متوسط سعر الوحدة من الواردات.

***نسبة الديون الخارجي إلى الصادرات:** واعتماداً على أن الصادرات هي المصدر الرئيسي لتسديد الديون على المدى الطويل و المتوسط فإنه بقدر ما تكون نسبة خدمة الدين مرتفعة بقدر ما يواجه الاقتصاد القومي خطر التوقف عن التسديد، تحرص الدول على ألا تتجاوز هذه النسبة 50 %، أي أنه يجب أن تكون الصادرات مرتفعة لكي تستمر الدولة بالسداد[3].

المطلب الثالث: أدوات السياسة الاقتصادية

يتضمن هيكل السياسة الاقتصادية الكلية عموماً من جميع أجزاء السياسة وهو عبارة عن جملة من السياسات الاقتصادية لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية وهو ما يتبنه الشكل أدناه:

شكل رقم(1-07): هيكل السياسة الاقتصادية

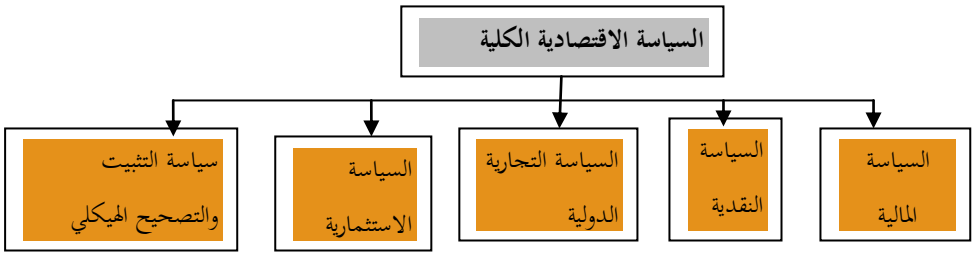

المصدر: عبد المطلب عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية على المستوى القومي" تحليل الجزئي والكلي"**، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة،مصر، 2003، ص:31.

ويمكن تقسيم أدوات المتاحة في نظام الاقتصادي إلى مجموعتين أساسيتين ألا وهما أدوات السياسة المالية والنقدية.

ومن الملاحظ أن المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية يجمع كلّ القواعد التي تحكم السلطات العامة وهي بصدد

[1] **نفس المرجع** ، ص :12 .

[2] أسماء عدائكة، **مرجع سابق** ، ص:27.

[3] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق** ، 2003،ص ص: 43،44.

التدخل في الحياة الاقتصادية، في حين أن المعنى الضيق يتضمن السياسة المالية و السياسة النقدية والتي تقوم بالرقابة المباشرة للمتغيرات الأساسية للاقتصاد الوطني[1].

1. **السياسة المالية والسياسة النقدية:** هناك أكثر من وجهة نظر حول هذا الموضوع فالنقديون يرون أن السياسة النقدية هي الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، فحسب اعتقادهم أن المعروض النقدي بنسب محسوبة شرط أساسي من أجل نمو الدخل الوطني، في حين أن الكثيرين يرون أن السياسة المالية لها دور كبير في التأثير على النشاط الاقتصادي وفي كلتا الحالتين فإنه لابد من التنسيق بين السياستين المالية و النقدية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

2. **السياسة التجارية** :وتتمثل في مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال تجارتها مع الخارج، وتهدف السياسة التجارية إلى تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، وتستخدم السياسة التجارية عدة أدوات تتمثل أساساً في الرقابة على الصرف واتفاقيات التجارة ونظام الحصص والرسوم الجمركية[2] .

[1] أحمد جامع، **التحليل الاقتصادي الكلي**، بدون طبعة، القاهرة، 1990، ص:241.

[2] وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سابق** ، ص: 77.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول السياسة المالية

تكتسي السياسة المالية في الاقتصاد أهمية بالغة، باعتبارها وسيلة من وسائل الدولة الرئيسية لتدخل في نشاط الاقتصادي، نظراً لارتباطها الوثيق بكافة نواحي الحياة الاقتصادية، فهي دراسة تحليلية للنشاط المالي لما تتضمنه من تكييف كمي لحجم النفقات العامة وتكييف نوعي لأوجه الإنفاق العام ومصادره، وتسعى إلى تحقيق أهدافها في حدود إمكانيات المتاحة لها؛ وهي تعتبر من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تستعملها الدول سوءً المتقدمة أو النامية لعلاج الإختلالات وتحقيق درجة معقولة من الاستقرار الاقتصادي خاصة في مستوى الأسعار معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة؛ وللتعرف أكثر على السياسة المالية قمنا بتطرق إلى مفهوم السياسة المالية وأهدافها، وكذا أدواتها، وأخيراً العوامل المؤثرة في السياسة المالية و مواجهتها لعجز الموازنة العامة.

المطلب الأول: ماهية السياسة المالية وأهدافها

تعتبر السياسة المالية أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية في ضبط أهم الإختلالات الاقتصادية بإعتبارها تهتم بجوانب الإنفاق العام وكذا مصادره فهي تعمل على تحقيق الإستقرار في أهم المتغيرات الإقتصادية.

1.ماهية السياسة المالية:

في ظل ظهور أزمة الكساد الكبير الذي شهده العالم سنة 1929، وتعدد وتشعب الدراسات الاقتصادية التي دعت إلى وجوب تحديد معنى للسياسة المالية يتناسب والتطور الذي تشهده الأوضاع الاقتصادية الراهنة، وبروز تيار فكري جديد بزعامة "جون مينارد كينز" يتمثل في التحليل الكينزي، الذي يولي للسياسة المالية الأهمية البالغة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ ورغم تنوع السياسة المالية بعد ذلك فقد ظلت حتى الوقت الحاضر أحد المكونات الرئيسية للسياسة الاقتصادية كلية في أي برنامج اقتصادي لأي دولة رغم احتدام الجدل ولذلك بين السياسة المالية والسياسة النقدية ورغم تنافسها مع السياسة النقدية في هذا المجال[1].

ولقد أشتق مصطلح السياسة المالية من كلمة FiSC وتعني حافظة النقود[2]، ولذلك يبدو ومن الملائم إيضاح المقصود بالسياسة وأهدافها وأدواتها لصلته بما سيتم دراسته.

[1] عبد المطلب عبد المجيد، **مرجع سابق** ،2003، ص: 37.

[2] طارق الحاج، **المالية العامة**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،1999،ص:201.

1.1.تعريف السياسة المالية:

فالسياسة المالية لها معنى أوسع ومختلف مرتبط بجهود الحكومة لتحقيق استقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي[1]. وهي طريق التي تنتهجها الدولة لاستخدام الأدوات المالية(الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة) لمواجهة وعلاج المشاكل الاقتصادية المختلفة، ولتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية التي تتبعها الدولة[2].

وهي تتضمن إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال العام وتفعيل الآثار الايجابية لإنفاقه حيث يمكن اعتبار كافة الوسائل المالية التي تتدخل بها الحكومة للتأثير على حجم الطلب الإجمالي والتأثير على مستوى استخدام الوطني ، وحجم الدخل القومي[3]، إجراءات متخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة أهداف اقتصادية محددة ولا سيما من أجل معالجة البطالة أو التضخم[4]، فالسياسة المالية هي دراسة تحليلية للنشاط المالي لحكومة أو دولة وما ينتج عنه من آثار على الاقتصاد القومي[5].

ومن خلال التعريف السابقة، يمكن القول أنها جميعاً تتفق في أن السياسة المالية هي مجموعة القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة، وهي تعتبر الأداة الرئيسية لإدارة النشاط المالي بغية تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة.

بمعنى أنها إجراءات تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام مستخدمة أدوات المالية للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي والوصول إلى أهداف سياسة اقتصادية كلية[6]. وتهدف السياسة المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها في ما يلي:

2.1.**أهداف السياسة المالية:** تسعى السياسة المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف مساعدة من شأنها تحقيق دعم للسياسة الاقتصادية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي[7]:

-العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

---

[1] السيد عطية عبد الواحد، **مبادئ واقتصاديات المالية العامة**، دون طبعة ، دار النهضة العربية، القاهرة،2000، ص: 17.

[2] أحمد زهير شامية، **النقود والمصاريف**، دون طبعة، دار زهران للنشر، عمان، 1993، ص: 345 .

[3] علي كنعان، **المالية العامة والإصلاح المالي**، ط1،دار الرضا، دمشق،سوريا،2003،ص:192.

[4] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، ط1 ،الدار العالمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ،2002، ص:338 .

[5] عبد المطلب عبد المجيد، **النظرية الاقتصادية(تحليل جزئي وكلي للمبادئ)**، دون طبعة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 426 .

[6] علي كنعان،**اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية**، ط1،منشورات الحسين، سوريا،1997،ص:19.

[7] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، ، الجزائر، 2006، ص: 100.

-التقليل من التفاوت في الدخول عن طريق الضرائب التصاعدية.

-تحقيق التوظيف الكامل.

- تحقيق الاستقرار في مستوى العام للأسعار[1].

-حقيق التوازن الاجتماعي، أي أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية وذلك من خلال توزيع المنتجات على الأفراد توزيعا أقرب إلى العدالة[2].

وهذه الأهداف تخدم السياسة الاقتصادية من خلال التوسع في النفقات العامة.

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية

تمثل أدوات السياسة المالية في تلك الأدوات التي تستخدمها الدولة من خلال استخدام أدوات المالية العامة* من أجل دفع عجلة النشاط الاقتصادي، وتحقيق أهداف السياسة المالية والتي أصبحت أداة اقتصادية هامة للتأثير على النشاط الاقتصادي، وذلك عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد، هذا ومع تطور نشاط الدولة ضاعف من مسؤولياتها في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى مسؤولياتها اتجاه سوء توزيع الدخل والثروة[3].

ولقد اتضح مما تقدم أن السياسة المالية تعني استخدام الحكومة للضرائب والإنفاق العام و الموازنة العامة من أجل تحقيق استقرار اقتصادي، وتحقيق عدالة اجتماعية، كل هذا في إطار تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،ومن هذا تتضح حقيقتان تاليتان[4]:

أ. هناك ثلاث أدوات أساسية للسياسة المالية وهي الإنفاق العام ،الإيرادات العامة، الموازنة العامة للدولة، وهذه الأدوات يتم استخدامها كما يلي:

- زيادة أو إنقاص الضرائب.
- زيادة أو إنقاص الإنفاق العام.
- استحداث فائض أو عجز في الموازنة العامة للدولة.

ب. إن الهدف الأساسي هم الاستقرار الاقتصادي والمالي أي محاربة التضخم والانكماش، ولما كانت النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة ،هذه العناصر الثلاثة الرئيسية لمحور النشاط الاقتصادي والمالي للدولة

---

[1] رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 187.

[2] عبد المطلب عبد المجيد، **مرجع سابق** ،2003، ص:45.

* المالية العامة تعرف بأنها دراسة الوسائل التي بواسطتها تحصل الدولة على الإيرادات الضرورية لتغطية النفقات العامة وبذلك توزع العبء بين المواطنين.

[3] هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، **أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط 1،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص: 200.

[4] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق** ،2003، ص:179.

وتكون في نفس الوقت الأدوات الرئيسية لرسم وتنفيذ السياسة المالية للدولة؛ وبالتالي تستخدم السياسة المالية ثلاثة أدوات رئيسية تتمثل في النفقات العامة والإيرادات العامة, والأرصدة الميزانية.

1. النفقات العامة:

إن تطور النفقات العامة يعكس تطور دور الدولة وتطورها، فمن خلال هذا التطور لدولة من دولة حارسة إلى دولة متدخلة إلى دولة منتجة، فتطور النفقات العامة أصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية والاقتصادية؛ ومع تطور طبيعة السياسة العامة من سياسة مالية محايدة إلى سياسة متخذة، تطورت دراسة النفقات العامة وأصبحت تحتل مكاناً بارزاً في النظرية المالية[1].

1.1. مفهوم النفقات العامة (الإنفاق الحكومي):تعرف النفقة العمة على أنها مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة[2]، وهي أيضا مجموعة المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع[3]، يستخدم الإنفاق الحكومي كأحد المعايير لقياس الحجم الذي تمثله الدولة في النشاط الاقتصادي[4]، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة[5].

2.1. تقسيمات النفقات العامة : تنقسم النفقات العامة حسب عدة معايير, حيث أن كل تقسيم يستند إلى معيار معين.

- فوفقاً لمعيار استخدام القوة الشرائية تنقسم, النفقات العامة إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية, فالنفقات الحقيقية هي النفقات التي تستعمل مباشرة من طرف الدولة وهيئاتها في شراء السلع والخدمات, فهي تتم مقابل خدمة, مثل الخدمات الصحية, أما النفقات التحويلية فهي التي تستعمل مباشرة من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة من خلال التحويلات التي تقدمها لهم الدولة ومثال ذلك: النفقات التحويلية الاجتماعية (تأمينات على البطالة, الشيخوخة ..)، النفقات التحويلية الاقتصادية (إعانات الاستغلال, إعانات التجارة الخارجية ...).
- ومن حيث إمكان تغطيتها بموارد عادية أو بموارد غير عادية (القروض العامة, الإصدار الجديد) تنقسم النفقات العامة إلى نفقات عادية وإلى نفقات غير عادية.

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **المالية، النفقات العانة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة**، بدون طبعة، منشورات الحلبي، لبنان،2006، ص:26.

[2] محمد باهر عتلم، **المالية العامة وأدتها الفنية وآثارها الاقتصادي**ة، بدون طبعة، مكتبة الآداب، مصر،1998، ص:71.

[3] عبد المطلب عبد المجيد، **مرجع سابق** ،2001، ص:437.

[4] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق** ،2003، ص:179.

[5] عبد المطلب عبد المجيد، **مرجع سابق** ،2003، ص:54.

– ووفقاً لمعيار طبيعة العملية الاقتصادية التي يتم بشأنها الإنفاق العام, والذي يقصد به تقسيم الإنفاق العام تبعاً للوظائف التي تؤديها الدولة والغرض منه هو إظهار مقدار نشاط الحكومة في أوجه إنفاقها المختلفة, تنقسم النفقات إلى نفقات الوظيفة الإدارية للدولة (الخاصة بتسيير المرافق العامة), ونفقات الوظيفة الاجتماعية (تتعلق بالأغراض الاجتماعية من أجل تحقيق التضامن الاجتماعي), ونفقات الوظيفة الاقتصادية (الخاصة بالنفقات الاستثمارية).

3.1.**الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:** يمكن أن نلمس آثار النفقات العامة في المجالات الاقتصادية التالية[1]:

– **تأثير الإنفاق العام على الاستهلاك:** يمكن للنفقات العامة أن تزيد الاستهلاك من السلع والخدمات التي تدعمها الحكومة كما يمكن أن تزيد استهلاك المجتمع من جراء إعانات البطالة والمعاشات أو من خلال الإنفاق على إنشاء مشاريع تستوعب عمالاً يتقاضون أجوراً يذهب جزء كبير منها إلى زيادة الاستهلاك.

– **تأثير الإنفاق العام على الإنتاج من خلال الجوانب التالية:** زيادة الإنفاق على الخدمات العامة كالصحة والتعليم تؤدي إلى زيادة كفاءة الفرد الإنتاجية, كما أن تقديم المعونة والدعم للمنتجين يؤدي إلى زيادة الإنتاج, وأيضاً زيادة الإنفاق العام على البنية التحتية تؤدي إلى تشجيع الاستثمار كتوفير الاتصالات والمواصلات وغيرها وبالتالي زيادة الإنتاج.

–**التأثير على توزيع الدخل:** حيث أن النفقات العامة على خدمات ومشاريع تستفيد منها طبقات ذوي الدخول المتدنية تعمل على تحقيق أهداف العدالة في توزيع الدخول، حيث تمول هذه النفقات من ضرائب ذوي الدخول المرتفعة ويستفيد منها ذوي الدخول المتدنية.

–**التأثير في مجال مكافحة البطالة:** حيث أن زيادة النفقات العامة في مجال مشاريع جديدة يؤدي إلى استحداث وظائف واستيعاب لبعض العاطلين عن العمل.

2. **الإيرادات العامة:**

حتى تقوم الدولة بالإنفاق العام ينبغي لها أن توفر مورد لازمة لذلك، أما بخصوص الوسائل التمويلية فهي تمثل دخول للدولة التي يطلق عليها الإيرادات العامة؛ وحتى يتسنى لها القيام بوظائفها يجب عليها الحصول على إيراد عام من خلال عمليتي القدرة الشرائية وخلقها.

[1] مصطفى سلمان وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، بدون طبعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع،الأردن،2000، ص:271.

2. 1. **مفهوم الإيرادات العامة**:فهي مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة من أجل إنفاقها على المشروعات العامة ووضع سياستها المالية موضع التنفيذ[1]؛ وتمثل الإيرادات العامة مجموعة الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملاكها الذاتية أومن مصادر خارجة عن ذلك سواءً قروض داخلية أو خارجية, أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية, وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية[2] .

ونجد أن مصدر الإيرادات العامة تعتبر قاعدة في الدخل الوطني والذي يمثل القوة الشرائية الموجودة في المجتمع في فترة معينة، ويأخذ الصور التالية :

- تحصل الدولة على جزء من هذا الدخل في صورة رسوم مقابل خدمات تؤديها للأفراد.
- وتحصل على جزء آخر من هذا الدخل بمالها من سلطة إجبار الأفراد على التنازل عن جزء من دخولهم في صورة ضرائب.
- كما تحصل على جزء آخر من هذا الدخل عن طريق التوجه إلى الأفراد طالبة التنازل عن جزء من مدخراتهم تنازلاً مؤقتاً لمدة معينة في مقابل دفعها لهم فائدة أي عن طريق القرض العام.
- كما تحصل على جزء آخر من هذا الدخل نتيجة لتملكها جزءاً من وسائل الإنتاج المتاحة للمجتمع وقيامها بالنشاط الإنتاجي ويأخذ هذا الجزء صورة الدخل عن أملاك الدولة.

وإذا لم تكف الإيرادات العامة التي تحصل عليها الدولة في الصور السابقة والتي تجد مصدرها الأساسي في الدخل الوطني فقد تلجأ الدولة إلى خلق قوة شرائية عن طريق الإصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي), أو الحصول على قوة شرائية تنقل إليها من الخارج عن طريق الاقتراض من الخارج.

ومن مصادر الإيرادات العامة[3]:

1. الضرائب والرسوم.
2. عائدات ممتلكات الدولة (الدومين المالي والعقاري والتجاري والصناعي).
3. القروض العامة.
4. التحويلات.

---

[1] مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام (المالية العامة)**، بدون طبعة، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص:255.

[2] عبد المطلب عبد المجيد، **مرجع سابق** ،2003، ص:63.

[3] بلعزوز بن علي، محمد الطيب محمد،**دليلك في الاقتصاد**، بدون طبعة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008،ص:248.

2.2. **تقسيمات الإيرادات:** مما سبق يمكن تقسيم الإيرادات العامة إلى إيرادات عادية وإيرادات غير عادية.

وتتمثل الإيرادات العادية فيما يلي :

- الضرائب؛
- الرسوم؛
- إيرادات أملاك الدولة.

أما الإيرادات غير العادية فتتمثل في :

- القروض العامة؛
- الإصدار النقدي الجديد.

2.3. **الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة** : وتتمثل في :

- **الأثر على الاستهلاك والإنتاج:** حيث أن فرض ضريبة على الدخول يقلل من القدرة على الاستهلاك والإنتاج مما يؤدي إلى نقص الدخل القومي ومن ثم إلى نقص إيرادات الدولة, كما تسمح فرض الضرائب للحكومة بتوجيه الاستهلاك والإنتاج بما يتفق مع احتياجات وظروف الاقتصاد القومي.
- **الأثر على الادخار والاستثمار:** حيث أن الزيادة التصاعدية للضرائب تقلل من القدرة على الادخار وبالتالي يقل الاستثمار.
- **الأثر على توزيع الدخل:** حيث يؤدي فرض ضرائب مباشرة تصاعدية إلى تقليل التهرب الضريبي وتوجيه الضريبة إلى الخدمات العامة للفقراء, فالنتيجة هي إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة.
- **الأثر على الإقبال على العمل:** حيث يؤدي فرض ضرائب على الدخول المحدودة إلى زيادة الإقبال على العمل والبحث عن عمل إضافي.

3. **الموازنة العامة:**

تعتبر الموازنة العامة أهم أدوات السياسة المالية حيث تضم جانب النفقات وأخر إيرادات.

1.3.**مفهوم الموازنة العامة:**

تعرف الميزانية العامة لدولة بأنها وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية للإشباع الحاجات العامة والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة عادة ما تكون سنة[1]،

[1] عباس محمد محرزي ، **اقتصاديات المالية العامة**، ط3 ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ، ص: 317.

وتمثل الموازنة العامة الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العام لأي دولة من الدول، إذ أنها تتمثل بنود الإنفاق العام، وكيفية توزيع موارد الدولة إلى المختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنيها، بالإضافة إلى أنها تبينها لنا كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها هذا الإنفاق[1].

فالموازنة بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة، وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية كما أنها أداة رئيسية من أدوات السياسة تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة[2].

يمثل العجز أو الفائض الفرق بين إجمالي الإيرادات وإجمالي النفقات, فالعجز يدل على وجود سياسة ميزانية توسعية من خلال زيادة النفقات التي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب الكلي, أما الفائض فيدل على وجود سياسة ميزانية انكماشية فزيادة الضرائب تؤدي إلى نقص القوة الشرائية لدى الأفراد وبالتالي نقص طلبهم ومن ثم نقص الطلب الكلي.

ويعتبر العجز في الميزانية إحدى سمات البلدان النامية ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها :

- التوسع العام لدور الدولة والذي تبعته متطلبات واحتياجات جديدة للمواطنين بشأن ضمان مستوى المعيشة و إعادة توزيع المداخيل وخلق مناصب الشغل ومساعدة المؤسسات أو القيام بالخدمات المجانية أو بيعها بأسعار أقل من تكاليفها؛
- ضعف النمو الاقتصادي وارتفاع البطالة التي نتج عنها ضعف في المداخيل الضريبية ومن جهة أخرى النفقات العمومية استمرت في الارتفاع بصفة كبيرة (نفقات الإدارة العامة, والعسكرية, نفقات التربية والصحة ...)؛
- إن ارتفاع الاقتطاعات على المؤسسات (ضرائب واشتراكات اجتماعية) قد تؤدي إلى تعطيل المنافسة لبعض المنتجات على المستوى العالمي, حيث أنه بالنسبة للاقتصاد المفتوح على الخارج فإنه كل ارتفاع للضرائب أو اشتراكات الضمان الاجتماعي على المؤسسات يؤثر بصفة طبيعة على القدرة التنافسية إما بصفة مباشرة إذا انعكس على الأسعار البيع، أو بصفة غير مباشرة من خلال أنها تؤدي إلى ضعف قدرة التمويل الذاتي ومن ثم القدرة على الاستثمار تكون ضعيفة؛

[1] مجدي محمد شهاب، **الاقتصادي المالي**، بدون طبعة، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص:261.

[2] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، بدون طبعة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص:131.

- ارتفاع أو تضخيم الضرائب أو الاشتراكات الاجتماعية على المؤسسات قد تؤدي كذلك إلى تشجيع التهرب الضريبي, وكذلك تؤدي إلى تحويل عمليات الإنتاج لبعض المؤسسات باتجاه بلدان التي تكون بها التشريعات الضريبة والاجتماعية مساعدة وسهلة؛

- ارتفاع الاقتطاعات على العائلات يؤثر على القدرة الشرائية ومن ثم على ادخارهم.

2.3. **مصادر تمويل الموازنة العامة:** وكل هذه الأسباب تجعل من النفقات العامة مستمرة في الزيادة وتصعب من زيادة الضغط الضريبي وبالتالي يزداد العجز في الميزانية والذي يمكن تمويله من خلال عدة مصادر [1] :

– **التمويل عن طريق البنك المركزي** : وذلك عن طريق بيع سندات حكومية للبنك المركزي أو الحصول على تسبيقات منه.

–**التمويل عن طريق البنوك التجارية** : ويتم هذا من خلال شراء سندات الدين العمومي المصدرة من قبل الخزينة العمومية من طرف البنوك التجارية.

–**التمويل بواسطة القطاع الخاص غير المصرفي** : ويتم هذا من خلال شراء سندات الدين العمومي من طرف القطاع الخاص.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سياسة المالية لمواجهة عجز الموازنة العامة

1. **العوامل المؤثرة في السياسة المالية:**

تم تعريف السياسة العامة بأنها دراسة للآثار القانونية والسياسية وكذا الاقتصادية لإيرادات ونفقات الموازنة العامة، فالسياسة المالية لها عدة عوامل تتأثر بها مما يشجعها ويؤثر عليها بعكس ذلك ، لهذا ينبغي مراعاة هذه الآثار المتعددة وذلك كما يلي:

1.1.**العوامل السياسية:** إن التأثير المتبادل للسياسة المالية والعوامل السياسية يظهر بوضوح لأن الإقناع العام من الدخل الوطني جد هام، كما أن تحديد قيمة هذا الإقناع وتحديد توزيعه وقرارات استعماله تثير مشكلات سياسية هام، ويكون الأثر المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية في ثلاث نقاط هي كالآتي[2]:

- تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية؛
- تأثير العوامل السياسية على العوامل المالية؛
- التأثير المتبادل بين الموازنة العامة والعوامل السياسية.

[1] ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف و النظرية النقدية**، ط1، دار زهران ،عمان ،1999، ص: 454.

[2] السيد عطية عبد الواحد، **الموازنة العامة للدولة**، بدون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1996، ص، ص:143،144.

2.1. **العوامل الإدارية:** إن من بين أهم العوامل التي تؤثر في السياسة المالية نجد العوامل الإدارية، وهذه الأخيرة تؤثر في السياسة المالية وتتأثر بها، ومن أهم الجوانب السياسة المالية تأثيراً بالجهاز الإداري هو الجانب الضريبي، فالنظام الضريبي يجب أن يتكيف حتماً مع الهياكل الموجودة، حيث يعتبر الجهاز الإداري الكفء يهيئ للسياسة المالية فعالية كبيرة في تحقيق أهدافها، و يعتبر تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية تأثر متبادل فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر.

2.**أثر النظام الاقتصادي:**

ينبغي أن يتم تنسيق السياسة المالية من حيث طبيعتها وكذا مكوناتها وأهدافها وطريقة عملها مع الأنظمة الاقتصادية المختلفة، لذلك فإننا سنحاول أن الوقوف بإيجاز على طبيعة السياسة المالية في الاقتصاديات الرأسمالية أكانت أو الاشتراكية على النحو التالي:

1.2.**السياسة المالية في النظام الرأسمالي:** إن التغيير في نظام الضريبي، وتعدد وظائف الضريبة سببه تطور النظام الرأسمالي و بصفة عامة تخلص إلى أنّ الاقتصاد الوطني، ومن نموه من جهة ، وفي العمل على التخفيف من حدة التي قد تطرأ على النشاط الاقتصادي الكلي[1].

2.2.**السياسة المالية في النظام الاشتراكي:** أن السياسة المالية في الدول الاشتراكية لها خصائص متميزة، وهي نتيجة منطقية لطبيعة الاقتصاد الاشتراكي وهذه الخصائص هي[2] :

- المصدر الرئيسي للإيرادات العامة هو القطاع العام وليس الضرائب لأن الملكية لعناصر الإنتاج للدولة؛
- كبر حجم النفقات الاستثمارية وذلك للحصول على إيرادات مع العلم أن النفقات الاستثمارية للدولة أيضاً؛
- القروض الداخلية شبه إجبارية أما القروض الخارجية فهي من الدول الاشتراكية.

3.2.**أثر درجة النمو الاقتصادي:** تعتبر السياسة المالية مثلها مثل السياسات الأخرى فهي انعكاس للنظم السائدة ولمستوى التنمية الاقتصادية للدولة، كم أن الفوارق بين مختلف الدول المتقدمة أكانت أو النامية، ولهذا نحاول أن نبين طبيعة السياسة المالية في كل من الدول المتقدمة و النامية على النحو التالي:

1.3.2.**السياسة المالية في الدول المتقدمة:** تهدف السياسة المالية في هذه الدول إلى تحقيق التوازن و الاستقرار الاقتصاديين عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة للجميع من البطالة و التضخم، فتقوم بتعويض تقلبات الإنفاق الخاص بزيادة أو نخفض الإنفاق العام أو زيادة أو خفض الضرائب وذلك لكبح الفجوة بين الادخار والاستثمار [3]؛ وقد بين "كينز" في نظريته العامة أن نظرية الكلاسيكية غير قادرة على حل مشاكل

[1] عادل أحمد حشيش، **مرجع سابق** ، ص:50.

[2] طارق الحاج ، **مرجع سابق** ، ص:34.

[3] بوشهو لذتويج، **أفكار جديدة من اقتصاديين داخليين**،(ترجمة : نزيرة الأفندي وعزة الحسيني)، بدون طبعة، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 1996، ص:262.

البطالة، وآثار الدورات الاقتصادية، و التضخم والخلل في استقرار الاقتصادي[1] .

وبصفة عامة فإنه يمكننا القول إجمالاً أن الدول المتقدمة هي تلك التي تبرز أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص و من ثم فإن السياسة المالية في هذه الدول تتجه نحو مساندة الاستثمار الخاص ومحاولة سد أي ثغرة انكماشية أكانت أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على الطلب الكلي الفعلي على الاقتصاد.

2.3.2.**السياسة المالية في الدول النامية:** تتميز اقتصاديات هذه الدول بضعف وعدم مرونة جهازها الإنتاجي و عدم قدرته على التشغيل مواردها الإنتاجية العاطلة و بالتالي فإن هذه الدول تفتقر إلى جهاز إنتاجي قوي يتمتع بالكفاية و المرونة مما يقتضي بالتوسع في الطلب النقدي سينعكس بالتضخم عليها، كما أن الادخار يعاني من انخفاض شديد[2]؛ كما تعاني اقتصاديات الدول النامية أيضا من معدلات كبيرة في عجز موازناتها العامة، ويعود هذا العجز إلى ضعف في الموارد المالية الضريبية نتيجة سيطرة حالة الركود ولإعفاءات و التهرب الضريبي من جهة، وإلى نمو الإنفاق العسكري وعدم ترشيد الإنفاق العام من جهة أخرى ، إلى جانب ضعف الطاقات الضريبية وزيادة أعباء الديون الخارجية مما يحتم تمويل العجز[3].

3.السياسة المالية وموجهتها لعجز الموازنة:

إن معظم دول العالم تواجه مشكلة تزايد عجز الموازنة العامة للدولة، فسعي هذه الدول لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، جعل من مهمة السياسة المالية هي العلاج من عجز الموارنة العامة للدولة خاصة عندما تتجاوز حد معين (5% منPIB) على الأكثر وبالتالي تستخدم السياسة المالية كأحد أدوات المالية المختلفة لعلاج ومواجهة هذا العجز والذي يختلف من دولة لأخرى وبالتالي تختلف آثارها على الاقتصاد الوطني أيضاً من دولة لأخرى والذي يتم مواجهته على مرحلتين ألا وهما[4]:

المرحلة الأولى: العمل على خفض نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي عند أقل نسبة ممكنة و يتم ذلك عن طريق العمل بشكل مستمر على زيادة الإيرادات العامة بمعدل أكبر من معدل التوسع في النفقات العامة وبالتالي الحد من التوسع في الإنفاق العام، ويصبح صانعو السياسة المالية في هذه الحالة أمام معضلة، حيث يتعين عليهم النظر بدقة في هيكل الإيرادات العامة و على الأخص هيكل الضرائب، وكذلك النظر بدقة أيضاً إلى

---

[1] نايهانز جورج، **تاريخ النظرية الاقتصادية**،(ترجمة: صقر أحمد صقر)، بدون طبعة، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة، مصر، 1997، ص:12.

[2] عبد الناصر العبادي ، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، بدون طبعة، بدون دار نشر، وبدون بلد نشر،بدون تاريخ نشر، ص:196.

[3] عبد الحميد القاضي، **اقتصاديات المالية والنظام المالي في الإسلام**، بدون طبعة، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، مصر، بدون تاريخ نشر، ص: 328 .

[4] أسماء عدائكة، **مرجع سابق** ، ص:44.

هيكل الإنفاق العام من أجل الكشف عن احتياطيات ضريبية حتى يمكن تعبئتها دون آثار سلبية على الاستثمار(دون توليد آثار) وكذلك الكشف عن احتياطات لو وفرة في المكان الجاري للإنفاق العام بحيث لا يحقق الحد من التوسع فيه على حساب الإنفاق الاستثماري.

المرحلة الثانية: البحث عن وسائل لتمويل العجز الصافي للموازنة العامة للدولة، ومن تجارب العديد من الدول النامية كان هناك اعتماد على وسيلتين بصفة أساسية: الوسيلة التضخمية من خلال الالتجاء إلى الجهاز المصرفي وطبع نقود جديدة، والوسيلة الثانية التمويل من جلال أذون الخزينة المطروحة للجمهور بسعر الفائدة السائد في السوق، وهي وسيلة غير تضخمية، ونظراً لأهمية الوسيلتين والجدل الذي أثر حول كل منهما فإنه يمكن إيضاحهما بشيء من التفصيل على النحو التالي:

1.3.**تمويل ومواجهة عجز الموازنة العامة بوسائل تضخمية:** كانت هذه الوسيلة من أرخص الوسائل التي كان يتبعها القائمون على السياسة المالية في الدول النامية التي تعاني من ضعف مرونة الإيرادات العامة والإنفاق العام، فقد كان اللجوء إلى البنك المركزي لطبع نقود ورقية بنسبة كبيرة من رقم العجز الصافي أو لكل العجز الصافي، وفي المقابل كانت التكلفة عالية على الاقتصاد القومي حيث كان من أهم أسباب تزايد معدل التضخم في الكثير من التجارب، منها التجربة المصرية حيث ثبت من الدراسات الهامة التي أجريت على مرحلتي السبعينيات والثمانينيات أن هناك علاقة دائرية بين التمويل التضخمي وزيادة معدل التضخم، وزيادة عجز الموازنة، حيث يترتب على إصدار النقود الجديدة لتمويل العجز زيادة معدل التضخم، والأخير يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام ، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العجز– ويقترن به– الذي يتم تمويله بنسبة كبيرة من الجهاز المصرفي وطبع النقود فيزداد المعروض النقدي، مما يؤدي إلى زيادة معدل التضخم (زيادة المستوى العام للأسعار) ومن ناحية أخرى يؤثر الارتفاع المتزايد للأسعار على الإنفاق العام فيزداد بدرجة أكثر من الإيراد العام فيزداد العجز–تبعا لذلك–.[1]

2.3.**تمويل ومواجهة عجز الموازنة العامة بالوسائل غير تضخمية وبتحديد أذون الخزينة:**

و يتم ذلك عن طريق طرح أذون الخزينة في سوق المال أو عن طريق البنك المركزي للجمهور والمتعاملين بسعر الفائدة السائد في السوق، من خلال عطاءات والمزايدات، وذلك بقيمة العجز الصافي(على الأقل)، وينتج ذلك تزايد الدين العام الداخلي و أعبائه وخاصة القواعد المتزايدة، لكن المقابل هو تخفيض معدل التضخم بشكل كبير، حيث يتم تمويل العجز من مصادر حقيقية تمتص السيولة في الاقتصاد الوطني.

[1] عبد المطلب عبد المجيد، **مرجع سابق** ،2003، ص :77–79.

إلاّ أن تمادي القائمين على السياسة المالية في تمويل عجز الموازنة العامة من خلال زيادة الدين العام الداخلي، تثير حولها المخاوف،بل المخاطر، من تصاعد نمو الدين العام و تزايد أعبائه، لما لذلك من آثار سلبية على أداء الاقتصاد الوطني وتثير شبح العودة إلى تزايد عجز الموازنة، من ثم الالتجاء إلى التوسع في خلق النقود على نطاق واسع، وزيادة معدل التضخم مرة أخرى في المستقبل.

ويتوقف نجاح هذه الوسيلة في تلافي الآثار الجانبية لها، في العمل على تحقيق استقرار في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بحيث لا تزيد هذه النسبة إلاّ بما يقضي نمو هذا الناتج ، حتى يمكن المحافظة على انضباط أو متانة المالية العامة وقوة السياسة المتبعة[1].

[1] **نفس المرجع**، ص ص :79،80.

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

تشتمل السياسة النقدية على نوعين من القرارات: إحداهما تخص تحديد الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، وهو قرار سياسي يتخذ في الغالب على مستوى الحكومة؛ والثاني يتعلق بالوسائل التي تتوصل بها تلك السياسة لتحقيق غاياتها والتوصل إلى أهدافها، وهي مقررات تتصل في الأكثر بالبنك المركزي الذي هو السلطة النقدية المركزية، غير أنها قد تخص في بعض الأحيان الأجهزة السياسية كذلك؛ وللتعرف أكثر على السياسة النقدية، قمنا بتطرق إلى مفهوم السياسة النقدية وأهدافها، وكذا أدواتها، وأخيراً العوامل المؤثرة في السياسة النقدية ومواجهتها لتضخم والبطالة.

المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية وأهدافها

تعد السياسة النقدية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام، الشيء الذي يظهر من خلال تعريفها واتجاهاتها:[1]

1. ماهية السياسة النقدية:

تعرف السياسة النقدية على أنها:" تلك الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع.[2] وتعرف أيضاً بأنها " مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع، بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه، بما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبو إليها الحكومة "[3]، وتشتمل السياسة النقدية حسب ما أشار إليه Einzig على أنها:" جميع القرارات و الإجراءات النقدية بصرف النظر عن ما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي[4].وبهذا المعنى تصبح السياسة النقدية شاملة:[5]

1. جميع التدابير النقدية المتخذة لغرض التأثير في حجم وقيمة وكلفة وتوفر النقود بالإضافة إلى أغراض أخرى غير نقدية.
2. جميع التدابير غير النقدية التي تستهدف أغراضا نقدية.

أما الاقتصادي النقدي المعروف G. L. Bach فيعرف السياسة النقدية على أنها: "كل ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب سيولة الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع الغير المصرفي

---

[1] عبد المنعم السيد علي، **اقتصاديات النقود والمصارف** ،ط01،الأكاديمية للنشر والتوزيع ، المفرق، المملكة الأردنية الهاشمية، 1999، ص: 375.

[2] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**،بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006، ص: 112.

[3] محمد مروان السمان وأخرون، **مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي**، بدون طبعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص:256.

[4] جمال بن دعاس، **مرجع سابق**، ص: 82.

[5] عبد المنعم السيد علي،**مرجع سابق**، ص: 373.

- سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية- "[1].

2. أهداف السياسة النقدية.

ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف تمس جوانب مختلفة، ونجد من أهم هذه الأهداف:[2]

- ✓ تشجيع النمو الاقتصادي، ومحاولة تحقيق المعدل الأمثل للنمو المصحوب بالعملة؛
- ✓ تحقيق الاستقرار النقدي داخليا وخارجيا؛
- ✓ ضمان قابلية الصرف والمحافظة على قيمة العملة؛
- ✓ تعبئة المدخرات والموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية؛
- ✓ دعم السياسة الاقتصادية للدولة من أجل التوزيع العادل للثروة.

المطلب الثاني:أدوات السياسة النقدية

تتكون أدوات السياسية النقدية من نوعين من الأدوات هما كآتي:

1.الأدوات النوعية (المباشرة):

1.1. السقوف التمويلية: تعمل السقوف التمويلية على الحد من التوسع من التمويل الإجمالي وجعله عند المستوى المأمون للتوسع النقدي والتمويلي الذي يحدد في الخطة، وأن أي مصرف يتجاوز سقفه التمويلي يلتزم بأن يودع لدى البنك المركزي مبلغا يعادل هذا التجاوز أو أن تفترض عليه غرامة مناسبة حسب تقدير المصرف أو السلطة النقدية.

ومن ثم فإن استخدام المصرف المركزي سقف إجمالي على ما يمكن أن يمنحه المصرف لكل عميل لضمان تنوع وتوزيع الإستثمار يعود بدون شك بالفائدة على الفرد.[3]

2.1. **تنظيم القروض الاستهلاكية:** وذلك بوضع حد أقصى من طرف البنك المركزي للبنوك التجارية وذلك للأموال التي تستخدمها هذه الأخيرة في شراء السلع الاستهلاكية، أو بتحديد مدة قصوى للمبيعات المؤجلة من أجل تخفيض عدد الأقساط والرفع من قيمة القسط[4].

3.1. **تخصيص التمويل:** وذلك من خلال ضمان البنك المركزي للتوزيع الهادف للأموال المقرضة وتوجيهها وفق خطة الدولة التي تحدد الأولويات كتوجه الأموال إلى القطاعات ذات الأولوية مثل القطاع الزراعي والصناعي.

---

[1] **نفس المرجع**، ص: 373.

[2] مفيد عبد اللاوي، **محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية**، مطبعة مزوار للطباعة والنشر، الوادي، الجزائر، مارس 2007، ص: 63.

[3] بلعزوز بن علي، **مرجع سابق** ،ص:129.

[4] مفيد عبد اللاوي،**مرجع سابق** ، ص: 65.

4.1. **التأثير والإقناع الأدبي**: وهي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الإئتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي، وهذا ما يفسر نجاحا في كندا، استراليا، نيوزلندا، وإخفاقه في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

5.1.**التوجيهات والأوامر**: يصدر البنك المركزي تعليقات مباشرة إلى البنوك التجارية والمؤسسات المالية لتوجيهها نحو السياسة المرغوبة، من خلال حجم الإئتمان ونوعه، كأن يأمر باستخدام جزء من الأصول المالية للبنوك التجارية في شراء السندات الحكومية، أو إقراضها للمشروعات الاستثمارية الطويلة الأجل؛ أو بعدم استخدامها في التمويل الصناعات الاستهلاكية أو التبذير، وقد اعتمدت بريطانيا هذه الوسيلة سنة1953،عندما أصدرت تعليماتها للبنوك التجارية بعدم إقراض الشركات التي تقوم بعمليات تمويل الشراء بالتقسيط وأن تخفيض الأنواع الأخرى من القروض[2] .

كما يمكن تحديد النسبة التي يتعين على البنوك مراعاتها بين رأس المال واحتياطي وجملة أصولها، أو فرض حد أقصى لجملة قروض البنوك و استثماراتها،أو وضع حد أقصى لمعدل الزيادة في قروض واستثمارات البنوك خلال فترة مستقبلية، وكذا سلطة البنك المركزي في تحديد الوجوه التي يمتنع على البنوك التجارية استثمار أموالها فيها، و يتعين الحد الأقصى لقروض البنوك و استثماراتها بالنسبة لأنواع الكينزيه معينة القروض و الاستثمارات[3].

6.1.**الإعلام**: يمكن للبنك المركزي أن يستعمل وسائل الإعلام المختلفة لشرح الحقائق الاقتصادية أمام الجمهور دعماً لجهود إصلاح الأوضاع النقدية وتحقيقها لأهداف السياسة الاقتصادية، فتتضافر الجهود ذلك خاصة مع شمول هذه الوسيلة لمختلف القطاعات: الأفراد، المشروعات والحكومة، وكان " البندس بنك" البنك المركزي في ألمانيا وبنك السويد المركزي يقومان بتقديم بيانات دورية تشرح السياسة النقدية المتبعة لمراقبة الإئتمان، وكان محافظ بنك إنجلترا يصدر نشرات رسمية دورية عن السياسات الائتمانية الموضوعة من قبله[4].

7.1. **الإجراءات العقابية**:إذا لم تنتهج المصارف السياسة الملائمة كما حددتها السلطة النقدية، يلجأ البنك المركزي لفرض عقوبات عليها، ومن هذه العقوبات رفض إمداداتها بالاحتياطات النقدية في حالة تجاوز قروضها

[1] عبد المجيد قدي ،**المدخل السياسات الاقتصادية الكلية " دراسة تحليلية تقييمية"** ، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص:82.

[2] جمال بن دعاس، **مرجع سابق**، ص ص:185، 186.

[3] محمد زكي الشافعي، **مقدمة في النقود والبنوك**، ط7، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ص:315.

[4] غازي عناية، **مرجع سابق**، ص:157.

الحدود العليا المقررة للإقراض [1].

2. **الأدوات الكمية (الغير المباشرة):** وهي الأدوات التي تمكن البنك المركزي من التأثير في الحجم الكلي للمعروض النقدي بصفة عامة، دون التمييز بين مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، وتسمى أيضا الوسائل التقليدية لأنها استعملت منذ عهد الكلاسيك، ولا تزال مستخدمة من طرف البنوك المركزية إلى الآن على نطاق واسع في الدول المتقدمة لتوفر شروط إستخدامها[2]، وتتمثل في العناصر التالية:

1.2.**عمليات السوق المفتوحة:** تعني عمليات السوق المفتوحة إمكانية لجوء البنك المركزي إلى السوق المالية و/ أو النقدية بائعا أو مشتريا الأوراق المالية والذهب والعملات الأجنبية وكذا السندات العمومية وأذونات الخزينة رغبة منه في ضخ السيولة أو امتصاصها، وهذا ما يعمل في ذات الوقت على إنخفاض معدلات الفائدة أو إرتفاعها، وتسمح هذه العملية للسلطات النقدية بتوجيه تطور أسعار الفائدة في الاتجاه الذي يبدو لهم أكثر ملائمة[3].

2.2.**سياسة إعادة معدل الخصم:** واستناداً إلى هذه الوسيلة تستطيع البنوك التجارية الحصول على القروض من البنك المركزي، لدعم السيولة النقدية لديها، بسعر خصم معين، وليكن 'ويعني هذا الإقتراض قيام البنك المركزي بخلق وديعة باسم ذلك البنك التجاري، وهو إجراء يشبه تماما الإجراء الذي يقوم به البنك التجاري عندما يقدم قرض إلى العملاء من الأفراد والمؤسسات المتعاملين معه، حيث يصبح حساب العميل دائنا بمبلغ القرض.[4]

ويتأثر حجم الكتلة النقدية، أي عرض النقود، بكل من عمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم من خلال التأثير على حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية عند نسبة احتياطي قانوني معين يفرضه البنك المركزي.[5]

3.2.**نسبة الإحتياطات القانونية:** تمثل الاحتياطات القانونية نسبة معينة من سيولة البنوك التجارية يقوم البنك المركزي بتحديدها ويفرض على البنوك الاحتفاظ بها بصورة إلزامية لكن يمكن إيداعها في خزائنها أو في حساب خاص لديه. ويمكن للبنك المركزي إستخدام حجم النقود الاحتياطية للتأثير في مستوى عرض النقود، حيث يمكنه في حالة وجود ظاهرة تضخمية مطالبة البنوك التجارية برفع نسبة الاحتياطات لديها، الأمر الذي يقلل من قدرتها على منح القروض والإئتمان وبذلك يتقلص حجم النقود المعروضة.

---

[1] يسري مهدي السامرات، زكرياء مطلك الدوري،**الصيرفة المركزية والسياسة النقدية**، بدون طبعة، مطابع إيديتار، إيطاليا، بدون تاريخ نشر، ص:254.

[2] جمال بن دعاس، **مرجع سابق** ،ص:172.

[3] عبد المجيد قدي،**مرجع سابق** ، 2005،ص:90.

[4] ضياء مجيد الموسوي، **الإصلاح النقدي**، ط1،الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، 1993، ص: 33.

[5] ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي**، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة ، بدون بلد نشر، 2007، ص:224.

وعلى خلاف ذلك إذا تبنت السلطات النقدية سياسة تحفيزية يمكن للبنك المركزي تشجيع البنوك على توزيع القروض وتوسيع الائتمان، وذلك عن طريق تخفيض نسبة الإحتياط المطلوب من البنوك التجارية، مما يسمح لهذه الأخيرة بعرض أحجام أكبر من النقود[1].

3. **الاختيار بين الأدوات المباشرة وغير المباشرة:** في أواخر السبعينات، بدأت البلدان الصناعية تتجه صوب الاعتماد التام على الأدوات غير المباشرة مثل عمليات السوق المفتوحة، وتسهيلات إعادة الخصم، واشتراطات الاحتياطي، وقد حذوها كثير من الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال، فالأدوات غير المباشرة أصبحت أكثر فعالية من الأدوات المباشرة في البيئة الاقتصادية الراهنة التي تزداد انفتاحا.

إن للأساليب المباشرة للرقابة على النقد مميزاتها الخاصة فهي سهلة التنفيذ والتفسير، فضلاً عن أن تكاليفها المالية المباشرة منخفضة، وتستعملها خاصة بعض الحكومات لتوجيه الإئتمان نحو أهداف معينة.

كما أن لهذه الأساليب المباشرة عيوب أهمها [2]: عدم الإنصاف في توزيع الموارد وتخصيصها غير الكفء، فتعمل سياسة السقوف الإئتمانية على حجم توزيع الإئتمان والحد بالمقابل فإن الأدوات غير المباشرة تشجع الوساطة المالية عن طريق القطاع المالي الرسمي وتمييزها بالمرونة مما تسمح للسلطات النقدية من تنفيذ سياساتها وخاصة ما تتميز به من استجابة سريعة للصدمات والتصحيح المباشر للأخطاء السياسة النقدية.من المنافسة وإضعاف الوساطة المالية.

والانتقال من استخدام أدوات مباشرة إلى استخدام أدوات غير مباشرة هو عملية لا يمكن تصورها سهلة في الدول المتخلفة مقارنة بالدول المتقدمة التي جرى فيها التحول إلى استعمال أدوات غير مباشرة بصفة تدريجيةً وهذا لعدم وجود إختلالات اقتصادية في هذه الدول.

إلا أن تبني أدوات السياسة النقدية غير المباشرة لا يمكن أن ينجح إذا لم ترافقه إصلاحات شاملة لكل الإختلالات الاقتصادية وأهم الشروط الواجبة توفرها في عملية الانتقال هي [3]:

- ✓ عزل السياسة النقدية عن الضغوطات الناتجة عن الاحتياطات المالية للدولة وذلك بتجنب لجوء هذه الأخيرة إلى التمويل النقدي لعجز الميزانية والعمل على دعم إستقلالية البنك المركزي.

---

[1] محمد فرحي، **التحليل الاقتصادي الكلي - الجزء الأول: الأسس النظرية** ، بدون طبعة، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع،بدون بلد نشر، 2004، ص: 239.

[2] ماجدة مدوخ، "**فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)**"، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة -،2003/2002)، ص: 22.

[3] **نفس المرجع** ، ص: 23.

- ✓ تقوية الأسواق النقدية والأسواق فيما بين البنوك وتحقيق التكامل بينها بطريقة أفضل، لأن الأدوات غير المباشرة تصبح أكثر فعالية إذا ما استجابت أسواق النقد بسرعة لإجراءات البنك المركزي،وهذا ما يحفز البنك المركزي على تطوير البيئة الأساسية للسوق النقدية – الإطار التنظيمي والقانوني–.
- ✓ إعادة هيكلة النظام البنكي من أجل إنشاء بنوك قوية وتدعيم المنافسة وذلك بتسوية وسائل القروض غير المنتجة والبنوك التي تواجهها صعوبات كما يمكن أن تساهم خصخصة بنوك الدولة في تنفيذ إعادة الهيكلة.
- ✓ دعم الوسائل التقنية الواجب توفيرها للبنوك المركزية لتحديد العرض والطلب على النقود وتقدير أثر الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية على إجمالي الإئتمان والنقد وذلك بتوفير بيانات دقيقة وفي الوقت المناسب تخص تطورات القطاع المالي.

وعليه فالاختيار بين أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة يتوقف على الخصائص الاقتصادية للبلاد والتوقيت المناسب للاستخدام هذه الأدوات، ففي حالة الإصلاحات المؤسسية التي لا يحتمل تنفيذها وجه السرعة فإن استخدام الأدوات غير المباشرة قد يكون سابقاً لأوانه، في حين هذه الأخيرة تكون ضرورية عندما تصبح الأدوات المباشرة غير فعالة بسبب تكلفتها الكبيرة، ولهذا ينصح البعض باستعمال الأداتين معاً لأحداث استقرار أكثر في النتائج.

المطلب الثالث:السياسة النقدية وعلاج التضخم و الانكماش

إن إتجاه السياسة النقدية نحو الانكماش أو التوسع مرهون بنوع المشكلة أو الأزمة القائمة وبمحاولة معالجتها[1]؛ وأن فعالية السياسة النقدية يكمن في مدى قدرة تلك السياسة في علاج التضخم وهي أكثر الحالة حدوثاً

1. السياسة النقدية وعلاج التضخم[2]:

حيث تقوم البنوك التجارية المركزية ببيع الأوراق المالية للبنوك والأفراد ، ولذلك تزداد ديون البنوك التجارية قبل البنك المركزي وقيل رصيدها لدى الأخير على خلق الإئتمان، ويقل خلق النقود،فينخفض عرض النقود، وبالتالي يميل مستوى الأسعار أو معدل التضخم إلى الانخفاض، أما إذا استخدمت نسبة الاحتياطي القانوني، فإن البنك المركزي في هذه الحالة يرفع من سعر الخصم ، ويترتب على كل ذلك انخفاض كمية النقود وبالتالي انخفاض عرض النقود(المعروض النقدي)، مما يؤدي إلى هبوط المستوى العام للأسعار أو معدل التضخم ، ومن ثم يمكن

[1] **مرجع سبق ذكره**، ص:24.

[2] عبد المطلب عبد المجيد، **مرجع سابق** ، 2003،ص:112.

المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار بما يتناسب مع تحقيق استقرار معدل زيادة عرض النقود أو كما يطلق عليه المعروض النقدي.

وبالتالي فإن السياسة النقدية تجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي، وبالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد والهيئات على شراء السلع والخدمات، ويلاحظ أنه في نفس الوقت الذي يتم فيه تخفيض عرض النقود، بتقليل كمية النقود من خلال تقييد الإئتمان، يتم أيضا رفع سعر الفائدة، وهو ما يؤدي إلى خفض معدل التضخم النقدي في الغالب.

ويرى البعض أن السياسة النقدية الناجحة هي التي لا تندفع نحو إحداث التضخم في مرحلة ثم علاجه،بل السياسة النقدية المتوازنة هي التي تعمل على الحفاظ على معدل تزايد ثابت النمو المعروض النقدي، لأن ذلك هو الذي يحقق استقرار مستوى الأسعار، بإعتبار أن المعروض النقدي هو المحدد الرئيسي لكل من المستوى العام للأسعار، ومستوى الناتج الوطني، والتوظيف الوطني أو العمالة.

2.السياسة النقدية وعلاج الانكماش:

وهنا تقوم البنوك المركزية بشراء الأوراق المالية الحكومية من البنوك والأفراد، وبذلك تقل ديون البنوك التجارية قبل البنك المركزي،و يزداد رصيدها لدى هذا الأخير، نتيجة لذلك فإن المقدار البنوك التجارية على خلق الإئتمان، وخلق النقود فيزداد عرض النقود ، وبالتالي تنتهي حالة الانكماش ويزداد مستوى التشغيل داخل الاقتصاد القومي[1].

وإذا استخدمت نسبة الاحتياطي القانوني، فالبنك المركزي في هذه الحالة ينخفض من نسبة الاحتياطي القانوني، وإذا استخدم سعر الخصم فإن البنك المركزي في هذه الحالة يخفض من سعر الخصم ، ويترتب على ذلك زيادة كمية النقود، وتزول بالتالي حالة الانكماش.

وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية في حالة الانكماش هو زيادة الإتجاه نحو خفض أدوات السياسة النقدية، وخلق النقود، وزيادة المعروض النقدي، وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات، لأن زيادة كمية النقود يؤدي إلى خفض القوى الانكماشية في الاقتصاد القومي، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى المحافظة على استمرار ارتفاع مستوى الناتج القومي وعدم حدوث تقلبات عنيفة فيه.

[1] **نفس المرجع**، ص ص :113،114.

المبحث الرابع:الإطار النظري للسياسة التجارية

يعتبر قطاع التجارة الخارجية قطاع حيوي يساهم في الانتعاش الاقتصادي والقناة الأساسية للتصدير والإستراد، كما أن للتجارة الخارجية لها دور في جذب رؤوس الأموال عن طريق الرسوم المفروضة على السلع والمشاريع المختلفة، حيث يعتبر النظام الضريبي هو مجموعة القواعد القانونية والإدارية التي تنظم تحصيل مختلف هذه الضرائب،كما تلعب السياسة التجارية دوراً فعالاً في التجارة الخارجية وتطويرها، هذا ما يدفعنا إلى التعريف على أهم ما يتعلق بالسياسة التجارية وأدواتها وتدخلها في معالجة عجز ميزن المدفوعات.

المطلب الأول: ماهية السياسة التجارية

تعتبر السياسة التجارية من بين أهم أدوات السياسة الاقتصادية باعتبارها مصدر لتمويل خزينة الدولة ومن هنا نطرح التساؤل:ما المقصود بالسياسة التجارية و ما هي أهم أدواتها وأهدافها لمعالجة الإختلالات الاقتصادية؟.

1. تعريف السياسة التجارية:

تعرف السياسة التجارية بأنها: مجموع الإجراءات التي تضبط العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة[1] ، وتعرف أيضاً " يقصد بالسياسة التجارية في مجال الاقتصاد الدولي مجموع الإجراءات التي تلجأ إليها الدولة في معاملاتها مع العالم الخارجي بقصد تحقيق أهداف معينة"[2].

كما تعرف السياسة التجارية بأنها "هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقاً لأهداف معينة"[3]، في نطاق علاقاتها التجارية الخارجية مع الدول الأخرى بقصد تحقيق أهدفها[4]؛ وهي كذلك مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة و النامية، والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول [5].

يقصد بالسياسة التجارية مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف، وتتعدد وسائل تلك السياسة، والتي هي جزء من السياسة الاقتصادية بصفة عامة، تبعاً للنظام الاقتصادي السائد، فيمكن التمييز بين الوسائل السعرية والوسائل الكمية والوسائل التنظيمية وتلك الوسائل تميز

---

[1] رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المنطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية**، بدون طبعة، دار الرضا، سوريا، 2000، ص:276.

[2] فايزة قاشي، **الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج**، بدون طبعة، منشورات دار الأديب، وهران، الجزائر،2007، ص:74.

[3] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، بدون طبعة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص:229.

[4] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **العولمة و التجارة الدولية**، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 2009، ص: 101.

[5] السيد محمد أحمد السيريتي، **التجارة الخارجية**، بدون طبعة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2009،ص:123.

في وقع الدول التي تأخذ بنظام اقتصاديات السوق [1].

وفي حقيقة الأمر لا تعدوا أن تكون سياسة التجارة الخارجية إلاّ ضمن إطار متناسق ومتكامل السياسات المالية والنقدية الأخرى من أجل تحقيق المصلحة الاقتصادية التامة[2] .

2. أنواع السياسة التجارية:

من المألوف أن يقسم الاقتصاديون السياسات التجارية إلى نوعين :

فالسياسة التجارية الحرة يقصد بها تلك السياسة التي لا تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير على اتجاه المبادلات وعلى حجمها، والتي تتطور بفعل قوى السوق الحرة للعرض والطلب.

فالسياسة حرية التجارة تشير إلى عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية [3]، إزالة كافة القيود و العقوبات المفروضة على حرية السلع والخدمات من دولة إلى أخرى[4].

أما السياسة الحماية فهي تتمثل في القيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض أساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات ،أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعاً من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية[5].على عكس من سابقتها حيث تستخدم الدولة نفوذها وصلاحياتها في التأثير على إتجاه المبادلات الدولية وعلى حجمها أو على طريقة تسوية المعاملات التجارية أو على هذه العناصر سوياً وفي آن واحد[6].

3. أهداف السياسة التجارية:

كما تعمل السياسة التجارية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية الاجتماعية والإستراتيجية والمتمثلة في :

1.3.الأهداف الاقتصادية:

-زيادة موارد الخزينة العامة للدولة عن طريق تحصيل الرسوم الجمركية، لاستعمالها في تمويل النفقات العامة بكافة أنواعها.

-حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية؛ حماية الصناعة الوطنية حركة التنمية ، وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات وأعادته إلى التوازن أو مجرد الحصول على موارد المالية للدولة[7].

---

[1] زينب حسن عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، بدون طبعة، الفتح للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،2003،ص:296.

[2] يوسف بيبي،" **السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة للحالة الجزائرية**"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006- 2007، جامعة الجزائر)، ص:34.

[3] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي– نظريات وسياسات –**،ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص:355.

[4] السيد محمد أحمد السيريتي، **مرجع سابق** ،ص:126.

[5] **نفس المرجع**، ص:149.

[6] علي عبد الفتاح أبو شرار، **مرجع سابق**، ص:355.

[7] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **مرجع سابق** ،ص: 101.

-حماية الاقتصاد من خطر الإغراق، وهو يعد وسيلة للاحتكار الأسواق الدولية، لذلك تستعمل الإجراءات التجارية الكفيلة لمواجهته.

2.3.الأهداف الاجتماعية والأخلاقية:

-حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية وأساسية في الدولة.

-إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات و الطبقات المختلفة، وهذا يمثل أحد الأهداف الحيوية للسياسة التجارية في هذا المجال.

- حماية الصحة العامة عن طريق منع إستيراد الموارد الممنوعة [1].

3.3.الأهداف الإستراتيجية:

-المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية.

-الحفاظ على توفير الحد الأدنى من الإنتاج و من مصادر الطاقة، و بالخصوص في فترة الحروب والأزمات.

نشير إلى أن أهداف السياسة التجارية هي تكملة لأهداف السياسة المالية والنقدية وسياسة العمالة، أي أن السياسة التجارية هي جزء من سياسة أكبر تسمى " السياسة الاقتصادية للدولة".

4.3.الأهداف السياسية: تحقيق الاكتفاء الذاتي لاعتبارات سياسية ووطنية أو حماية الأنشطة المتصلة بالأمن الوطني [2].

المطلب الثاني: أدوات السياسة التجارية

تأثر أدوات السياسة التجارية وكل من وسائلها على التجارة الخارجية الدولية لأي دولة سوء أكانت متقدمة أو نامية، وبطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ يجب معرفة الفرق بين أدوات السياسة التجارية الحمائية، وأدوات حرية السياسة التجارية الدولية، ومن هنا نتطرق إلى أهم هذه الأدوات على النحو الآتي:

1. **أدوات السياسة التجارية الحمائية (الوسائل السعرية)**: يمكن التمييز في هذا الشأن هذه الوسائل والتي تؤثر في تيار التبادل الدولي عن طريق التأثير في أثمان الواردات و الصادرات بين كل من الرسوم الجمركية، الإعانات، والإغراق، وتخفيض سعر الصرف...، ويتم تقسيم هذه الأدوات إلى:

[1] **نفس المرجع**، ص: 101.

[2] **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

1.1. **الرسوم الجمركية**:الرسم الجمركي هو ضريبة تفرضها الدولة على سلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية، دخولاً (واردات) أو خروجاً (صادرات). و الغالب أن تفرض الرسوم الجمركية على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق السياسة الحمائية التجارية.[1]

2.1. **الإعانات (إعانات التصدير)**:و الغرض منها تدعيم قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس في الأسواق الدولية وزيادة نصيبهم منها، وذلك بتمكينهم من خفض الأثمان التي يبيعون على أساسها، والإعانة قد تكون مباشرة أو غير مباشرة حيث تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود يحدد إما على أساس قيمي أو على أساس نوعي، أو غير مباشرة وتتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي[2].

3.1. **الإغراق**[*] : يعرف الاقتصاديون الإغراق بأنه قيام المؤسسة ببيع إنتاجها في أسواق الخارجية بسعر أقل من سعر بيع في أسواق المحلية [3]سياسة الإغراق تتمثل في مجموعة من الإجراءات العامة والخاصة التي يتم بموجبها بيع السلعة في الأسواق الأجنبية بسعر يقل عن سعر الذي تباع به بنفس الوقت وبنفس الشروط في السوق الداخلية[4].

4.1. **تخفيض سعر الصرف**: يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمداً في قيمة الوحدة النقدية الوطنية سوء اتخذ ذلك مظهراً قانونياً في نسبة إلى الذهب أو لم يتخذ وينخفض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملة الوطنية[5].

5.1.**نظام الحصص وترخيص الاستيراد**:يقصد بها فرض قيود على استيراد وتصدير سلعة معينة، ويقوم نظام الحصص على قاعدة وضع حد أقصى للكمية المستوردة من سلعة معينة، ومن الممكن تطبيقه على الصادرات، ولكن تطبيقه على الوردات هو الأكثر شيوعاً[6].

2.**أدوات سياسة حرية التجارية الدولية:**[7] لقد تحولت معظم دوت العالم في ظل الجات ومنظمة التجارة العالمية

---

[1] زينب حسن عوض الله، **مرجع سابق** ، ص:297.

[2] **نفس المرجع** ، ص:302.

[*] هناك ثلاث أنواع من الإغراق:

–الإغراق الدائم: يتميز هذا النوع من الإغراق بأنه تصدير مستمر لسلعة ما بأسعار أقل من قيمتها العادية.

– الإغراق المنقطع الحدوث: ويطلق عليه العرضي أو مؤقت ويحدث هذا النوع من الإغراق عندما يبيع المنتج المخزون أو الإنتاج الفائض من سلعة في الأسواق الخارجية دفعة واحدة أو على شكل دفعات كبيرة بأسعار منخفضة وذلك من أجل بقاء أسعار السلعة مرتفعة في بلد المنتج.

–الإغراق المفترس: ويطلق علية أيضا الإغراق المدمر ويحدث هذا عندما تقوم مؤسسة أجنبية بالبيع بسعر منخفض لغاية ما يضطر المنتجين المحليين الانسحاب من السوق، و بعدها تقوم هذه المؤسسة برفع السعر.

[3] علي عبد الفتاح أبو شرار، **مرجع سابق** ، ص:317.

[4] فايزة قاشي، **مرجع سبق ذكره**، ص:108.

[5] زينب حسن عوض الله، **مرجع سابق** ، ص ص:303،304.

[6] أحمد عدلي، **التجارة الدولية**، بدون طبعة،مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006، ص ص:121،122.

[7] عبد المطلب عبد المجيد،**مرجع سابق** ،2003، ص:150.

إلى سياسة حرية التجارة، وخاصة أنه ينفذ في كثير من الدول العالم ما يسمى ببرامج الإصلاح الاقتصادي التي تمثل تحرير التجارة الدولية، فنحن الآن في مرحلة سيادة السياسة الحمائية التجارية .

1.2. **إزالة القيود الكمية المباشرة:** حيث أدى التحول إلى سياسة حرية التجارة الدولية إلى إلغاء نظام الحصص، وحظر الإستيراد وغيرها من القيود الكمية المباشرة، وهذا ما نلاحظه على برامج تحرير التجارة الدولية التي تطبق من خلال الإتفاق مع صندوق النقد الدولي، وكذلك نلاحظه في اتفاقية الجات ومنظمة الجات و منظمة التجارة الدولية ،حيث تصبح الرسوم الجمركية أي القيود التعريفية فقط هي الأداة المتاحة للسياسة التجارية ، أما القيود الكمية المباشرة فالكل يسعى إلى إزالتها .

2.2.**حواجز التصدير:** وهي الأداة المقابلة للأداة الخاصة بإعانات التصدير التي كانت تطبق في الفترات الماضية وأصبحت غير مرغوبة في الوقت الحاضر وفي المستقبل، وبالتالي فإنه يمكن أن تحل محلها مجموعة أو حزمة من الحوافز التصدير التي تعمل على تشجيع الصادرات في ظل سياسة حرية التجارة الدولية ،ويمكن أن تنطوي على مجموعة من الإعفاءات الضريبية المؤقتة ، وتحرير واستقرار سعر الصرف ،وتخفيض وإزالة الرسوم الجمركية على المداخلات المستوردة لزيادة القدرة التنافسية لأسعار الصادرات، وخفض تكاليف التمويل للصادرات .

3.2.**إقامة المناطق الحرة:** تعتبر إقامة المناطق الحرة إحدى الأدوات الهامة لسياسة حرية التجارة الدولية، فالمناطق الحرة تعتبر جزءاً من إقليم دولة معينة، لكنها تعتبر أجنبية عن دولة التابعة من ناحية التجارة الدولة والنقد والجمارك، إلاّ فيما ينص عليه القانون،على إنشائها وبالتالي تقوم على حرية المعاملات الدولية وترتبط بالأسواق العالمية أو الدولية[1].

المطلب الثالث: السياسة التجارية وعلاج العجز في ميزان المدفوعات

في حالة العجز المستمر في ميزان المدفوعات وهي الحالة السائدة في الكثير من الدول النامية على وجه الخصوص،يصبح على صانعي السياسة الاقتصادية، البحث بشكل جدي في تصميم السياسة التجارية الملائمة و الكفاءة التي تعالج العجز في ميزان المدفوعات سواء في الأجل القصر أو الأجل الطويل، وعند البحث في ذلك يجب الأخذ في الاعتبار الجوانب التالية:

1.هناك فرق بين تحقيق عجز في الميزان التجاري وعجز في النتيجة النهائية لميزن المدفوعات.

2.يجب البحث في الأسباب للعجز في ميزان المدفوعات، كذلك الأسباب النقدية وتحديد تلك الأسباب تحديداً واضحاً.

[1] عبد المطلب عبد المجيد، **مرجع سابق**، 2003، ص ص:152،153.

3.يتوقف علاج ميزان المدفوعات على السياسة التجارية المتبعة وبالتالي تختلف الأدوات المستخدمة لعلاج هذا العجز كما يلي:

1.3.إذا كانت السياسة التجارية المتبعة هي سياسة حمائية التجارة الدولية فلن تخرج أدواتها من الأدوات التالية:

- تبني إستراتجية الإحلال محل الواردات لترشيد استخدام النقد الأجنبي وكذا تشديد الرقابة على الصرف الأجنبي وتثبيت سعر الصرف؛
- وضع الحواجز والرسوم الجمركية وإقامة أسرار من الحماية المبررة وغير المبررة وكذلك التوسع في إتحار الدولة ؛
- تطبيق مجموعة كبيرة من القيود الكمية المباشرة مثل نظام الحصص للاستيراد والتصدير؛
- التوسع في اتفاقية التجارة والدفع من جهة، التوسع في إعانات التصدير و التوسع في سياسة الإغراق من جهة أخرى.

2.3.أما إذا كانت السياسة التجارية هي سياسة حرية التجارة أو سياسة تحرير التجارة الدولية، فإن الأدوات المستخدمة لن تخرج من الأدوات التالية:

- تبني إستراتجية الإنتاج من أجل التصدير لتعظيم العائد من النقد الأجنبي وكذلك تحديد التعامل في الصرف الأجنبي، وتعويم وتحرير سعر الصرف؛
- تخفيف القيود التعريفية من خلال الرسوم الجمركية التي تتجه إلى الانخفاض النسبي عبر الزمن؛
- إزالة كل أو معظم القيود الكمية المباشرة مثل نظام الحصص سواء للواردات أو الصادرات وإلغاء لجان الترشيد والإنهاء على حظر الاستيراد تدريجياً؛
- وضع حزمة من حوافز التصدير الملائمة لتشجيع التجارة الدولية دون التعارض مع أحكام الجات؛
- التوسع في إقامة المناطق الحرة وخاصة المناطق الحرة الصناعية التي تعمل على ربط الاستثمار من أجل التصدير؛ تعظيم دور القطاع الخاص في مجال التجارة الدولية ليتولى الدور القيادي في ظل تطبيق سياسة حرية التجارة الدولية؛ فلهذا من الضروري على كل دولة أن تطبق السياسة التجارية التي تتلائم مع ظروفها، إلاّ أنه يجب التنبيه إلى أن اتجاه العالم في معظم متجه إلى تطبيق سياسة حرية التجارة الدولية، وهو ما يؤثر على السياسة التجارية المطبقة في كل دولة ليصبح النموذج السائد هو العطاء الوزن النسبي الأكبر لسياسة الحرية التجارية بأدواتها المختلفة بل وابتداع أدوات جديدة لتحقيق هدف التوازن الخارجي والتوازن الميزان المدفوعات[1]

[1] عبد المطلب عبد المجيد، **مرجع سابق** ،2001، ص ص:406،407.

خلاصة الفصل:

في الأخير أهم النقاط التي تمحورت في هذا الفصل نقطة أساسية حول تحقيق أهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية الكلية التي ارتأينا أن تحقيق هذه الأهداف تؤدي في الأخير إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وكذا تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحقيق مساحة أكبر للمربع السحري، ومن خلال تحليل للمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، لاحظنا وجود ارتباط بين مختلف هذه الأهداف، ومن ما سبق لاحظنا أن الاختلاف بين مختلف أنواع السياسة الاقتصادية التي تطرقنا إليها فهناك:

تعد السياسة المالية من أهم السياسات التي تستخدمها الدولة لتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام، من خلال مجموعة من الأدوات التلقائية والمقصودة، حيث تأخذ السياسة المالية شكلين اثنين، وذلك تبعا لمتطلبات الاقتصاد.

أما السياسة النقدية فهي من أهم الأدوات الخاصة لتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام، كما أن للسياسة النقدية أهداف تمس جوانب مختلفة تعمل على تحقيقها؛ وذلك من خلال أدواتها الكمية كانت أو النوعية، وفي إطار فإن السياسة النقدية تتضمن السيطرة على عرض النقود بواسطة البنك المركزي، فإنها تعتبر من أحدى السياسات التي تعمل على مجابهة ظاهرة التضخم وغيرها من الظواهر الأخرى.

أما عن السياسة التجارية فهي تتمثل في مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة، كما تلعب الجباية دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني باعتبارها مورداً مالياً للخزينة العمومية، كما أنها تعبر عن الوضعية المالية الدولة.

بالإضافة إلى هذا سنتطرق في الفصل الموالي إلى معرفة أكثر عن السياسات الاقتصادية من خلال تناول مساراتها في الجزائر و مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة الجزائرية.

الفصل الثاني: مسار السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة ما بين(1990-2014)

تمهيد الفصل:

شرعت الجزائر بعد حصولها على الاستقلال سنة 1962، بانتهاج سياسة تنموية ترتكز على التخطيط المركزي والتدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي كوسيلة إستراتجية للتخطيط الاقتصادي الطويل المدى، والتي ركزت أساساً على القطاع العمومي من خلال اعتمادها على الصناعة الثقيلة للخروج من دائرة التخلف.

وفي أواخر الثمانينات وخاصة أزمة النفطية (1986) التي هزت بالاقتصاد الوطني فقد أظهر مدى هشاشته لأسباب يرجعها البعض إلى سوء التخطيط وتسيير المؤسسات الوطنية والبعض الأخر إلى اعتماد الجزائر في تمويل خزينتها على98 %من صادراتها على المحروقات، الأمر الذي أدى بها إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي والذي فرض بدوره سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية العميقة امتدت من 1989إلى غاية1998.

منذ أواخر التسعينيات جاءت مرحلة جديدة مع عودة ارتفاع أسعار النفط من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أفضى نوعا من الراحة المالية، تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي والانتقال من تنظيم اقتصادي مخطط إلى آخر اقتصاد السوق، من خلال عدة إصلاحات جوهرية بهدف دفع عجلة النمو وتخفيض معدلات البطالة، وكذا تحدي التنويع في الهيكل الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، بإضافة إلى تطوير الاستهلاك بالموازاة مع تقليل اعتمادها على صادرات المحروقات لتلبية الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية، وتشجيع الأنشطة التصديرية بمعية القطاع الخاص وفي هذا الإطار عمدت الحكومة إلى وضع العديد من البرامج لإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي وحتى الاقتصاد الوطني ككل، وتميزت هذه المرحلة بتحسين في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي وتميزت أيضاً بعدة مشاريع قطاعية لإنعاش الاقتصاد الوطني، ولذا سنتطرق في هذا الفصل إلى أهم الاصلاحات وأهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة:1990-2013 من خلال دراسة للنتائج الموجودة، ومعرفة ما مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة، ومن هنا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث .

المبحث الأول: نظرة عامة حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر

المبحث الثاني: فعالية السياسة الاقتصادية وأثرها على أهم المؤشرات الاقتصادية.

المبحث الثالث: تقييم مؤشرات التوازن الإقتصادي 2001-2014

المبحث الأول: نظرة عامة حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر

بعدما تعرفنا على أهم السياسات الاقتصادية وفقاً لما هو موجود في الجانب النظري، فالخلفية النظرية التي تعتبر الأساس العلمي الذي يعتمد عليه لدراسة السياسات الاقتصادية من الناحية التطبيقية في واقع الاقتصاد الجزائري، والذي عرف ضغوطاً لأسباب متعددة نتج عنها آثار سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي؛ وعليه حاولت السلطات الجزائرية وبشتى الطرق المتاحة لديها للبحث عن السبل الفعالة لمعالجة هذه الإختلالات، وبناءاً على ما سبق قمنا بتطرق إلى أهم النقاط وهي مسار السياسة المالية، ومسار السياسة النقدية، وكذا السياسة التجارية.

المطلب الأول:ماهية الاصلاحات

1. **تعريف الإصلاح الاقتصادي**:هو إجراء تتخذه الحكومة تساهم في تشكيل سلوك النشاط الاقتصادي على أساس آليات السوق الحر، وهو كذلك عملية الإصلاحات الاقتصادي على تغيير في منهج الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي بحيث تشتمل هذه السياسة على الديمقراطية سياسية وحرية اقتصادية التي تؤدى إلى تغيير في سلوك الأفراد ووحدات الإنتاج والخدمات.فإن برنامج الإصلاح الاقتصادي يتكون من سياستين وهما، " التثبيت" و"التكييف"[1]؛ فبرامج التثبيت الاقتصادي يصممها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي، والوصفة التقليدية للصندوق لتحقيق هذه الغاية تعتمد على التحكم في الطلب الكلي والتي عادة تتبع الإجراءات التالية[2]:

-تحقيق الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وغيرها .

-تعديل عرض النقد والائتمان المحلى من خلال التحكم في السيولة النقدية وإجراءات رفع الفائدة على الودائع المحلية.

-تخفض مستويات الأجور الحقيقة سواء بالتخفيض المباشر أومن خلال الضغط عليها بزيادة معدلات البطالة.

2.**أهداف الإصلاح**: يمكن حصرها في سبعة أهداف عامة هي[3]:

-تصفية وحدات القطاع العام ذات الكفاءة المنخفضة وإصلاح الباقي في نطاق القطاع العام أو الحكومي؛

- تحرير تشجيع القطاع الخاص؛

---

[1] ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب ، **البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص:80 .

[2] نادية عبد النعيم ، **الخصخصة و آثارها على التنمية** ، بدون طبعة، بدون دار نشر ، بدون بلد نشر، سنة ؟، ص :5.

[3] بالإطلاع أكثر على: نادية عبد النعيم،**الخصخصة وآثارها على التنمية**، مرجع سابق، ص:8-10.

-تشجيع التخصيص والتوزيع السليم للموارد الاقتصادية في المجتمع؛

- منع رؤوس الأموال من هروبه خارج حدود الدولة؛

- تحرير التجارة الدولية وتشجيع الصادرات؛

- إصلاح القطاع الاقتصادي؛

3. ماهية سياسة الإنعاش الاقتصادي:

1.3. **مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي:** تعرف على أنها من المبادئ الهامة في الاقتصاد الكلي، من خلال إمكانية استخدام سياسة الموازنة بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي وتحريك الاقتصاد إذا ما كان في حالة ركود حيث تعتبر إحدى أهم وسائل سياسة الموازنة التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي على المدى القريب، ومن ثم فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى.

1.1.3. **تحرير وسائل سياسة الإنعاش الاقتصادي:** تستعمل الدولة سياسة واحدة أو أكثر من الوسائل المتاحة لديها لتنشيط الطلب الكلي أو العرض الكلي أو الاثنين معاً.

✓ **تطبق سياسة الإنعاش الاقتصادي بواسطة الطلب الكلي**: باستخدام وسيلة واحدة أو أكثر من الوسائل التالية:

-التحولات الاجتماعية المدفوعة للأفراد، أو المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع، وغيرها من أنواع التحويلات والتي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح لتحفيز الطلب، والتي تهدف إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، فهذه المدفوعات التحويلية عادة ما تدرج ضمن الأدوات التلقائية لسياسة الموازنة.

- الإنفاق العمومي الكلي الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع و الخدمات[1] .

- مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة كحل لمشكلة البطالة وكطريقة لجذب الاستثمارية الأجنبية.

- تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد، ومن ثم تحفيز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه.

- إعانات الاستثمارات المفتوحة من قبل الدولة[2].

[1] محمد مسعي ، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو** ،مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد10، 2012،ص:148 .

[2] روضة جديدي ، **أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر** ،تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة2001 –2014، جامعة سطيف1، 11-12مارس 2013، ص: 6 .

✓ **وسائل تطبيق سياسة الإنعاش بواسطة العرض:** تهدف هذه السياسة إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل تكلفة وأكثر جاذبية، ولتحقيق ذلك تتدخل الدولة بواسطة وسيلتين نسبيتين هما [1]:

– تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة ، مما يشجع على الاستثمار الخاص.

– القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع نشاطاتها، حيث أن الكثير من هذه الاستثمارات العمومية تؤدي في النهاية إلى توفير خارجي هام لصالح المؤسسات.

2.3.**أهدافه**: إن أهداف العملية لسياسة الإنعاش الاقتصادي حددت فيما يلي[2]:

-تنشيط الطلب الكلي؛ ودعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة.

–تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

المطلب الثاني: الوضعية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات 1962–1992

1. **واقع الاقتصاد الجزائري (62–66)**: شهدت الجزائر منذ الاستقلال تحولات وتغيرات هامة جراء الظروف والتحولات التي شاهدتها الساحتين الوطنية والدولية، وذلك كافة الأصعدة الاقتصادية، الإيديولوجية, السياسية فنجدها غداة الإستقلال تبنت إستراتيجية وفق نظرة اشتراكية قائمة على أساس التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد، فإختيار الإشتراكية جاء في العديد من النصوص الأساسية إبتداء من مؤتمر الصومام 56 الذي أعطى الإشارة إلى التسيير الذاتي للمؤسسات، ويتأكد الإتجاه نحو الإشتراكية بعد مؤتمر الصومام في جميع المواثيق الوطنية، إبتداء من ميثاق طرابلس للحكومة المؤقتة في جوان1962، وميثاق الجزائر1964، وبعد ميثاق 1976.

2. **المخطط الهيكلي الأول (67–79)**:عرفت خلال ثلاث مخططات تنموية وهي المخطط الثلاثي، الرباعي الأول، والرباعي الثاني، بالإضافة إلى المرحلة التكميلية على1978-1979، وبهدف الوقوف على النتائج الاقتصادية التي حققت في تلك الفترة لابد من الإشارة أولا إلى اتجاهات هذه المخططات،ثم إلى الإنجازات كالتالي:

[1] محمد مسعي، **مرجع سابق** ، ص:149.

[2] نبيل بوفليح، **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة:2000-2010**،أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد21، 2012/12، ص ص: 251،252.

1.2.**المخطط الثلاثي الأول (67–69)**:يعتبر هذا المخطط أول خطة تنموية اقتصادية عرفتها الجزائر المستقلة، وهو مخطط قصير الآجال، وقد انصب موضوع المخطط الثلاثي أساسا على التصنيع، ذلك لأن الإنتاج الصناعي هو محرك كل تنمية، وقد بلغ حجم الاستثمارات البرمجة9.06 مليار دج أما التكاليف البرمجة فقدرت ب 19.58 مليار دج، الفرق بين تكاليف البرامج الاستثمارية وحجم الاستثمارات المرخص بها مالياً ما يدعى الاستثمارات الباقي انجازها 10.52 مليار دج[1]،ولقد وزعت الاستثمارات بين ثلاثة مجموعات هي الاستثمارات الإنتاجية المباشرة قدرة6.79 مليار دج، والاستثمارات الشبه الإنتاجية 0.36 مليار دج، والاستثمارات غير الإنتاجية المباشرة(كالمدارس مثلا) 2.01 مليار دج[2].

2.2.**المخطط الرباعي الأول(70-73)**: تبنت خلاله إسترتيجية النمو الغير المتوازن، وهي لا تعني نمو جميع القطاعات في وقت واحد، وإنما النمو بزيادة قطاع واحد وهو المحرك بالنسبة للقطاعات الأخرى، ولقد للصناعة القاعدية دور القطاع الرائد في إستراتجية النمو غير المتوازن، فاستحوذت على أكبر حجم من الإنفاق الاستثماري بمقدار 17.79% من حجم الإنفاق الاستثماري الإجمالي خلال هذا المخطط ليليه قطاع المحروقات بنسبة 14.85%[3]، من بين أهداف واهتمامات هذا المخطط هو تقوية ودعم بناء اقتصاد اشتراكي، وتشيد القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية بترجيح الاستثمار في الصناعة الثقيلة، وفي تقويم المحروقات؛ وكذا تطوير المناطق الريفية لإحداث التوازن بينها وبين مناطق المدن، ووضع تركيبة صناعية هامة واكتمال تأسيس الهيئات العمومية.

3.2. **المخطط الرباعي الثاني(77- 74)**: ضمن نفس الإستراتيجية المعلن عنها في المخطط الرباعي الأول، واصلت الحكومة تطبيق سياستها الاقتصادية الكمية، بحجم إستثمار كبير وصلت إلى50% من PIB، وهي نسبة تعد الأكبر في الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، ويعود الفضل في ذلك لإرتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى رفع حجم الإنفاق الاستثماري لقطاع المحروقات بنسبة 17.82% ثم قطاع الصناعة القاعدية 16.91 %[4]، وتتلخص أهم اتجاهاته وأهدافه فيما يلي[5]:

-تدعيم الإستقلال الإقتصادي، وبناء اقتصاد إشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب

---

[1] محمد بالقاسم حسن بهلول ، **سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991 ، ص:66 .

[2] serétatarit d'état au plan, **Bilan provisoire des investissements du plan triennal**, 1967- 1979, juillet 1970, pp 3-4.

[3] صالح تومي ،عيسى شقبقب، **محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2002 – 1970** ، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، العدد 12، 2005، الجزائر،ص ص:14 ،13. وللإطلاع أكثر أنظر إلى:محمد بالقاسم حسن أبو الهول، سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر، ص:198

[4] أحمد نصير، **أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة:1990–2012**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 3، 2012/ 2013، ص ص:238،239.

[5] مسعود دراوسي، **مرجع سابق** ، ص: 343.

الوطني في إطار الخطة الإجمالية للتنمية، وذلك من خلال تدعيم نظام التخطيط قصد تحقيق الأهداف التالية :

الزيادة في قدرات الإنجاز، تحسين تنظيم التسيير للقواعد المنتجة؛

-رفع الناتج الداخلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية ب46% على الأقل أي بزيادة معدل سرعتها10% سنوياً، ووضع نظام الأسعار وجدول وطني للأجور؛

الجدول رقم (2–02): حجم الإنفاق الاستثماري بالسعر الجاري لمختلف القطاعات خلال الفترة (67-77) (الوحدة : مليار دج)

القطاعات	المخطط الثلاثي (67-69)	الرباعي الأول(70-73)	الرباعي الثاني (74-77)
الزراعة والصيد البحري والري	1,62	4,94	16,72
المحروقات والصناعات التحويلية الأساسية المناجم والطاقة	5,4	12,4	48
السياحة النقل المواصلات التخزين والتوزيع.	0,46	1,87	10,50
شبكة النقل، السكن التكوين الاستثمارات الأخرى	1,58	8,54	35,00
مجموع الاستثمارات	9,06	27,75	110,22

المصدر : حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية،ج 1 ، الجزائر، 1999، ص: 190- 349.

3.**المخططات التنموية خلال مرحلة التنمية اللامركزية 1980-1989**: عرفت عملية التنمية خلال هذه الفترة تركيزاً على التحولات الجيدة التي يعرفها الاقتصاد والوضع الدولي الأمر الذي أدى إلى إتخاذ عدة إصلاحات تماشياً مع الوضع الإقتصادي العالمي والوضع الإقتصادي والإجتماعي للبلاد، بغرض تصحيح الإختلالات الاقتصادية كالإجتماعية الناجمة في فترة السبعينات[1].

1.3. **المخطط الخماسي الأول 80- 84**: إنطلاق هذا المخطط مع بداية الإصلاحات جذرية نظراً لكون الاقتصاد الجزائري بدأ يكشف عن علامات من الضعف، فقد كانت المؤسسة مستهدفة بعملية إصلاح شامل نظراً لكون النتائج المحققة من الاستثمارات الضخمة التي قامت بها خلال السبعينات لم تكن في مستوي الطموحات, فالمؤسسات التي كان ينتظر منها أن تبلغ مستوي النضج في بداية الثمانينات لم تقوم بالدور المنوط بها، فبداية الاصلاحات كانت بإصدار المرسوم رقم 80-242 بتاريخ 80/10/14 خاص بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية, إذ في نهاية سنة 83 تمت تجزئة نحو 100 مؤسسة عمومية تظم 3/4 من النشاط الاقتصادي إلى 500 مؤسسة جديدة تقريباً، وقد كانت الغاية من سياسة إعادة الهيكلة آنذاك هي:

-إدخال المزيد من المرونة بالسعي إلى تخصيص المؤسسات, والفصل بين مهام وتقليص أحجامها.

-اعتماد اللامركزية قصد النهوض بالاقتصاد المحلي والجهوي.

[1] **نفس المرجع** ونفس الصفحة.

2.3.**المخطط الخماسي الثاني 89 - 85**: في المنتصف الثاني من عشرية الثمانينات، وضعت السلطات الجزائرية مخطط خماسي ثاني [1]، وقد شكل هذا المخطط مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وكان هذا المخطط يهدف إلى تنظيم مختلف الأنشطة التنموية، مع مراعاة القيود الخاصة بالمرحلة والوسائل الممكن تعبئتها وإدراج المخطط ضمن منظور تنموي طويل الأجل، وعليه فالتوازنات العامة للاقتصاد الجزائري في فترة المخطط تتحقق من خلال تلبية الإحتياجات الأساسية للسكان ومواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمار، وكذا المحافظة على الإستقلال الاقتصادي واستقلالية الدولة لاسيما في التوازنات المالية والخارجية[2].

3.3. **تداعيات أزمة النفط لسنة 1986 على التوازنات الاقتصادية والمالية**:لقد كان للأزمة البترولية سنة 86 تأثير بالغ الأهمية على الاقتصاد الوطني, حيث أصبحت مظاهر الجمود والضعف في نظام التخطيط المركزي أكثر وضوحا الشيء الذي أدى بالجزائر إلى الدخول في موجة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية التي عرفت التجسيد في نهاية 87 بإصدار قانون رقم 19/87 المتعلق بإعادة هيكلة القطاع الفلاحي حيث تم تقسيم حوالي 350 مزرعة حكومية كبيرة إلى تعاونيات خاصة ومزارع فردية, تتمتع بحقوق الاستغلال الطويلة الأجل وهذا بغية النهوض بالقطاع الذي عانى الإهمال في المخططات التنموية السابقة, فنجد أن نصيب القطاع الفلاحي من الأموال المستثمرة كان ضعيفا جداً 20% في الفترة (1967- 1969), 1% في الفترة (1970-1973) و 7.3% في الفترة (1974–1977)؛كما تم إصدار القوانين جانفي 88 المتعلقة باستقلالية العمومية, فأن الاصلاحات الاقتصادية التي انتهجت في الجزائر منذ مطلع الثمانينات عرفت فاشل على المستوي الإقتصادي، كسياسة إعادة الهيكلة والمتعلقة بالمؤسسات العمومية لم ترقي إلى مستوي الأهداف المنتظرة حيت بلغ العجز المالي للفترة (1984-1987) لهذه المؤسسات 125 مليار دج ما يعادل 18.5 مليار دولار كما أن الظروف الخارجية لم تكن في صالحها, فانخفاض أسعار النفط سنة 86 وقيمة الدولار التي كانت عملة العالم في مجال المحروقات أدى إلى انخفاض كبير في إيراداتها من 13 مليار دولار سنة 1985 إلى 7 مليار دولار سنة 86، وبذلك إستحوذت المديونية وخدماتها على مداخيل الصادرات التي تشكل فيها صادرات المحروقات أكثر من 95%، وعندما تقارن نسبة خدمات المديونية إلى الصادرات نجدها فاقت النسبة 50% يدل ذلك أن الوضعية لا تعبر عن الإرتياح، مع العلم أن هذا النسبة بلغت51%سنة 86 و54.4% سنة 87 و80.3 % سنة198 وبقيت في التصاعد المستمر إلى غاية المنتصف الأول من التسعينات،حيث بلغت في إحدى الفترات 92.3 %،

[1] صالح تومي، عيسى شقبقب، **مرجع سابق**، ص:14 .

[2] أحمد نصير، **مرجع سابق**، **ص** ص:242،243.

أما الأسباب التي أدت إلى إرتفاع خدمات المديونية وتمثلت فيما يلي[1]:

-إنخفاض إيرادات صادرات المحروقات بسب إنخفاض أسعار البترول وانعكس ذلك على نقص النقد الأجنبي ومنه ضعف القدرة على التسديد وبالتالي تراكمت المديونية وخدماتها ، بالإضافة إلى إرتفاع فاتورة المواد الغذائية المستوردة بسبب ظهور الركود الإقتصادي العام على مستوى المؤسسات الاقتصادية العمومية؛

-إنخفاض سعر الدولار وإرتفاع أسعار الفائدة في البلدان المتقدمة وانخفاضها في البلدان النامية مما أدى لإرتفاع مخزون المديونية وخدماتها.

وبفعل الإختلالات التي بدأ يعرفها الاقتصاد الوطني,و يجب إيجاد البديل للسياسة المنتهجة منذ الاستقلال, وذالك بالقيام بسلاسل من الاصلاحات الهيكلية قصد تحول من الاقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق.

المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري في ظل الاصلاحات والاتفاقيات مع صندوق النقد والبنك الدوليين

إن الأزمة التي أصابت الاقتصاد الوطني سنة 86 أثرت على عدة قطاعات، خلقت سلبيات في الإنتاج والاستثمار، الاستهلاك، التشغيل، الأسعار...الخ.

1.**الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة انتقال إلى اقتصاد السوق:** إن الواقع الذي عرفته الجزائر آنذاك فرض عليها عدة إصلاحات للتحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق من بينها الإصلاحات التي مست القطاع البنكي سنة 86 وإصلاحات قطاع الفلاحي سنة 87 وإعادة الهيكلة الموئسات العمومية سنة 89 وتلا هذه الاصلاحات تعديل أسعار الصرف سنة 94. مما أجبر الدولة على اتخاذ تدابير وسياسات حازمة وأكثر واقعية مع مراعاة هدف الانتقال إلى اقتصاد السوق، ولهذا شرعت الحكومة في تصميم برنامجين اقتصاديين، وكلاهما يندرجان في الإصلاح الاقتصادي والمتمثل في برنامج الاستقرار الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي وهو برنامج قصير الأجل94- 95، أما الثاني فهو برنامج التصحيح الهيكلي95-98؛ فوضع الاقتصاد الوطني إزداد تأزماً نتيجة للثقل المفرط لخدمات الديون الخارجية، مما أثر على النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات، وسعر الصرف[2], والجدول الموالي يوضح ذلك:

[1] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2004 ،ص: 181.

[2] عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، بدون طبعة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص: 42.

الجدول رقم:(2–03) يبين مؤشرات النمو والثقل المديونية

السنة	1985	1986	1987	1988	1989
النمو الاقتصادي السنوي بالحجم%	5,4	1,3	-0,8	-2	3,4
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دج)	5,17	-15	0,3	-10,9	-11,8
سعر الصرف الدينار /$	5,03 دج	4,71	4,84	5,93	7,61
الديون الخارجية(مليار دولار	17,5	21	24,7	25,1	25,8
خدمات الديون الخارجية (مليار دولار)	4,79	5,13	5,28	6,55	7,07
خدمة الدين /صادرت %	35	62,6	55,5	80,3	69,5

المصدر:عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، بدون طبعة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص: 42.

2. **واقع السياسة الاقتصادية في إتفاقات الجزائر مع الصندوق النقدي الدولي**: تقدمت الجزائر للصندوق النقدي الدولي لاستخدام شريحة الاحتياط، وذلك في الربع الأخير من سنة 88 ومن تلك السنة، وقعت الجزائر إتفاقات متعددة الأطراف مع الصندوق النقدي الدولي وهي كالآتي :

1.2. **الاستعداد الائتماني الأول (ماي 89)**: وافق لصندوق النقد الدولي في إطار اتفاق التثبيت (30 /05 /89) على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، واستفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي بمبلغ 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة[1] نظراً لانخفاض أسعار البترول وارتفاع أسعار الحبوب سنة88.

2.2.**الاستعداد الائتماني الثاني (جوان1991)**:[2] بعد الاتفاقية الأولى المبرمة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي سنة 89 وجدت السلطات العامة نفسها مجبرة ثانية إلى اللجوء نحو تلك المؤسسة المالية الدولية لإبرام اتفاق جديد(الاستعداد الائتماني الثاني) بتاريخ 91/06/30، تم بموجبه تقديم 300 مليون وحدة سحب خاصة مقسمة على أربعة شرائح؛ وقد وضعت الحكومة لتحقيق هذه الأهداف مجموعة من الإجراءات النقدية :

– تخفيض الدينار قصد التقليص الفرق الموجود بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق الموازي، على أن لا يتجاوز هذا الفرق 25% ؛

– تعديل المعدلات المطبقة في إعادة التمويل، إذ تم رفع معدل الخصم في سنة 91 إلى 11.5% بدل 10.5%، ورفع معدل المطبق على المكشوف من طرف البنوك إلى20% بدل 15%، وتحديد سعر لتدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية بـ17 %؛

– تأطير تدفقات القروض للمؤسسات المختلة غير المستقلة.

[1] الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة ،الجزائر، أفريل 1996، ص: 195.

[2] عبد الفتاح بن دحمان ، **"محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكييف للصندوق النقدي الدولي– دراسة حالة الجزائر –"**،(مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 1997)، ص:182.

عند تطبيق هذا برنامج اتسم الوضع بتوسع العجز في ميزان رؤوس الأموال الذي وصل 1.23 مليار دولار واستمرار انزلاق الدينار حيث وصل 1$ إلى 18.47 دج بعد ما كان1 $ يعادل8.96 دج سنة 90 فقط، الأمر الذي أدى بالمؤشرات النقدية والمالية أن تكون على الوضع التالي:

- استمرار سلبية معدل الفائدة، وارتفاع التكلفة المتوسطة لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر إلى 14 %.
- توسع إعادة التمويل لدى بنك الجزائر بنسبة 66 %، و كذلك توسيع القروض المقدمة بنسبة 31.90 % .
- نمو الكتلة النقدية (M_2) بـ21.3 % بعد ما كان 11.3 % سنة 90 بالإضافة إلى تراجع معدل السيولة إلى 53 % بعد ما كان 64%سنة 90، واستمرار ارتفاع معدل التضخم بمؤشر أسعار الاستهلاك وصل 22.8 %.

ويمكن القول أن أداء السياسة النقدية بشكل عام كان غير فعال خلال هذه الفترة وقد يعود سبب إلى الكثير من العوامل منها الاقتصادية وغير الاقتصادية[1].

3.2.**الاستعداد الائتماني الثالث(أفريل 1994)**: نتيجة العراقيل والقيود التي وقفت أمام مسار إعادة تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي في الجزائر لجأت الحكومة الجزائرية مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي من أجل إبرام برنامج تكييفي ثالث لمدة سنة واحدة ابتداء 1994/04/01 إلى غاية 1995/03/31 هذا الاتفاق يضم البنود وهي: تحقيق نمو مستقر ومقبول في حدود 3% في سنة 94 ومعدل 6% سنة 95، بالإضافة إلى تخفيض معدلات التضخم وكذا تحرير التجارة الخارجية من أية عوائق ممكنة؛ وقد استهدفت السياسة النقدية من خلال دعم سعر صرف الدينار بالحد من الضغط التضخمي عن طريق تخفيض معدل التوسع التقدي (M_2) إلى 14% لفترة البرنامج مقارنة بـ21 % في سنة 93 وكذا رفع معدل إعادة الخصم إلى 15%[2]، وجعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية عند مستوى 20 %، ومعدل السحب على المكشوف للبنوك على بنك الجزائر يعادل 24%، والتخلي عن إستعمال وسائل مباشرة لمراقبة قروض ليحل مكانها وسائل غير مباشرة؛ ومن نتائجه هي ارتفاع نسبة أسعار السلع المحرر إلى 84 % من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك وحقق الناتج المحلي الحقيقي نمواً سلبياً بمعدل 0.4 % سنة 94 مقارنة بمعدل نمو مقدر بـ3 % وتحقيق إنخفاض العجز الكلي في الميزانية بالنسبة ل PIB بمعدل 4.4 % مقابل 5.7 % المقدرة في البرنامج حيث تمكن الحكومة من تخفيف مديونياتها اتجاه الجهاز المصرفي بمبلغ 22 مليار دج، في حين ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 10 % سنة 94،

[1] **نفس المرجع**، ص: 181 – 185.

[2] نادي الدراسات الاقتصادية الجزائرية، **واقع التحولات الاقتصادية في الجزائر خلال 1989–1994** ، الجمعية العلمية، كلية العلوم الاقتصادية والاقتصادية ، ص: 06.

وإلغاء السقوف على الفوائد المدينة، حيث فرض 25 % كمعدل احتياطي على الودائع بالعملة الوطنية، كما بشرت الخزينة بإصدار سندات بأسعار فائدة تبلغ 16.5% والإعلان عن إقامة سوق الصرف في ديسمبر 95 [1].

4.2.اتفاق القرض الموسع(ماي 95 – ماي 98):[2] وافق الصندوق النقدي الدولي على تقديم قرض للجزائر يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض ليمتد إلى3 سنوات، وقد بلغ الإتفاق .1.169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي 127.9 % من حصة الجزائر. ومن بين بندويه [3] هو تأكيد على سياسة الضبط المالي للتخفيف من حدة التضخم، وكذا السعي لإرساء نظام الصرف واستقراره، وإنشاء سوق ما بين البنوك للعملات الصعبة، مع إنشاء مكاتب للصرف ابتداءً من 1 /1/ 96، وكذا العمل على تحويل الدينار الجزائري من أجل المعاملات الجارية الخارجية من خلال دعم تحرير التجارة الخارجية لتخفيف من الإجراءات، حيث ركز على إعادة هيكلة الضريبة الجمركية حيث سيتم تخفيضها إلى نسبة 50% كحد أقصى، وإقرار توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة وتقليص مجال الإعفاءات الضريبية؛ والتركيز على التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري الخارجي، إذ استتم تدنينه بمعدل6.9% من PIB خلال95/94 وبمعدل 2.2 % من PIB خلال 98/97، حيث عرفت عودة ملحوظة إلى السياسة النقدية باعتبارها كوسيلة ضبط اقتصادي وسياسة لإدارة الطلب.

3. **مرحلة ما بعد التصحيح الهيكلي**: إن الدوافع الاقتصادية والاجتماعية أدت بالجزائر لتبني

عدة برامج إنعاشية، فبعد الانتهاء من فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي سنة 98 ظهرت تناقضات في الاقتصاد الجزائري، حيث ظهر تحسن في بعض المؤشرات الاقتصادية مثل ميزان المدفوعات وتحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية الكلية وارتفاع احتياطيات سعر الصرف، في المقابل هناك انعكاسات سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حيث ارتفاع معدلات البطالة إلى حدود 32% سنة 98، وأيضاً تدهور المستويات المعيشية للأفراد، بالإضافة إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، والجداول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم: (2–04) معدلات النمو الاقتصادي بعد الاصلاحات (الوحدة: %)

السنوات	1990	1991	1994	1995	1996	1997	1998
معدل النمو	-0,1	-2,2	-0,9	-3,9	3,8	1,7	3,2

المصدر: لمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي" **الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي** "،1998 ، ص: 02.

1.3.**برنامج الإنعاش الإقتصادي2001–2004**: دخل الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة بداية من سنة 2001 وصياغة برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي غطى الفترة 2001–2004، وخصص لها غلاف قدره 525

[1] الهادي خالدي، **مرجع سابق**، ص: 209 – 213 .

[2] عبد القادر لحول، **أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990– 2006**،كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير– جامعة سعيدة، أثر–السياسة–النقدية–على–النمو–الاقتصادي–في الجزائر على الموقع../ .../efpedia.com، ص: 17، يوم الاطلاع:10/3/ 2015 على الساعة 11:22.

[3] نادي الدراسات الاقتصادية الجزائرية، **مرجع سابق**، ص:06.

مليار دينار، وميز هذه الفترة الزيادة في الأجور، إنخفاض القدرة الشرائية للمواطن مما إضطر بالسلطات إلى رفع الكتلة الأجرية، حيث كلفت الزيادة ما يعادل 130 مليار دينار، كما زياد إنفاق الاستثماري بمعدل20 % سنة 2000، وعرفت سنة 2001 تنفيذ جزء كبير من مخطط الإنعاش الإقتصادي حيث تم إستهلاك 380 مليار دينار من غلاف مالي قدره 525مليار دج، أي ما يعادل7مليار دولار وهو موجه إلى العمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية ولتعزيز وتقوية الخدمات والمصلحة العامة وتحسين المستوى المعيشي، وقد بلغ عدد المشاريع التي ضمن البرنامج 16023 مشروعاً[1]، وقد استحوذ الري والفلاحة والصيد البحري على أكبر عدد من المشاريع البرنامج، ليليه السكن العمران والأشغال العمومية[2]؛ ومن بين الأهداف البرنامج ما يلي[3]:

-إعادة تنشيط الطلب، ودعم النشاطات التي تنتج القيمة المضافة وتوفر الشغل، عبر ترقية الاستغلال الزراعي والمؤسسة المنتجة خاصة منها المحلية ذات الحجم الصغير والمتوسط؛

-إعادة تأهيل المنشآت القاعدية خاصة التي تساعد على إعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتغطية الحاجات الضرورية للسكان في مجال تنمية الموارد البشرية. والجدول التالي يبين مكونات برنامج الإنعاش الاقتصادي:

الجدول رقم : (2-05)مكونات برنامج الإنعاش الاقتصادي (**الوحدة** : مليار دينار جزائري)

طبيعة الأعمال	رخص البرامج					مجموع الترخيص
	2001	2002	2003	2004	1/04	البرنامج %
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	-	-	45,0	8,6
دعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
التنمية المحلية	32,4	42,9	35,7	3,0	114,0	21,7
الأشغال الكبرى	39,0	73,9	37,6	2,0	210,5	40,1
الموارد البشرية	39,4	29,9	14,4	3,5	90,2	17,2
المجموع	205,4	185,9	113,2	20,5	525,0	100

المصدر:المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني2001**، جوان 2002 ، ص:123 .

ونلاحظ من هذا الجدول أن سنة2001 حظيت بأكبر قيمة من رخصة هذا البرنامج، حيث بلغت القيمة 205,4مليار دينار أي بنسبة 39,12%، ثم تأتي سنة2002 بمبلغ قدره 185,9 ملياردج ،أما السنة الأخيرة من البرنامج فبلغ تخصصها 20,5 مليار دج؛ حيث أن الحطة الأكبر كانت لقطاع الأشغال الكبرى حيث بلغ التخصص 210,5 مليار دج، ثم يليه الدعم الموجه للتنمية المحلية ب114,0مليار دج، وبالنسبة لدعم الموجه

[1] أحمد نصير، **مرجع سابق**، ص ص: 352،353.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي**، للسداسي الثاني2001، ،جوان 2002 ، ص:122 .

[3] **نفس المرجع** ونفس الصفحة.

للموارد البشرية فبلغ2.90مليار دج أي بنسبة 17,2% من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج. والشكل الموالي يوضح مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004

الشكل رقم: (2-08): مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

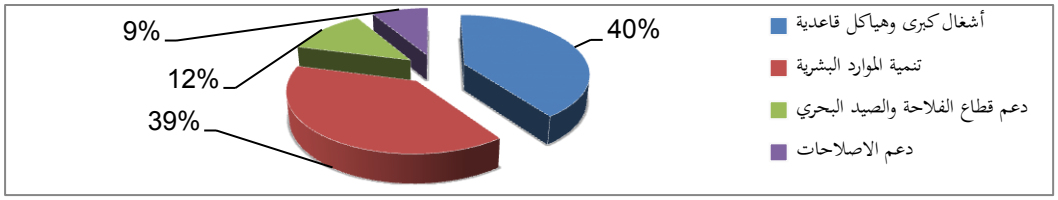

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني**،2001، جوان 2002 ، ص:123 .

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، بأن الدولة قد اهتمت في هذا البرنامج بمشاريع البنية التحتية، حيث سخرت لها أكثر من 40% من اعتمادات البرنامج. وكذلك الأمر بالنسبة إلى التنمية البشرية، ولقد خصص لهذا البرنامج 7 مليار دولار؛ كما أن الأوضاع الاقتصادية التي تزامنت مع تنفيذ البرنامج كانت مواتية لذلك، إذ تميزت باستعادة الاقتصاد الوطني للتوازنات الاقتصادية الكبرى، كانخفاض معدلات التضخم والفائدة، وتحسن أسعار المحروقات ابتداءً من سنة 2000 وبالتالي رصيد ميزان المدفوعات والموازنة العامة، وانخفاض حجم المديونية مع ارتفاع قياسي في احتياطي الصرف الأجنبي[1].

2.3.**برنامج دعم النمو الاقتصادي** 2005 -2009: جاء هذا البرنامج بعد انتهاء برنامجج الإنعاش الاقتصادي خصصت الدولة اعتماداً مالياً لهذا البرنامج بأكثر من 4000 مليار دج، واستفادت من برنامج قطاعات عدة. فقد وجهت الحكومة أكثر من40 % من اعتمادات البرنامج إلى تطوير المنشآت القاعدية؛ وحيث يساعد هذا البرنامج في استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

نلاحظ من خلال الجدول أدناه بأن المبلغ المرصود لهذا البرنامج كبير؛ فهو يساعد معظم القطاعات على تحسين المناخ الاستثماري، حيث يهدف إلى مواصلة الجهود لتعزيز النمو في جميع قطاعات، حيث تم تخصيص 337,2مليار دج لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية، وتوجيه ما قيمته 203,9 مليار دج لتحديث الخدمة العمومية ولتنمية قطاع التكنولوجيا الأعلام والاتصال ب50 مليار دج[2].كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] عبد الباسط بوزيان،**"دور السياسة المالية في إستقطاب الاستثمار الأجنبي – دراسة حالة الجزائر 1994-2004"**، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف ،2007/2006)،ص: 187.

[2] ارتا لله محمد، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار– دراسة الحالة–**،(مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011/2010)،ص: 119.

الجدول رقم (2–06) الاعتمادات المالية لبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005–2009

القطاع	الاعتماد (الوحدة :مليار دينار)	النسبة %
برنامج تحسين الظروف والمستوى المعيشي للسكان	1.908,5	45,4
برنامج تطور تطوير المنشآت القاعدية	1.703,1	40,5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
تطوير وعصرنة الخدمة العمومية	203,9	4,8
برنامج تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1,1
مجموع الاعتمادات الفترة	4.202,7	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني**2001، جوان2002 ، ص: 27.

3.3. **مرحلة سياسة التحول من الريع إلى القيمة المضافة 2010-2014**:[1] يحتوي برنامج التنمية الاقتصادية والإجتماعية، وهو يحتوي على ستة محاور أساسية وهي التنمية البشرية، والمنشآت الأساسية وتحسين الخدمة العمومية بإضافة إلى محور التنمية الاقتصادية ومكافحة البطالة، ومحور البحث العلمي والتكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية والذي وضع للفترة الممتدة 2010-2014 من النفقات 21.214مليار دج ما يعادل286 دولار وهو يشمل شقين هما[2]:

-استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها بمبلغ 9.700مليار دج، ما يعادل 130مليار دولار.

-إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج ما يعادل 156 مليار دولار.

- يخصص هذا البرنامج أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية و ذلك على بالخصوص قطاع للتربية الوطنية و التكوين المهني وقطاع الصحي وقطاع السكن, وقطاع الرياضة وكذا برامج هامة كقطاعات المجاهدين و الشؤون الدينية والثقافة والاتصال.
- حصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية بالخصوص قطاع الأشغال العمومية وقطاع النقل وتحسين خدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.
- وعلاوة على حجم النشاطات التي سيفيد منها فقد خصص البرنامج أكثر من1.500مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على وجه الخصوص دعم التنمية الفلاحية الريفية، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية و التنمية.
- وبالنسبة لتشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج لموافقة لإدماج المهني وخريجي الجامعات وغيرهم ذلك خلال دعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل لتوفير فرص التوظيف التي سيذرها تنفيذه حيث يسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء 3 ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمسة المقبلة.

[1] عبد الرحمان تومي، **مرجع سابق**، ص:287.

[2] بيان اجتماع مجلس الوزراء، **البرنامج الخماسي:2010-2014**،عقد يوم 2014/05/24، ص ص:1،2.

- وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال الإعلام الآلي داخل المنظومة التعليمية وفي المرافق العمومية.

وقد أجمع الخبراء الاقتصاد بأن المبالغ المالية التي أقرها رئيس الجمهورية خلال هذا البرنامج يترجم مدى إرادة الدولة في الاستفادة من الوفرة المالية للخزينة من أجل تسريع وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1]. و الشكل الموالي يوضح توزيع الاعتمادات المالية على مختلف القطاعات لهذا البرنامج.

الشكل رقم : (2-09) الاعتمادات المالية لبرنامج الخماسي الأخير للفترة 2010-2014

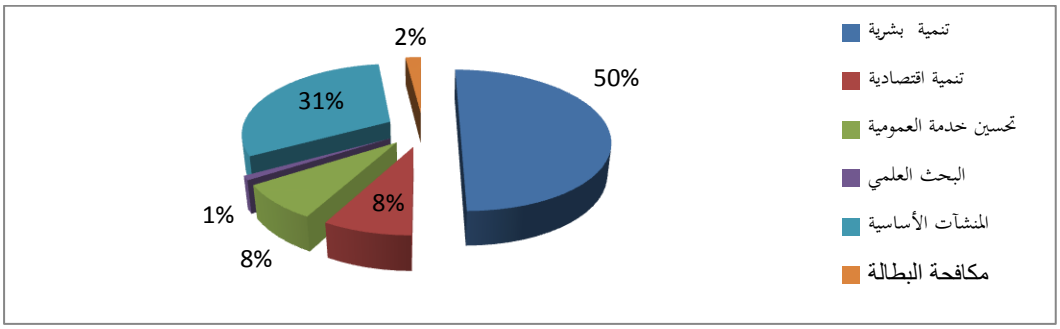

المصدر: عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق**، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص :309 – 320 .

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، بأن برنامج قد تجاوز 11.534 مليار دج ما يعادل 155 مليار دولار، حيث وزع هذا الغلاف المالي على عدة قطاعات هامة[2].

[1] ناجية صالحي، فتيحة مختاش،**أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**، مدارس الدكتوراه، جامعة سطيف1، 11/12مارس 2013، ص:9-11.

[2] **نفس المرجع**، ص:288-310.

المبحث الثاني: فعالية السياسة الاقتصادية وأثرها على أهم الإختلالات الاقتصادية

لقد تبنت الجزائر سياسة اقتصادية مختلفة عن سبقتها من القرن نقس. وتم تنفيذ هذه السياسة في إطار برنامج الإصلاح المدعومة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ حيث استهدفت سياسة الإصلاح السيطرة على مؤشرات التوازن لداخلي والخارجي وللإقراض المفرط انعكاس على المؤشرات الاقتصادية الكلية وتم اللجوء لمجموعة من الإجراءات قصد زيادة الإيرادات وترشيد النفقات.

المطلب الأول: وضعية المؤشرات الداخلية والخارجية 1990-2000

من أجل تحقيق مؤشرات اقتصادية كلية إيجابية، تسعى الدولة إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرغوبة، وكذا خفيض معدل البطالة بزيادة حجم الاستثمار، والعمل على إستقرار الأسعار،وخفض المديونية الخارجية فلها علاقة طردية مع عجز الموازنة العامة واحتياطي الصرف وهذا يعود إلى الاقتصاد الدولة وإستقراره.

1. **تحليل التوازن الداخلي خلال 1990-2000**: يعد التوازن الداخلي لأي دولة مهما كانت طبيعتها، هي هي النمو الاقتصادي وعجز أو فائض في موازنة العامة،و الناتج الداخلي الخام بالإضافة إلى معدل التضخم ومعدل البطالة، والجزائر من بينها وفي هذا سنتطرق إلى دراسة هذه المؤشرات في الجزائر خلال هذه الفترة.

1.1.**معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2000**:معدل النمو الاقتصادي هو من بين المؤشرات الأساسية التي تدل على إستقرار الاقتصادي، وفيما يخص الاقتصاد الجزائري فقد حققت معدلات نمو اقتصادي ايجابية بعدما كانت سلبية قبل الإصلاحات والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم:(2-07): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-2000

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل نمو %	1.1	-1.2	1.8	-2.1	-0.9	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2	3.8

المصدر: بالاعتماد على:

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الساسة النقدية، جويلية 2005 .

-كريم النشاشبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشطن، 1998، ص:21.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، تسجيل معدلات نمو سالبة إلى غاية سنة 94 أي قبل الاصلاحات حيث إنتقل من 0.9 %سنة 94 إلى3.8 % سنة 95، ووصل إلى5.1 %سنة 98، وهذا يرجع إلى نتيجة انتعاش قطاع الصناعة، والقطاع الفلاحي، وإنخفاض معدل النمو في سنة 99 إلى 3.2 % ثم سنة 2000 إلى 8.3 % وهذا راجع إلى عوامل خارجية:

- المردود الفلاحي مرهون بالظروف المناخية؛

-قطاع المحروقات مرهون بأسعاره، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري يعتمد عليه بنسبة تفوق 95 %[1]؛ وهو ما يؤثر سلباً على استخدام الطاقات الإنتاجية في هذا القطاع الذي مافتئ ينخفض من سنة إلى أخرى[2].

2.1.**عجز أو فائض الموازنة العامة في الجزائر للفترة 1990-2000**:تعرف الموازنة العامة في المادة 6 من القانون 84/ 17 على أنها الميزانية التي تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها[3].يدرس هذا المؤشر لمعرفة عجز الموازنة العامة* للدولة كنسبة من الناتج الإجمالي[4]، فكلما ازداد العجز الموازنة كلما دل ذلك على عدم أو ضعف كفاءة إدارة الاقتصاد القومي، شهدت الموازنة العامة على إثر ذلك تطورات كان لها تأثير على الاقتصاد الوطني، والجدول الموالي يوضح تطور الموازنة العامة كالتالي:

جدول رقم (2-08) : يوضح رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2000 الوحدة: مليار دج

سنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
النفقات	152.500	244.900	311.864	313.949	477.181	611.731	724.600	845.200	876.200	961.700	1178.100
الإيرادات	136.500	212.100	420.131	476.627	566.329	759.617	625.200	780.500	774.600	950.500	1.578.100
رصيد الموازنة	160.00+	368.0+0	108.2+67	162.6-78	819.4 - 8	147.8-86	99.40-0	64.70-0	103.3-00	11.20-0	4000+

Source: ONS , retrospective statistique, 1970-2002

-المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير ديسمبر2009.

نلاحظ من الجدول أعلاه بأن السنوات الأولى لاحظتنا ارتفاعاً نوعاً ما (فائض) في رصيد الموازنة العامة وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات،بينما في سنة 93 إنخفاض رصيد الموازنة العامة معلاناً بداية العجز في الاقتصاد، حيث وصل (-891.48) خلال سنة 94و هذا راجع إلى إنخفاض أسعار النفط في تلك الفترة، أما سنة 2000 فقد عرف رصيد الموازنة فائضاً بلغ 400 مليار دج، يعود إلى لارتفاع أسعار النفط من جديد.

3.1. **الناتج الداخلي الخام للفترة 1990-2000**: يعتبر الناتج المحلي الإجمالي العامل الرئيسي للطلب على قوة العمل وقد شهدت الجزائر خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي تسجيل ناتج محلي إجمالي يوضح في الجدول التالي [5]:

[1] فاروق سحنون، **قياس اثر بعض المتغيرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2010/2009، ص ص:69،70.

[2] نبيل بوفليج ، **الإيرادات المحولة إلى صندوق ضبط الموارد**،اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلة السنة، العدد 01 السداسي 2، 2004، ص:247.

* وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية: مؤشر عجز الموازنة العامة = (عجز الموازنة/الناتج المحلي الإجمالي) × 100

[3] المادة 8 من القانون رقم17/84 المؤرخ في7جويلية 84، المتعلق بقوانين المالية.

[4] عبد المطلب عبد المجيد، **مرجع سابق**،2003،ص: 198.

[5] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل –لتجربة الجزائرية–** ، ط1، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع،2009،ص: 192.

الجدول رقم (2–09) : تطور الناتج الداخلي الخام 1990-2001

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
ن.د.خ إسمي[9] 10 دج	544	862	1075	1190	1487	2005	2570	2780	2810	3213	4023	4222
ن.د.خ خارج المحروقات	419	611	801	915	1126	1454	1762	1865	2089	2231	2402	2724
النمو (بالحجم) ن.د.خ %	1 .1	-1.2	1.6	-2.2	-0.9	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2	2.4	2.1
ن.د.خ.خارج المحروقات	-0.7	-2.9	1.8	-3.6	-1.3	3.7	3.4	-1.7	6.3	2.3	1.6	4.5
ن.د.خ.خ.م.خ.فردي	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	2.2	0.4	1.4	4.7	2.3	2.7	3.2

المصدر : قانون المالية لسنة 2003 ، ص: 6.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، سجل الناتج الداخلي الخام الحقيقي نموا بـ2,1 % سنة 2001 مقابل 2,4 % سنة 2000, مبرزا بذلك نمواً إيجابيًا للسنة السابعة على التوالي؛ وتؤكد هذه النتيجة الاتجاه نحو استقرار الاقتصاد الكلي, لكن في مستوى نمو غير كافي (معدل 3,1 % في الفترة 95-2001), أما فيما يخص PIB خارج قطاع المحروقات والفلاحة فقد سجل نسبة نمو متوسطة تقدر بـ2,4 % خلال المرحلة ما بين 1995-2001، ويعود الفضل في هذا النمو إلى[1] :

- مساهمة القطاع الزراعي في PIB , حيث سجل فائض يقدر بـ15% سنة 95, ليرتفع إلى19,5 %سنة 96 ثم ليتراجع نسبيا خلال السنوات اللاحقة حيث سجل القطاع الفلاحي خلال سنة 2001 نمواً مقداره 13,2%.
- إضافة إلى مساهمة قطاع الإنشاء والخدمات وقطاع المحروقات حيث سجل هذا الأخير فائض يقدر ب7% سنة 96 ثم لينخفض سنة 98 إلى 3,5 % ويستمر في الانخفاض بسبب تخفيض حصص الإنتاج المقررة من طرف منظمة البلدان المصدرة للنفط حتى يتسنى استقرار سعر برميل النفط الخام؛ أما قطاع الإنشاء والخدمات فقد وصل نموه إلى 2,8 % سنة 2001 مقابل 2,4 % سنة 98.
- أما القطاع الصناعي فقد عانى الكثير بالرغم من التحسن الطفيف خلال سنة 98, أين سجل معدل نمو إيجابي لأول مرة يقدر ب4,6% بعد سلسلة معدلات النمو السالبة, لينخفض سنة 2001 إلى 2% وهذا رغم التسهيلات التي منحت له من أجل الاستيراد, ويعود السبب في ذلك إلى تحرير التجارة الشيء الذي عرض المنتجات الجزائرية للمنافسة الأجنبية، و الجدول التالي يوضح ذلك.

4.1. **معدلات التضخم للفترة 1990-2000**: شهدت الجزائر خلال الفترة محل الدراسة ضغوطات تضخمية متفاوتة والجدول التالي يوضح تطور كمية النقود والتضخم:

[1] قانون المالية لسنة 2003، ص ص:6،7.

الجدول رقم: (2–10): تطور كمية النقود والتضخم خلال الفترة 1990–2009.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
التضخم%	17,87	25,89	31,67	20,25	29,05	29,8	18,7	5,7	5	2,6	0,3
M%	11,3	21,34	24,7	21,6	15,3	10,5	14,4	18,2	19,1	14,0	13.0

المصدر: –معطيات اقتصادية واجتماعية، www.word bank.org/dz

– عبد الجليل شليق، **تقييم فعالية السياسة المالية في ضبط الإختلالات الاقتصادية (العجز الموازي – التضخم)**، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990 –2009، ص ص:117،118.

يتبين من خلال الجدول أعلاه أثر الزيادة الكبيرة في الكتلة النقدية التي أدت إلى اختلال الاستقرار النقدي دافعة بالاتجاهات التضخمية نحو الارتفاع حيث بلغت نسبة التضخم 17,87% سنة 90، وبلغ 31,67% سنة 92 وهذا راجع إلى أن الحكومة قامت بتغطية عجز الميزانية عن طريق الإصدار النقدي،كما نلاحظ الارتفاع في كمية النقود مع بداية 2001 حيث بلغت 24,6% وذلك تزامنا مع بدء برنامج الإنعاش الاقتصادي وكذلك برنامج دعم النمو، ثم انخفض سنة 96 ليبلغ 18,7% ثم عرف تراجع سنة 2000 ليصل إلى0,3% كأدنى حد لمعدل التضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال ويفسر أن البنك المركزي لم يتحكم جيداً في السنوات الأولى من التسعينات في ارتفاع ونمو الكتلة النقدية بسبب انتهجت الجزائر لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي بدأ يظهر التحكم في التضخم أكثر ابتداء من سنة96.

5.1. **معدلات البطالة للفترة 1990-2000**: أصبحت البطالة اليوم ظاهرة لا تعرف الحدود، واستفحالها يعبر عن أزمة اقتصادية واجتماعية ذات أبعاد عميقة، أين تأخذ الزيادة المفرطة في معدلاتها العمل بالأجر كمقياس للعمل، ويمكن اعتبار المستويات المرتفعة للبطالة أحد الانشغالات البالغة للحكومة الجزائرية، و الجدول الموالي يوضح معدلات البطالة خلال هذه فترة

الجدول رقم:(2–11) تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 1990–2000

السنوات	1990	1992	1993	1994	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطالة %	21.7	21.2	23.1	24.3	27.98	27.96	28 .02	29.2	29,8

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

من خلال الجدول أعلاه، فقد استهدفت إعادة الهيكلة الخفض المباشر للأجور أو خفض القيمة الحقيقية لها أو زيادة عرض قوة العمل، وبالتالي زيادة معدلات البطالة، التي انتقلت من 21,7% سنة 90 لتصل إلى حوالي 28,02% سنة 98، أي ما يعادل 2,3 مليون عاطل، وتفاقمت بحدة ليتصل إلى حوالي 30% سنة 2000، أين قدر عدد العاطلين 2,4 مليون شخص ،أدت هذه الأوضاع إلى تردي الوضع الاقتصادي في الجزائر وتأثر الاستثمارات نتيجة لتراكم الديون الخارجية. وحتى تستطيع الجزائر التصدي لها وجب عليها أن تخلق أكثر من 250 ألف منصب عمل سنوي للحفاظ على المستوى الحالي للبطالة, أما القضاء على هذه الأخيرة يتطلب

توفير ما بين 700 ألف و750 ألف منصب عمل سنويا لمدة ثلاثة سنوات متتالية [1].وفي إطار هذا اتخذت السلطات الجزائرية , سياسات عمومية تمثلت في: مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي, والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية, ونشاطات مكافحة البطالة عن طريق أجهزة الشغل فالتطبيق الفعلي لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي انطلق في شهر سبتمبر 2001, أدى إلى إنشاء 457400 منصب عمل منها نسبة 49% منصب عمل دائم[2]. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(2-10) يوضح تطور معدل البطالة للفترة 1990،2000

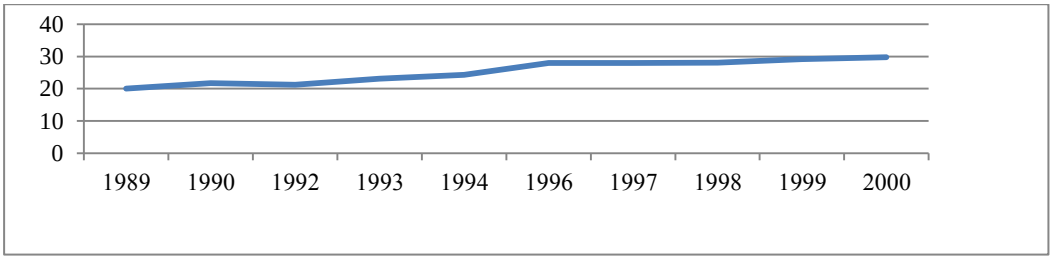

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول.

2.مؤشرات التوازن الخارجي في الجزائر للفترة 1990-2000

1.2. ميزان المدفوعات الجزائري: يعبر التوازن الخارجي عن عجز أو فائض في ميزان المدفوعات فكلما كان هناك عجز متزايد في ميزان مدفوعات* وهو دليل على عدم أو ضعف كفاءة إدارة الاقتصاد و بالتالي، كلما كان الاقتصاد طردياً مع الاستثمار وكلما اتجه العجز إلى انخفاض متزايد في جاذبية الاقتصاد للاستثمار، وكذلك في حالة حدوث فائض، ينسب العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي[3]، نلاحظ من خلال الجدول أدناه وجود عجز في ميزان المدفوعات سنة 90 وهو راجع إلى عجز رصيد حساب رؤوس الأموال البالغ 1,4مليار دينار، أما عجز ميزان المدفوعات سنة 93 يعود إلى تدهور أسعار البترول من 19,93 دولار للبرميل سنة 92إلى17,75دولار سنة93 أما في سنة 94 لقد شهد تحسن في رصيد ميزان المدفوعات وهذا راجع إلى الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي وإعادة الجدولة، أما في سنة2000 فقد شهد تحسن كبير في ميزان المدفوعات حيث بلغ 6,60 مليار دينار جزائري وهذا راجع إلى انخفاض المديونية. والجدول الموالي يوضح تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990 -2000.

[1] ماجدة مدوخ، **مرجع سباق**، ص: 152 .

[2] تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للسداسي 2002، **مرجع سابق**، ص: 75.

* يأخذ مؤشر التوازن الخارجي العلاقة التالية: عجز ميزان المدفوعات /ناتج المحلي الإجمالي× 100

[3] عبد المطلب عبد المجيد،**مرجع سابق**،2003، ص: 198.

الجدول رقم (2-12):تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990- 2000. الوحدة: مليار دج

السنوات	الصادرات من السلع	الواردات من السلع	رصيد الحساب الجاري	رصيد حساب رؤوس الأموال	رصيد ميزان المدفوعات
1990	13,39	11,48	1,35	-1,44	-0,9
1991	12,86	9,57	2,36	-1,83	0,53
1992	12,13	10,05	1,31	-1,25	0,06
1993	11,10	9,69	0,80	-0,84	-0,04
1994	9,58	11,09	-1,85	1,98	0,13
1995	12,94	12,39	-2,52	1,15	-1,37
1996	13,69	11,24	0,93	0,50	1,93
1997	14,81	10,28	3,01	0,36	3,37
1998	10,90	10,94	-0,92	-0,25	-1,17
1999	13,05	11,52	0,03	2,49	-2,47
2000	22,60	11,70	8,90	-1,40	6,60

المصدر: وزارة المالية، 2005.

فقد سجل حساب الصفقات الجارية لميزان المدفوعات رصيدا إيجابيا سنة 96 بقيمة 1,260 مليار دولار مقابل عجز يقدر بـ2,240 مليار دولار في سنة 95 [1], ليسجل فائض سنة 2000 بقيمة 9,25 مليار دولار ثم 6,764 مليار دولار أمريكي سنة 2001, مقابل عجز يقدر 0,90 مليار دولار ويفسر هذا بتراجع سعر برميل النفط الخام, وبالتالي الإيرادات من صادرات البضائع المتأتية من تصدير المحروقات التي مازالت تحتل الصدارة بنسبة 98%، والتحسس في ميزان المدفوعات ناتج أساسا :

- عن عملية إعادة الجدولة التي نتج عنها انخفاض في نسبة خدمة الديون مقارنة بإيرادات الصادرات حيث بلغت 38,8% سنة 95 ثم 30,9% سنة 96 لتصل سنة 2001 إلى22,1%.
- وكذلك عن طريق القروض الممنوحة في إطار برنامج التصحيح من طرف المؤسسات المالية الدولية .

هذه الوضعية الحسنة أدت إلى إعادة تشكيل احتياطي الصرف, حيث وصل إلى11,91 مليار دولار سنة 2000 مقابل 2 مليار دولار سنة 95, ليصل إلى 17,963 مليار دولار سنة 2001 [2]. إن الهدف من سياسة تخفيض العملة الوطنية في فترة الإصلاحات هو إعادة التوازن الخارجي, وبالتالي تخفيض عجز في ميزان المدفوعات مما يوفر للبلد زيادة في النقد الأجنبي, ويتم هذا في إطار تحرير التجارة الخارجية.و الجدول الموالي يوضح تطورات سعر الصرف خلال الفترة

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**،2001، ص: 352.

[2] قانون المالية لسنة 2003، ص:8.

الجدول رقم: (2-13) : سعر صرف الدنيار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1990 – 2000

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
سعر الصرف	10,00	22,51	21,5	23,34	42,89	52,18	56,19	58,41	60,35	69,32	75,34

المصدر : قانون المالية لسنة 2003 ، ص:7.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ، وابتداء من أكتوبر 94 أصبح سعر الصرف مرناً من خلال عقد جلسات يومية لتحديد السعر تحت إدارة بنك الجزائر بناء على عروض مقدمة من طرف البنوك التجارية في كل جلسة ومع توفر العملة الأجنبية, واعتمدت تقنية التسعير هذه كتقنية جديدة لتحديد سعر الصرف في مرحلة انتقالية وتجريبية ما بين 94 و95, وألغيت جلسات تحديد أسعار النقد الأجنبي في بنك الجزائر بعد إنشاء سوق الصرف ما بين البنوك في ديسمبر 95 والذي يعتبر أحد أهداف برنامج التصحيح الهيكلي (04/95 –03/98), وفي 96/12 صرح بنك الجزائر بإنشاء مكاتب الصرافة للتعامل بالنقد الأجنبي؛ و هذه الإجراءات عززت من قدرة بنك الجزائر على إدارة السياسة النقدية وفعالية تخصيص النقد مع تزايد التركيز على آلية السوق, وبانتقال عائدات الصادرات النفطية إلى بنك الجزائر أصبح هذا الأخير أكبر مورد للنقد الأجنبي فصار له دورًا رئيسيًا، أما في98/05 مع نهاية اتفاق إعادة الجدولة وتسهيلات التمويل مع صندوق النقد الدولي ولسبب خارجي تمثل في انخفاض سعر النفط إلى 11,9دولار, عرفت الاحتياطات من النقد الأجنبي تدهوراً ابتداء من 98/06 حيث انخفضت إلى 6,846 مليار دولار[1],مما أدى إلى التأثير على سعر الصرف الذي انخفض مقارنة بنهاية 97، كما استمر في الانخفاض إلى غاية بداية 2001، حيث سجل انخفاضًا في قيمة العملة الوطنية بـ2,6%مقارنة بسنة 2000, وهذا انخفاض محسوس يقل نوعا ما عن المسجل في سنة 2000 مقارنة بسنة 99 والذي يقدر بـ11,5 %, وهي نتيجة تؤكد الاتجاه نحو إستقرار سعر الصرف.

2.2. **المديونية في الجزائر**:عرفت المديونية في الجزائر ومع بداية أزمة الثمانينات مشكل سيولة حقيقية، وشكلت المديونية الخارجية عائقاً أمام عملية التنمية الاقتصادية، ولقد تميزت بتطور مستمر خاصة خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي الذي مثلت فيه سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري جسراً للوصول إلى إعادة ترتيب الديون و الجدول أدناه يلخص تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة.

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**،2001، ص: 356.

الجدول رقم: (2–14) تطور المديونية الخارجية للجزائر في فترة 1990 – 2000 الوحدة: مليار دولار

السنة	الديون المتوسطة والطويلة الأجل	الديون القصيرة الأجل	المجموع
1991	26.636	1.239	27.875
1992	25.886	0.792	26.675
1993	25.024	0.7	25.724
1994	28.85	0.636	29.486
1995	31.32	0.256	31.57
1996	33.23	0.421	33.651
1997	31.06	0.162	31.22
1998	30.361	0.212	30.473
1999	28.14	0.171	28.315
2000	25.088	0.173	25.261

المصدر: – صندوق النقد العربي، للفترة 1990–2000.

–تقرير اقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2003.

– تقرير البنك الجزائر، على الموقع: www.bank-of-Algeria.dz

3.2.**إحتياطيات الصرف**:لقد تميز الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة، بتشكيل احتياطي صرف معتبر، حيث وصل الاحتياطي إلى مستويات غير مسبوقة في الاقتصاد الوطني، وقد سمح لها تحقيق هذه المستويات الإصلاحات الهيكلية العميقة والشاملة وهذا فضلا عن الظروف الاقتصادية المواتية خاصة ما تعلق بتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي انعكس مباشرة على زيادة مداخيل الدولة من الصادرات البترولية وهو ما شكل احتياطي صرف جيد، والجدول الموالي يوضح ذلك[1]:

الجدول رقم: (2-15) تطور إحتياطي الصرف للجزائر في فترة 1990 – 2000 الوحدة: مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
إحتياطي الطرف	0.725	1.486	1.5	1.5	2.6	2.1	4.5	8.3	7	4.4	11.9

المصدر: تقارير بنك الجزائر،1990-2000.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن إحتياطيات الصرف لا تتجاوز 2 مليار دولار خلال الفترة (90-93) فتحسن أسعار النفط أدي إلى ارتفاع الاحتياطي حيث انتقلت من 2.6 مليار دولار سنة94 إلى4.5 مليار دولار سنة 96، في حين بلغ8.3 مليار دولار سنة97،رغم تراجعها سنتي 98 و99 ليبلغ على التوالي7 مليار دولار و4.4 مليار دولار، وهذا يراجع بسبب إنخفاض أسعار النفط من جهة، وإلى إرتفاع خدمة الدين من جهة أخرى، أما في سنة 2000 فازداد ليصل إحتياطي الصرف11.9مليار دولار[2].

[1] عبد الحق بوعتروس، ملاك قارة، **أثر تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد27، جوان 2007، جامعة بسكرة، الجزائر، ص:209.

[2] علي بطاهر، **سياسة التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص ص: 202،203.

المطلب الثاني: وضعية النفقات العامة والإيرادات العامة في ظل سياسات الإنعاش الاقتصادي

لقد مرت سياسة الإنفاق العام في الجزائر بمرحلتين رئيسيتين، سنتطرق إلى تطورات السياسة الإنفاقية في الجزائر في كل من المرحلة الأولى والثانية.

1. النفقات العامة في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي:

1. 1.**سياسة الإنفاقية بالجزائر خلال 1990-1999**: شهدت الجزائر تزايد كبير في حجم النفقات حيث بلغ الإنفاق العام سنة 93 نسبة 32,8% منPIB ويرجع هذا إلى زيادة الإنفاق على الرواتب والأجور العمومية، تسديد الديون بالإضافة إلى العديد من الخدمات المقدمة مجانا مثل التعليم، الصحة...إلخ؛ والاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي وإعادة الجدولة تغيرت السياسة الاقتصادية ومنها السياسة المالية التي أصبحت سياسة مالية انكماشية[1].أما الفترة (95-99) فقد شهدت تراجع في الإنفاق العام وهذا بسبب الاصلاحات الهيكلة ورفع أشكال الدعم، فلقد بلغت نسبة الإنفاق على التوالي 30,4%، 29,9 % منPIB وبالمقابل فإن نسبة التضخم بلغت على التوالي29.8%، 2,6% ، والجدول الموالي يوضح تطور النفقات العامة كالآتي:

الجدول رقم:(2-16) تطور النفقات العامة في الجزائر خلال فترة 1990-1999 (الوحدة: مليار دج)

السنوات	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		مجموع النفقات
	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات%	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات%	
1990	88800	65.05	47700	34.95	136500
1991	153800	72.52	58300	27.48	212100
1992	276131	65.72	144000	34.28	420131
1993	291417	61.14	185210	38.86	476627
1994	330403	58.34	235926	41.66	566329
1995	473694	62.35	285923	37.65	759617
1996	550596	75.98	174013	24.02	724609
1997	643555	76.14	201641	23.86	845196
1998	663855	75.81	211884	24.19	875739
1999	774695	80.55	186987	19.45	961682

المصدر: مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**،حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة 2005، ص:335.

من خلال الجدول نلاحظ أن النفقات العامة تقسيم إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز، يمكن أن ملاحظة:

1.1.1. **تطوّر نفقات التسيير**: عرفت نفقات التسيير تفاقماً حاداً،وكان لها الدور الرئيسي في زيادة النفقات النفقات العامة إذ استحوذت على نسبة تتراوح ما بين 58.34% كحدّ أدنى سنة 94 و80.55% كحد أقصى من إجمالي النفقات وهذا سنة 99، ويرجع التزايّد في نفقات التسيير إلى اعتبارات سياسية واجتماعية

[1] عبد الجليل شليق، **تقييم فعالية السياسة المالية في ضبط الإختلالات الاقتصادية (العجز الموازي – التضخم)**، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2009/1990، ص ص: 144، 145.

بالإضافة إلى اعتبارات اقتصادية، هذا الارتفاع المتتالي لهذا النوع من النفقات بسبب سيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوط بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية، والتعلم والصحة...الخ. وفقد تراوحت نفقات التسيير نسبة متوسطة خلال الفترة كلها حوالي 69.55% من إجمالي النفقات العامة، فحين بلغت أقصاها خلال سنة 99 حيث قدرة بحوالي 80.55% من إجمالي النفقات العامة، ووصلت إلى أدنى نسبة لها عام 94 قدرة 58.34% وهي ما يمكن أن نطلق عليها نقطة توازن نسبي وبالتالي لكي تتجه السياسة الإنفاقية اتجاها صحيحا ينبغي خفض النفقات التسييرية وزيادة نفقات التجهيز؛ وكقيمة مطلقة نجد هناك تضخماً كبيراً حيث ارتفعت من 88800 مليون دج سنة 90 إلى 1156635 مليون دج.

2.1.1. **تطور نفقات التجهيز**:تعتر نفقات التجهيز ذو أهمية بالنسبة لدولة بإعتبارها تفتقر إلى الهياكل الأساسية والبنية التحتية والخدمات التعليمية والصحية ..إلخ، فمن خلال الجدول أعلاه يمكن القول بأنّ تطور نفقات التجهيز على غرار محدوديتها للسنة90 والتي بلغت 47.700 مليار دج أي بنسبة 34.95% من إجمالي النفقات العامة ، كما أنّ نفقات التجهيز تضاعفت عام95 لتصل إلى 285.923 مليون دج بالمقارنة مع السنة الأولى، وهي نسبة متدنية إذا ما تم مقارنتها بنفقات التسيير. وما نلاحظه أيضاً أنّ نفقات التجهيز خلال الأربع سنوات الأولى أخذت تتزايّد تبعاً، شأنها شأن نفقات التسيير لكن نسبة نفقات التجهيز كانت بنسبة منخفضة.

1. 2. **السياسة الإنفاقية خلال 2001-2014**: إتبعت الحكومة الجزائرية خلال الحقبة الأخيرة سياسة مالية توسعية مستندة إلى توسع الحاصل في الإيرادات العامة للدولة نتيجة لزيادة الحاصلة في الفوائد النفطية للجزائر بسبب إرتفاع أسعاره مما وفر طفرة مالية كبيرة على صعيد الإنفاق العام ، شهدت خلال هذه الفترة تزايد كبير في حجم النفقات إمتداداً للفترة السابقة وما يميز هذه الفترة هو الإتجاه متصاعد للنفقات على المبالغ المخصصة للإنعاش الاقتصاد ي من خلال التحفيز الذي توفره مختلف البرامج، حيث بلغ الإنفاق العام سنة 2000 نسبة 28,9% منBIP ويرجع هذا إلى زيادة الإنفاق على الرواتب والأجور العمومية، تسديد الديون بالإضافة إلى العديد من الخدمات المقدمة مجانا مثل التعليم، الصحة...إلخ؛ في حين سجلت سنة2001 نسبة 31,1% من BIP بينما بلغت34,8 % منBIP سنة 2002 وبقيت خلال هذه الفترة في تزايد إلى غاية سنة 2010 بلغة نسبة 32,8% من BIP وكان يقابل هذه الفترة معدل تضخم 20,25%، وبعد الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي وإعادة الجدولة تغيرت السياسة الاقتصادية في الجزائر ومنها السياسة المالية التي أصبحت سياسة مالية انكماشية[1]، فقد شهدت إرتفاع في الإنفاق العام وبمعدلات مرتفعة نسبياً حيث إنتقلت

[1] **نفس المرجع** ، ص ص: 144، 145.

من6.90446 مليار دج سنة 2010 إلى 3.60585 مليار دج في سنة 2011، وقد بلغت 8.3460 مليار دج سنة 2012 وهذا راجع إلى المخطط الخماسي الذي سخرت له الدولة مبالغ هائلة لمواجهة الطلب الكلي على السلع والخدمات، بينما بلغت النفقات الكلية سنة 2013 بمقدر 20136092.1مليار دج[1].والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم: (2–17) تطور النفقات العامة في الجزائر خلال فترة 2001-2014 (الوحدة: مليار دج)

السنوات	01	02	03	03	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14
النفقات الكلية	1321.03	1550.65	1690.18	1891.77	2052.04	2453.01	3108.6	3419.10	4215.4	4216.90	4603.60	5854.90	6904.45	8460.3	6879.8	-
نفقات التسيير	963.63	1097.72	1122.76	1251.06	1245.13	1437.87	1874.60	2217.8	2300.0	2659.1	3879.2	2828.4	4335.6	-		
نفقات التجهيز	357.40	452.93	576.41	640.71	806.91	1015.14	1407.26	1973.3	1946.3	1807.9	1974.4	1787.9	2544.2	-		

المصدر:- أحمد نصير، **أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة:1990–2012**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 3،2012 /2013، ص:261.

- بنك الجزائر، تقرير سنوي، 2013،ص:89. متوفر على الموقع: www.knab-fo-airegla.zd .

1.2.1. **تطور نفقات التسيير**: بلغت نفقات التسيير 2659.1 مليار دج خلال سنة 2010 والتي تمثل 22,09%من BIP وارتفعت سنة 2011 بمقدار3879.2 مليار دج والتي تمثل 26.78% من BIP، أما سنة 2012 فقد تراجع لتبلغ 2828.4 مليار دج ما يعادل 25.05% منBIP , ونتج عن هذا النمو أساساً عن إرتفاع نفقات المستخدمين، وقد سجلت سنة 2013 مقدار 4335.6 مليار دج[2].

2.2.1. **تطور نفقات التجهيز**: من خلال الجدول بلغت نفقات التجهيز 1807.9 مليار دج لسنة 2010 أي ما يعادل 15,02%، وقد سجلت إرتفاع بلغ 1974.9 مليار دج سنة2011 والتي تمثل 13,65% من BIP وفي2012 انخفضت بمقدار 1787.9 مليار دج أي ما يعادل 15,88% من BIP, وقد بلغة سنة 2013 مقدار2544.2 مليار دج أي ما يعادل47.2% من BIP[3].

2. الإيرادات العامة في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي:

1.2.**إتجاه الإيرادات العامة خلال 1990-2000**:تعتمد الجزائر في تمويل خزينتها على الجباية البترولية*والتي

[1] تقرير بنك الجزائر، 2013،ص:89.

[2] نفس المرجع ونفس الصفحة.

[3] نفس المرجع ونفس الصفحة.

* الجباية البترولية هي جباية تتكون من اقتطاعتين اثنين: ضريبة على إنتاج البترول السائل والغاز، وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.

تعتبر السبيل الوحيد لمواجهة أعبائها المختلفة، تربط علاقة طردية بين إيرادات الميزانية والجباية البترولية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم:(2–18) تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال 1990-1999 الوحدة: (مليون دج)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الجباية	147300	244200	302664	300687	578140	786600	878778	878778	878778	874888
البترولية	76200	161500	193800	179218	222176	336148	495997	564765	378556	560121
العادية	5200	4700	9200	13262	78831	33591	38557	47890	66127	75608
المجموع	152500	248900	311864	313949	477181	611731	825157	926668	774511	950496

المصدر: مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، حالة الجزائر 1990–2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة 2005، ص:194.

نلاحظ أن إيرادات الميزانية بلغت 160,2مليار دينار في 90، ورغم التدهور في قيمة الدينار وإنخفاض أسعار المحروقات فقد تواصل نموها لتصل إلى320,1 مليار دج في 93 و434,2 مليار دج في 94 أي بنسبة نمو 38,4%، ثم 926,7 مليار دج في 97 بنسبة نمو12,35% مقارنة بسنة 96 وهي زيادة ضعيفة بسبب إنخفاض أسعار البترول من 21,7دولار في 96 إلى 19,8دولار في 97، كما بلغت الإيرادات في 98 قيمة 774,5مليار دج بانخفاض 152,2 مليار دج بالنسبة لسنة 97 بسبب إنخفاض أسعار البترول إلى 12,9 دولار في هذه السنة، وقد تداركت الدولة لتغطية العجز في سنة 98 بواسطة موارد إعادة الجدولة ومن موارد التسهيلات المالية الموسعة، كما بلغت إيرادات الميزانية 950 مليار في99 منها 560 مليار جباية بترولية أي بنسبة 60% مقابل 48% في98 [1].

1.1.2. **تحليل تطور الإيرادات العادية**: شهدت تطورا ملحوظا إذ انتقلت من 71.700 مليون دج خلال سنة 90 إلى 241.992 مليون دج سنة 95 وقدرة ب 329.828 مليون دج سنة 98 حيث بلغت مساهمتها في الإيرادات الإجمالية 42.5%، كنتيجة للتدابير المتخذة ضمن برنامج التصحيح الهيكلي (تقليل من الإعفاءات للرسم على القيمة المضافة وإلى رفع معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33% زيادة على انتعاش الضرائب غير المباشرة). غير أن الجباية العادية سنة 99 بلغت 314.013 مليون دج.

2.1.2.**تحليل وتطور الجباية البترولية**: للجباية البترولية دوراً هاماً في إيرادات الموازنة العامة ومن ثم تغطية النفقات العامة، وهي المصدر الأساسي للإيرادات العامة. يتضح من خلال الجدول أعلاه بأن الإيرادات الجباية البترولية سنة 90 بلغت 76.200 مليون دج ثم ارتفعت إلى 161.500 مليون دج سنة 91 وهذا يعود للطلب الكبير على النفط بسبب حرب الخليج وقد استمرت في الزيادة لتصل 564.765 مليون دج سنة 97 أي بنسبة

[1] رشيد بو عافية، **السياسة الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر – دراسة قياسية وتقويمية لحالة الجزائر من 2000-2010**،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير،تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2010، ص:359.

60% من الإيرادات الإجمالية، ثم تراجعت سنة 98 إلى 378.556 مليون دج بسبب إنخفاض أسعار النفط رغم هذا تبقى مساهمته أكبر من مساهمة الجباية العادية.

2.2. **إتجاه الإيرادات العامة خلال2001-2014**: تميزت هذه الفترة بالارتفاع المستمر للإيرادات الكلية واعتمدها على الجباية البترولية.والجدول التالي يوضح تطور الإيرادات العامة خلال الفترة

الجدول رقم:(2-19) :الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2014 (الوحدة: مليار دج)

سنوات	01	02	03	04	05	06	*07	08	09	10	11	**12	13	14
الإيرادات الكلية	1389.74	1576.74	1525.55	1606.40	1713.99	1841.93	1949.10	2902.4	3275.3	3074.6	3489.8	3455.6	5940.9	
الجباية البترولية	840.60	919.40	836.06	826.20	899	916	1890.61	1715.4	1927.0	1501.7	1529.4	1561.6	3678.1	
الجباية العادية	398.24	482.90	524.93	580.41	640.47	720.88	775.15	965.3	1146.6	1297.7	1527.1	1595.7	2262.7	

المصدر: * التقرير السنوي:2000-2007،2013، بنك الجزائر، متوفر على الموقع: www.knab-fo-airegla.zd .

**التقرير السنوي : 2008-2012، وزارة المالية الجزائرية، متوفر على الموقع: www.fm.vog.dz .

1.2.2.**تطور الإيرادات البترولية**: نلاحظ من خلال الجدول أن الجباية البترولية من2001-2006 تتراوح مابين 840.60- 919.40 مليار دج وهذا بسبب إنخفاض أسعار البترول خلال هذه السنوات، بينما إرتفاع الإيرادات المحروقات سنة 2009إلى 1927.0مليار دج مقابل 1715.4 مليار دج سنة 2008 و1890.61 مليار دج سنة2007، في حين انخفضت إيرادات المحروقات في 2013 بنسبة 12,1 %، بعد ارتفاع قدره 5,1%في 2012،فسجلت 2013 مقدر 3678,1 مليار دج مقابل 4184,3 مليار دج في 2012 و 3979,7مليار دج في 2011. حيث تعتبر إيرادات المحروقات 61,9% في 2013 مقابل 66% في 2012[1].

2.2.2.**تطور الإيرادات العادية**: الإيرادات العادية في تزايد مستمر ولكن بنسب متباطئة حيث سجلت سنة2004 مقدار580.41 مقابل 398.24 مليار دج سنة 2001، وقد سجلت سنة 2009 مقدار 1146.6 مليار دج مقابل640.47 مليار دج سنة 2005، و سنة 2013 سجلت 2262.7 مقابل 1297.7 مليار دج وهذا بسبب ارتفاع الضريبة العادية يفوق مستواها المتوسط.

[1] تقرير البنك الجزائر، 2013،ص:86.

المبحث الثالث:تقييم مؤشرات التوازن الاقتصادي خلال 2001-2014

شهد العالم مؤخراً مجموعة تغيرات سريعة ومتتالية من بينها ظاهرة العولمة والانفتاح العالمي للأسواق وتحرير التجارة الخارجية، من ضمنها دولة الجزائر حيث عرف واقعها الاقتصاد ضغوطاً لأسباب متعددة نتج عنها آثار سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي؛ وعليه حاولت السلطات الجزائرية وبشتى الطرق المتاحة لديها البحث عن السبل الفعالة لمعالجة هذه الإختلالات. وبناءاً على ما سبق قمنا بتطرق إلى أهم النقاط وهي تقييم مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي في للاقتصادي الجزائر.

المطلب الأول: تقييم مؤشرات التوازن الداخلي بعد تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014

ركزت الجزائر خلال الحقبة الأخيرة على تطوير وتنمية الاقتصادية من خلال تطبيق عدة برامج للتحقيق تنمية وكذا دعم الشباب وغيرها من البرامج، فالسياسة الاقتصادية يُعول عليها لمواجهة هذه التحديات المتذبذبة بإعتبارها تحدي كبير لتحقيق تنمية اقتصادية.

1.**النمو الاقتصادي**:يعتبر تحقيق معدلات نمو ايجابية للنمو الاقتصادي من أهم أهداف السياسة الاقتصادية وهذا خلال فترة تطبيق البرنامج الاستثماري، حيث شهدت معدلات النمو في هذه الفترة تذبذباً حيث بلغ سنة 2012 معدل 3.3%، وفقد تراجع سنة 2013 ليبلغ معدل النمو2.8%، والجدول الموالي يوضح ذلك خلال هذه الفترة:

الجدول رقم:(2–20) تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2001–2013 الوحدة: (%)

السنوات	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14
معدل النمو%	1.9	5.2	6.8	5.2	4.7	5.3	4.8	2.4	2.1	2.1	2.8	3.3	2.8	-

المصدر:-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقارير سنوات:2000 ،2001،2002،2003،2004.

-تقرير بنك الجزائر لسنوات 2011،2012،2013. متوفر على الموقع: www.knab-fo-airegla.zd .

لقد ساهمت البرامج الاستثمارية العامة في تذبذب واضح في معدلات النمو خلال فترة 2001 -2014 فأثناء تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي شهد النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظ، بلغ متوسط سنوي قدره 4.7%سنويا وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات بحيث بلغت أعلى نسبة نمو سنة 2003 بقدر6.8% وهذا ما يدل على أن هذا برنامج أثر بالإيجاب على الاقتصاد الوطني، لكن ومع انفتاح السنة الموالية 2004 تراجع بنسبة 5.2 %.أما أثناء تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، فنلاحظ بأن معدل النمو الاقتصادي تأثر بالأزمة الرهن العقاري سنة2007،حيث شهد انخفاضا كبير بحيث سجل أعلى نسبة2.1% سنة 2009، هذا بسبب الأثر السلبي للازمة التي خلفتها الأزمة على هذا البرنامج.وأما خلال تطبيق البرنامج الخماسي الأخير، فنلاحظ أن معدلات النمو عرفت تطور بعد الانهيار الذي لوحظ خلال البرنامج التكميلي حيث بلغ معدل

النمو بنسبة نمو2,8 % في 2013 مقابل3,3 % في 2012، يكون النشاط الاقتصادي قد سجّل نمواً معادلاً لذلك المسجل في 2011[1].

الشكل رقم:(2–11) يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي للفترة 2001-2013 الوحدة: %

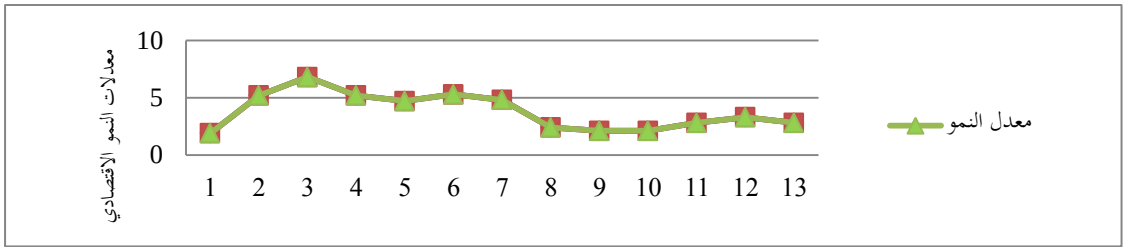

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

2.**الموازنة العامة:**كان من بين الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في فترة التسعينيات خاصة بعد أزمة البترول 86 التي أدت إلى حدوث نتائج وخيمة أثرت تأثير الكبير على الاقتصاد ككل، فقد تمثلت أساسا في تغيير الدولة لتوجهاتها الاقتصادية إذ انتقلت من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وقد شملت الاصلاحات عدة مجالات بما فيها السياسة النقدية والمالية للدولة والموازنة العامة .

1.2. **وضعية الموازنة العامة للفترة2001-2014**: اتبعتها الجزائر سياسة حسب الوضع السائد في العالم، و ميزها اعتمادها على قطاع المحروقات، التي أصبحت تدر عائد و الذي يؤثر على الموازنة العامة للدولة.

من خلال الجدول أدناه، نلاحظ أن رصيد الموازنة في السنوات الأولى من شهد فائض بلغ رصيد الموارنة بالنسبة لPIB في سنة 2001 فائض بنسبة4.33 %، لينخفض سنة 2002 بنسبة 1.15%،وتقريباً نفس النسبة سنة 2004، وفي 2005 شهد ارتفاع كبير يقدر ب14.58% ليصل إلى 9.05 %سنة 2008، ومن ثم يبدأ العجز في رصيد الموازنة بين0.61 %و5.34% من PIB ابتداءً من سنة 2009 إلى غاية 2013،ويفسر هذا العجز إلى تفاقم النفقات العمومية التي تزداد تبمعدل أكبر من الإيرادات نتيجة البرامج التنموية وسياسة الإنعاش[2]، التي جاءت بها الحكومة لدعم مناطق الجنوب والهضاب العليا،و هذه البرامج خصصت لها مبالغ كبيرة وبالتالي كان لها أثر على رصيد الموازنة، وفي الجدول الموالي يوضح وضعية الموازنة العامة خلال سياسة الإنعاش الاقتصادي:

[1] تقرير البنك الجزائر، لسنة 2013.

[2] سهام بن حنيش، **فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة النفطية في الجزائر**،مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2012 /2013، ص:26.

الجدول رقم:(2–21) تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال 2001-2014 الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات	النفقات	رصيد الموازنة	رصيد الموازنة إلى PIB %
2001	1505.5	1321.0	(+) 184.5	(+)4.33
2002	1603.2	1550.6	(+) 52.6	(+) 1.15
2003	1974.4	1690.2	(+) 284.2	(+) 5.39
2004	2229.7	1891.8	(+)337.9	(+) 5.51
2005	3082.6	1985.9	(+)1096.7	(+)14.58
2006	3639.8	2453.0	(+)1186.8	(+)13.94
2007	3687.8	3108.5	(+) 579.3	(+) 6.15
2008	5190.5	4191.0	(+)999.5	(+) 9.05
2009	3672.9	4214.4	(-)541.5	(-) 5.34
2010	4392.9	4466.9	(-)74	(-) 0.61
2011	5790.1	5853.6	(-) 63.5	(-)0.43
2012	6411.3	7169.9	(-) 758.6	(-)4.78
2013	5940,9	6092,1	(-)151,2	(-) 1
2014	-	-	--	-

المصدر: مجموعة تقارير بنك الجزائر عن الوضعية المالية للجزائر.

2.2. **صندوق ضبط الموارد وأثره تغطية العجز في الموازنة:** وله أسماء مختلفة ولكن تشترك في قواعد إنشائه وأهدافه ويسمي في الجزائر"بصندوق ضبط الموارد"وله تسميات أخرى بصناديق التثبيت أو صناديق النفط.

1.2.2. **إنشاء صندوق ضبط الموارد:** كما نعلم فإن الجزائر لم تكن سباقة في إنشاء صندوق ضبط الموارد فقد سبقتها عدة دول في إنشاء مثل هذه الصناديق مع اختلاف تسمياتها وقد أنشأت لصنفين رئيسيين هما أما لمعالجة المشكلات الناشئة (كتقلب أسعار النفط وعدم القدرة على التمكن بها) وبالتالي تمثل صناديق تثبيت (أو ضبط) ،أو من أجل إدخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة وبالتالي تمثل صناديق ادخار[1].

و قد تم إنشاءه في أواخر جوان 2000 بسبب ارتفاع كبير لأسعار البترول ومن المعروف أن إيرادات الميزانية العامة في الجزائر تأتي غالبها من الجباية البترولية الأمر الذي أدى لارتفاع الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية وعليه اتخذت الحكومة إجراءات صارمة أثناء إعدادها لقانون الميزانية لسنة 2000 باعتمادها على سعر مرجعي متوقع لأسعار المحروقات قدره 19 دولار لإيرادات الميزانية العامة هذا السعر يتم تحديده بناءاً على المعطيات المتوفرة وتقلباته في الأسواق الدولية، فمنذ تأسيسه أصبح ظهوره بارزاً في الميزانيات (عمليات الخزينة) فهو أداة فعالة لامتصاص الفائض والتي عرفت منذ 2000 تزايد مستمر نتيجة لمواصلة أسعار النفط الارتفاع.

2.2.2. **أهمية صندوق ضبط الموارد:** يعتبر صندوق ضبط الإيرادات ذو أهميته كونه يعتبر أداة رئيسية وفعالة للسياسة المالية للحكومة، ويمكن إيضاح دور وأهميته في النقاط التالية [2]:

- مساهمة الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة .

[1] نبيل بوفليج ، **مرجع سابق**، ص: 252.

[2] سهام بن حنيش، **مرجع سابق**، ص:18.

- ضبط فوائض البترول وتوجيهها في مسار يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني .
- تغطية العجز في الموازنة العامة للدولة.

3.2.2.**فعالية صندوق ضبط الموارد في ضبط موازنة العامة للدولة:** إن الدور الذي يقوم به صندوق ضبط الموارد هو تمويل عجز في الموازنة العامة ، والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم:(2-22) تطور أهم مؤشرات التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال 2001-2014 **الوحدة:** مليار دولار

سنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
متوسط سعر النفط دولار إلى البرميل	99	61.6	79.9	102.9	112	110,6	-
رصيد الموازنة	(+)999.5	(-) 570.5	(-) 74	(-) 63.5	(-) 718.8	(-) 151,2	-
إيرادات الصندوق	2288.2	400.7	1318.3	2300.3	2535.0	2062.2	-

المصدر :مجموعة تقارير بنك الجزائر لسنوات:2008 -2013

نلاحظ أن موارد صندوق ضبط الموارد في تزايد مستمر منذ تأسيسه إلى غاية 2008، بلغت 2288.2 مليار دج، وفي 2009 شهد انخفاض حيث تدنت موارد الصندوق لتصل إلى 400.7 مليار دج وهذا بسبب انخفاض في متوسط سعر البرميل من 99دولار للبرميل إلى 61.6دولار، لكن سرعان ما شهد ارتفاع إلى2300.3، وفي 2011 ثم 2535.0 سنة 2012، نتيجة الاستقرار العالمي؛ ومنه نجد أن في فترة 08-01لم تستخدم موارد الصندوق نتيجة الوضعية الحسنة للموازنة ، وفي2009 شهد انخفض إيرادات الصندوق وهذا نتيجة العجز في الموازنة، فقامت بتمويل العجز عن طريقه وهذا بسبب الانخفاض من 2288.2 إلى400.7، وفي 2013 إنخفاض إيرادات الصندوق ب2062.2 مليار دج.

3.**نمو الناتج الداخلي الخام:**إن معدل النمو الناتج المحلي الخام شهد خلال تطبيق برامج سياسة الإنعاش، تمكنت من المحافظة على التوازنات الكبرى وبناء الاستقرار الاقتصادي، والجدول الموالي يوضح ذلك :

الجدول رقم:(2-23) نمو الناتج الداخلي الخام خلال 2001-2014 **الوحدة:** مليار دولار

السنوات	إجمالي الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	معدلات النمو الداخلي %
2001	4236	2,2
2002	4537.7	4,2
2003	5059	6,9
2004	61267	5,2
2005	7126	5,1
2006	8512.2	1,8
2007	9281	3
2008	11043,7	2.8
2009	10135.6	1,6
2010	11991.8	3,6
2011	14231	2,8
2012	15732	3,3
2013	-	2,8
2014*	16188	3,6

المصدر:-بنك الجزائر،تقرير لسنوات:2002، 2006،2011، 2012،2013.

- بلقاسم زايري ،**المؤسسات، وفرة الموارد والنمو الاقتصادي بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري**، أبحاث المؤتمر الدولي، حول تقييم آثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال فترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، ص:13.

لكن بقي هذا النمو هشاً، مدفوعاً بشكل رئيسي من قبل قطاع المحروقات وليس نتيجة انتعاش الاستثمار أو نمو الإنتاجية في قطاعات منتجة الغير نفطية، إن هذا الاتجاه المهيمن عليه قطاع المحروقات قد تعزز مع انتعاش أسعار النفط في السوق الدولي إبتداءً من عام1999[1].

4.**معدل التضخم**: شهدت الجزائر خلال هذه الفترة ضغوطات تضخمية متفاوتة والجدول التالي يوضح تطور كمية النقود و معدلات التضخم:

الجدول رقم: (2-24) تطور كمية النقود و معدل التضخم خلال الفترة 2001–2014. الوحدة:%

السنوات	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14
التضخم	4.26	1.43	2.6	3.97	1.38	2.31	3.56	4.86	5.74	3.91	4.25	8.89	3.26	4,2
كمية النقود	24,6	40.3	15.6	11.4	11.2	18.6	21.5	16.0	3.2	79.56	82.64	74.33	3.26	-

المصدر: – تقرير بنك الجزائر ،2013، على الموقع: www.bank-of-Algeria.dz

– عبد الجليل شليق، **تقييم فعالية السياسة المالية في ضبط الإختلالات الاقتصادية (العجز الموازي – التضخم)**، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990 –2009، ص ص:117،118.

– التقرير السنوي بنك الجزائر:2013 ، متوفر على الموقع: www.knab-fo-airegla.zd .

نلاحظ من الجدول أعلاه، ارتفاع في كمية النقود مع بداية 2001 حيث بلغت 24,6% وذلك تزامنا مع بدء برنامج الإنعاش الاقتصادي وكذلك برنامج دعم النمو، ونلاحظ أيضاً أن معدل التضخم متذبذب بين الانخفاض والارتفاع حيث بلغت 2,31% سنة 2006 ووصلت إلى 5,74% سنة 2009.

–وحسب التقرير البنك المركزي التوقعات الدولي " أي اش اس غلوبال اينسفث" الذي حذر من أثر التبعية تجاه العائدات البترولية على الاقتصاد الجزائري وحسب هذا تقرير، فإن التضخم قد ينخفض من 9% سنة 2012 إلى 6,1% إلى 4,2% في2013 وانخفاض يصل إلى4,1 %في 2015، وارتفاع بسيط في 2016 أي 4,3%[2].

5. **معدلات البطالة**: يعتبر معدل البطالة يعتبر أحد المؤشرات الأساسية للوضعية الاقتصادية لأي بلد, وهو المرهون بحجم الاستثمارات والذي يؤثر مباشرة على الإنتاجية وبالتالي على مستوى التشغيل كما هو الحال في الجزائر, و الجدول التالي يوضح تطور معدلات البطالة خلال فترة 2001-2014:

الجدول رقم: (2-25) تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001–2014. الوحدة:%

السنوات	01*	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12**	13	14
معدل	27.30	25.7	23.72	17.65	15.25	12.29	13.79	11.33	10.17	10	9.89	9,7	8,9	8,9

المصدر: *الديوان الوطني للإحصاء. www.ons.dz

** دحماني ادريوش، **النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر: دراسة قياسية**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (علوم إنسانية)، جامعة جلالي لياس ،سيدي بلعباس، الجزائر، المجلد 27، العدد 6،2013, ص:1322.

[1] **نفس المرجع**، ص:13.

[2] أحمد نصير، **مرجع سابق** ، ص:300.

يتضح من الجدول أعلاه أن الاقتصاد الوطني قد شهد معدلات البطالة حيث تراجعت بنسبة 27,3% سنة 2001 ومن 23,7% سنة 2003 إلى 17,7% سنة 2004 وكان هذا التراجع بسبب الزيادة الهامة في فرص التشغيل باستحداث حوالي 720 ألف منصب شغل جديد منها 230 ألف منصب مؤقت،[1] وقد أكمل ببرنامج تكميلي خماسي ضخم يمتد على مدار خمس سنوات المقبلة وهو مشروع يهدف إلى تدعيم النمو، رصد له مبلغ 4200 مليار دينار أي 55 مليار دولار، سيمكن من استحداث مليوني منصب عمل تقريب تعد ثابتة للبطالة خلال فترة محل الدراسة نتيجة البرامج المسطرة من طرف الدولة من 10% سنة 2010 إلى8,9% سنة 2014. في حين قد ترتفع في شهر سبتمبر 2014 إلى 10,6% وسترتفع في سنة 2015النسبة إلى 11,3 %[2]

المطلب الثاني:مؤشرات التوازن الخارجي خلال 2001-2014

ترتبط مؤشرات التوازن الخارجي بالعالم الخارجي وتتمثل في رصيد ميزان المدفوعات والذي يشير إلى صافي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى الدولة

1. **الميزان التجاري الجزائري:** يدل الميزان التجاري على الوضعية المالية باعتباره المركز المالي لميزان المدفوعات والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم : (2-26) تطور وضعية الميزان التجاري في الجزائر للفترة 2002 – 2014 الوحدة: مليار دولار

السنوات	01*	02	03	04	05	06	07	08	09**	10	11	12	13	14
الميزان التجاري	-	66.70	11.41	14.27	28.47	34.08	34.24	40.80	7.78	18.205	17.766	12.418	9,384	-

المصدر: – بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس 2009، ص:15.

– بنك الجزائر، سنة 2013، ص:62.

والشكل التالي يوضح تطور معدلات الميزان التجاري:

الشكل رقم:(2-12) يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي للفترة 2001-2014 الوحدة: %

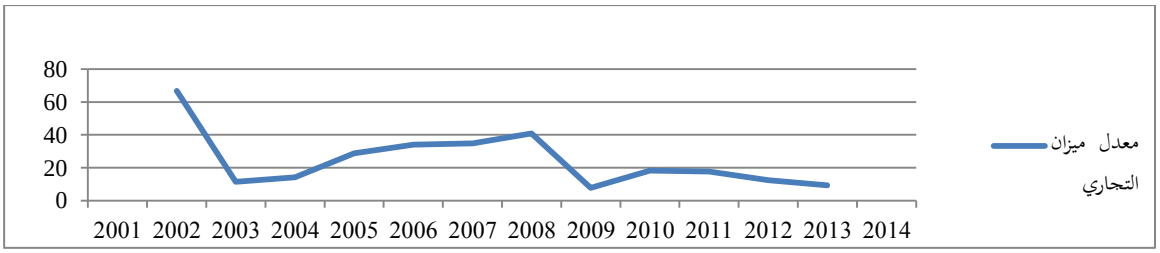

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول.

من خلال الجدول نلاحظ أن الميزان التجاري حقق فائض على طول فترة الدراسة، إلا أن هذا الفائض شهد ارتفاع قياسيا سنة 2005 إلى غاية 2008 بمتوسط يقدر بحوالي 34.4 مليار دولار وذلك مقارنة بالسنوات السابقة، ولكن هذا الفائض تراجع سنة 2009 بمقدار7.78مليار دولار، ليعاود الارتفاع سنة 2010 بلغ

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004**،الدورة العامة العادية، 25 /12، 2004، ص: 120.

[2] قناة الخبر الجزائرية،**الموعد الاقتصادي**، بتاريخ 2015/4/18 على الساعة pm12:30.

18.205 مليار دولار، ولكن هذا الارتفاع لم يدوم لينخفض ثلاثة سنوات متتالية 2011 و2012، وتراجع بصورة كبيرة سنة 2013 ليبلغ 9,384 مليار دولار نتيجة لانخفاض أسعار المحروقات ، وهذا نظراً للخاصية التي تميز التجارة الخارجية الجزائرية حيث أن صادراتها تسعر بالدولار في حين أن نسبة كبيرة من وارداتها تأتي من منطقة اليورو، وبالتالي هذا يؤدي إلى تدهور رصيد الميزان التجاري الذي ينعكس بدوره على رصيد ميزان المدفوعات، ونستنتج أن تقلبات سعر الصرف الدينار مقابل اليورو والدولار تؤدي إلى تدهور رصيد ميزان المدفوعات والجداول التالي يوضح تطور أسعار الصرف على النحو التالي:

الجدول رقم :(2-27) تطور أسعار الصرف في الجزائر للفترة 2001–2014

السنوات	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14
الدينار مقابل الدولار	77.2647	79.6850	77.3683	72.0653	73.3669	72.6459	69.3644	64.5810	72.6467	74.3199	72.8537	77.5519	-	-
الدنيار مقابل اليورو	69.2002	75.3573	87.4644	89.6425	91.3211	91.2447	95.0012	94.8548	101.2979	103.4953	102.2154	102.1627	-	-

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار متاح على الموقع:http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

عرف سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار إستقرار بالرغم من التذبذب الذي عرفه الدولار في السنوات الأخيرة، في حين نلاحظ أن سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل اليورو في تزايد ابتداءً من سنة 2001 إلى غاية2013، و بالتالي يشكل عبء على ميزان المدفوعات.

2.**رصيد ميزان المدفوعات:** هو وسيلة مهمة للتحليل الاقتصادي، حيث يوضح المركز الذي تحتله الدولة في الاقتصاد العالمي، وبالتالي الاعتماد عليه كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية بهدف امتصاص الفائض أو إزالة العجز، كأدوات لمنع أو تخفيف التضخم أو الركود الناتج عن اختلال ميزان المدفوعات،والجدول الموالي ذلك:

الجدول رقم: (2-28) تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة2001 – 2014 الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصادرات من السلع	الواردات من السلع	رصيد ميزان التجاري	رصيد حساب رؤوس الأموال	رصيد ميزان المدفوعات
2001*	20,00	11,90	1,70	-0,90	6,20
2002	18,80	13,90	4,30	1,30	5,60
2003	24,5	13,3	8,8	-1,37	7.47
2004	32,2	18	11,1	-1,87	9.25
2005	42,1	20,3	16	-1,35	16.94
2006	-	-	28.95	_ 11.22	17.73
2007**	60,59	-26,35	30.54	_ 0.99	17.73
2008	78,59	-37,99	34.45	2.54	36.99
2009	45,186	-37,402	7,784	3,457	0,402
2010	57,090	-38,885	18,205	3,177	12,149
2011	72,888	-46,927	25,961	2,375	17,766
2012	71,736	-51,569	20,167	- 0,361	12,418
2013	64,377	-54,993	9,384	0,967	0,831
2014					

المصدر:* بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس 2009، ص: 15

** بنك الجزائر، تقرير سنوي،2011،ص:72؛2013،ص:62.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ إنخفاض ميزان المدفوعات سنة2002 بمقدار5.6 مليار دولار مقابل 6,20 مليار دولار سنة2002 ليعاود الارتفاع لسنتين متتاليتين 2003و2004 بمقدار7.47 مليار دولار و9.25 مليار دولار وهو في إرتفاع إلى غاية 2009 لينخفض حيث سجل 0,402 مليار دولار، ليعاود الارتفاع خلال السداسي الثاني لسنة 2010 بلغ سعر البرميل 82,870دولار للبرميل بعدما كان 77,501دولار للبرميل من السداسي الأول من نفس السنة، وقد بلغت صادرات المحروقات71,66مليار دولار في2011 مع متوسط سنوي يقدر بـ112,943دولار للبرميل مسجلاً إرتفاع بنسبة40,91% ويشير المستوى المتغير لإيرادات الصادرات المحروقات سنة 2011 المتضمن طبع الإستقرار الأمر الذي أدى بتحقيق فائض في ميزان التجاري يقدر بـ27,94مليار دولار بالإضافة لتحقيق فائض في إحتياطيات الصرف ورصيد ميزان المدفوعات بـ15,33 مليار دولار سنة 2010 إلى20,60 مليار دولار في2011، وقد سجل انخفاض الفائض للميزان المدفوعات خلال سنة 2012 قدر ب 6,02% منPIB مقارنة بسنة 2011 حيث كان يقدر ب8,9% من الناتج المحلي الإجمالي، أما في2013 سجل ميزان التجاري عجز (3,7) مليار دولار ويمكن إعتبار صدمة للمدفوعات الخارجية والذي سجل عجز بمقدار (1,2)مليار دولار لميزان المدفوعات الخارجية وهذا أثر بعجز الطفيف لرصيد ميزان المدفوعات يقدر (0,15)مليار دولار لسنة 2013 مقارنة بسنة 2012 فائض بـ10مليار دولار، نظراً لإنخفاض الصادرات المحروقات لتصل64.377 مليار دولار مقابل تزايد الواردات بمقدار(5.99) مليار دولار[1].

3.**تطور إحتياطات الصرف للفترة 2001-2014**:نلاحظ من الشكل أذناه أن إحتياطات الصرف في تزايد مستمر خلال الفترة 2001-2014 ، بحيث قفزت إحتياطات الصرف من 18مليار دولار سنة 2001 إلى 110.3مليار دولار سنة2007 بحيث تضاعفت بـ07 مرة وبنسبة زيادة 830% خلال الفترة 2001- 2014، الأمر الذي عزز الملاءة المالية ودعم المركز المالي للجزائر تجاه الخارج.و الشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم:(2-13) يوضح تطور إحتياطات الصرف للفترة 2001-2014 **الوحدة:** مليار دولار

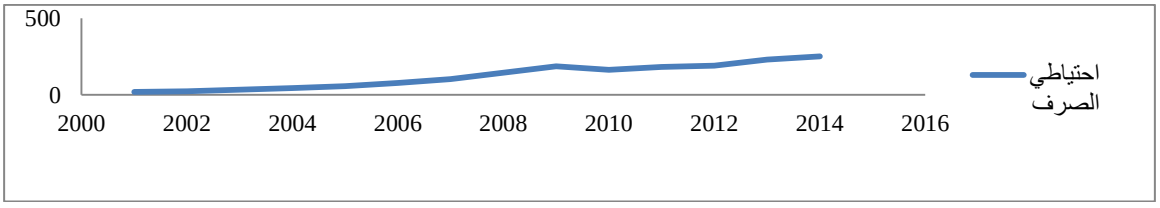

المصدر:- مجموعة التقارير السنوية لبنك الجزائر.

4. **تطور المديونية الخارجية للفترة 2001-2014**:نلاحظ من خلال الجدول أدناه أن حجم المديونية الخارجية ينخفض من سنة إلى أخرى نتيجة للسياسات المنتهجة في مجال سواء من خلال السداد المنتظم لأقساط الديون الخارجية المستحقة على الجزائر أو من خلال إتباع سياسة الدفع المسبق للديون الخارجية إبتداء من سنة 2004، حيث انخفضت الديون الخارجية بـ23,2 مليار دولار خلال السداسي الأول من

[1] بنك الجزائر، تقرير سنوي، 2013، ص: 62.

2001 و22,5 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2001 مقابل 25,2 مليار دولار سنة 2000[1]، وهو ما إنعكس إيجاباً على حجم المديونية الخارجية التي إنخفض حجمها من 22.642 مليار دولار سنة 2002 إلى 3.637مليار دولار بإستثناء سنة2003 أين إرتفعت قيمتها إلى 23.353 مليار دولار، وكما شكل التخفيض الشديد في الدين العمومي الخارجي في سنة 2006، والذي تم بواسطة التسديدات المسبقة الكبيرة عنصراً معتبراً للسلامة ضد الصدمات الخارجية بالنسبة للاقتصاد الوطني بمجيء الأزمة المالية الدولية، وتؤكد وضعية المديونية الخارجية للجزائر في سنة 2009 القدرة على المقاومة الخاصة بالوضعية المالية الخارجية مع العلم أن التدخل الواضح في بيئة التدفقات الرأسمالية، خصوصاً اعتبارا من الثلاثي الربيع لسنة 2008، قد أثر على العديد من الدول، وقد كان على بعض الدول اللجوء إلى التمويلات الاستثنائية للمؤسسات المالية الدولية، حيث تعد إجمالي الدين الخارجي 3.637 مليار دولار، بحيث إنتقلت من 0.41 مليار دولار سنة 2004إلى 1.778 مليار دولار في نهاية سنة 2010 أي بمقدار 1.36 مليار دولار.بينها إنخفضت سنتي 2011 و2012 حيث بلغت 2.831 و2.116 مليار دولار على التوالي، بعد أن كانت نسبة الديون الطويلة والمتوسطة تمثل97.6% من مجموع المديونية الخارجية وصولاً إلى58.17% سنة 2013 أي 2.068 مليار دولار مما خفف العبء على الدولة[2].

الجدول رقم: (2–29) تطور المديونية الخارجية للجزائر في فترة 2001 – 2014 الوحدة: مليار دولار

سنوات	الديون المتوسطة والطويلة الأجل	الديون القصيرة الأجل	المجموع
2001	22.051	0.52	22.571
2002	22.002	0.64	22.642
2003	220863	0.49	23.353
2004	21.415	0.41	21.825
2005	16.484	0.707	17.191
2006	5.062	0.541	5.603
2007	4.889	0.717	5.606
2008	4.282	0.303	5.585
2009	3.921	1.492	5.413
2010	3.679	1.778	5.457
2011	2.831	1.142	3.973
2012	2.116	1.158	3.274
2013	2.068	1.326	3.396
2014			

المصدر: – مختلف التقرير البنك المركزي، على الموقع : www.bank-of-Algeria.dz

– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير حول الظروف الاقتصادية و الاجتماعي 2001**، الدورة العامة 20،الجزائر،2002،ص:85.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير حول الظروف الاقتصادية و الاجتماعي سنة 2001**، الدورة العامة 20،الجزائر،2002،ص:85.

[2] بنك الجزائر ، 2013، ص: 70.

خلاصة الفصل:

بعد الدراسة النظرية للسياسة الاقتصادية الكلية التي تطرقنا إليها في الفصل الأول، حاولنا في هذا الفصل تشخيص، واقع الاصلاحات اقتصادية في الجزائر وذلك من خلال تسليط الضوء على أهم المراحل التي مر بها وكذا أهم الإصلاحات الاقتصادية التي تم تطبيقها خاصة في سياق التحول من الإقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق والتي تتناسب مع فترة المخططات التنموية وبعدها، حيث تعرض الاقتصاد الجزائري إلى أزمات اقتصادية وسياسية حادة؛ أدت إلى نشوب إختلالات وتوترات تظهر جليا في إختلالات مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي.

وفي ظّل الهشاشة التي يتميز بها اقتصاد الجزائر خاصة في حالة ما إذا، شهدت السوق العالمية للبترول تقلباً جديداً، كما كان لتقلبات التي طرأت على مستوى المداخيل والإنفاق سبباً في توليد الضغوط التضخمية في بلادنا بفعل ضيق، القاعدة الإنتاجية ومحدودية العرض الكلي من المنتجات المختلفة والتي تبرز سبباً رئيسياً لمشكلة التضخم؛ إلا أن الإقتصاد الوطني لم يعرف الإنعاش الذي كان من المنتظر تحقيقه من جراء تطبيق هذه الإصلاحات لأنه مازال مرتبطا بسعر برميل النفط في الأسواق العالمية، فتحسن الوضعية المالية للجزائر وكذا استعادة التوازنات الكلية كان مرده ارتفاع أسعار النفط.

فقد إنخفض معدل النمو الاقتصادي وتحسن الناتج المحلي الإجمالي إلا أن ذلك لم يمنع من تحقيق العجز في الموازنة العامة نتيجة مبالغ الإنفاق، وهذا ما أدى إلى حقيق عجز في ميزان المدفوعات وإرتفاع وضعية المديونية لديها، حيث استطاعت احتياطي الصرف الذي من شأنه أن تستخدمه كتمويل لسياسة الإنعاش الاقتصادي.

وتطرقنا أيضاً إلى تحليل الاقتصادي لكل متغيرات الاقتصادية المدروسة خلال فترة الدراسة مقسم إلى فترتين 1990-2000 و2001- 2014.

فهرس المحتويات:

شكر

إهداء

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

فهرس الملاحق

مقدمة العامة.....أ-ز

الفصل الأول: مدخل عام حول السياسات الاقتصادية الكلية

تمهيد 2

المبحث الأول : عموميات حول السياسة الاقتصادية.....3

المطلب الأول: ماهية السياسة الاقتصادية.....3

1. دور الدولة في النشاط الاقتصادي.....3

1.1. مفهوم الدولة 3

2.1. تطور دور الدولة.....4

2. نظرة عامة حول السياسة الاقتصادية.....6

1.2. مفهوم السياسة الاقتصادية.....6

3. أنواع السياسة الاقتصادية.....8

1.3. السياسة الاقتصادية الظرفية.....8

2.3. السياسة الاقتصادية الهيكلية.....9

المطلب الثاني :أهداف السياسة الاقتصادية.....9

1.البحث عن النمو الاقتصادي.....11

2. البحث عن التشغيل الكامل.....13

3. المحافظة على استقرار مستويات الأسعار.....15

4. التحكم في التضخم.....15

5. البحث عن التوازي الخارجي.....15

المطلب الثالث: أدوات السياسة الاقتصادية 16
1.السياسة المالية والسياسة النقدية.....17
2.السياسة التجارية.....17
المبحث الثاني: السياسة المالية.....18
المطلب الأول: ماهية السياسة المالية وأهدافها.....18
1.ماهية السياسة المالية.....18
1.1.تعريف السياسة المالية.....18
2.1.أهداف السياسة المالية.....19
المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية.....20
1.النفقات العامة.....21
1.1. مفهوم النفقات العامة (الإنفاق الحكومي).....21
2.1. تقسيمات النفقات العامة.....21
3.1.الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.....22
2. الإيرادات العامة.....22
1.2. مفهوم الإيرادات العامة.....23
2.2. تقسيمات الإيرادات.....24
3.2. الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة.....24
3. الموازنة العامة.....24
1.3.مفهوم الموازنة العامة.....24
2.3. مصادر تمويل الموازنة العامة.....26
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سياسة المالية لمواجهة عجز الموازنة العامة.....26
1. العوامل المؤثرة في السياسة المالية.....26
1.1.العوامل السياسية.....26
2.1. العوامل الإدارية.....27
2.أثر النظام الاقتصادي.....27
1.2.السياسة المالية في النظام الرأسمالي.....27
2.2.السياسة المالية في النظام الاشتراكي.....27

3.2.أثر درجة النمو الاقتصادي.....27
3.السياسة المالية وموجهتها لعجز الموازنة.....28
1.3.تمويل ومواجهة عجز الموازنة العامة بوسائل تضخمية.....29
2.3.تمويل ومواجهة عجز الموازنة العامة بالوسائل غير تضخمية وبتحديد أذون الخزينة.....29
المبحث الثالث: السياسة النقدية.....31
المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية وأهدافها.....31
1.ماهية السياسة النقدية 31
1.1.تعريف السياسة النقدية.....31
2. أهداف السياسة النقدية.....32
المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية.....32
1. الأدوات النوعية (المباشرة) 32
1.1. السقوف التمويلية.....32
2.1. تنظيم القروض الاستهلاكية.....32
3.1. تخصيص التمويل.....32
4.1. التأثير والإقناع الأدبي.....33
5.1.التوجيهات والأوامر.....33
6.1.الإعلام.....33
7.1. الإجراءات العقابية.....33
2. الأدوات الكمية (الغير المباشرة).....34
1.2. عمليات السوق المفتوحة.....34
2.2. سياسة إعادة معدل الخصم.....34
3.2. نسبة الإحتياطات القانونية.....34
3. الاختيار بين الأدوات المباشرة وغير المباشرة.....35
المطلب الثالث:السياسة النقدية وعلاج التضخم و الانكماش.....36
1.السياسة النقدية وعلاج التضخم.....36
2.السياسة النقدية وعلاج الانكماش.....37
المبحث الرابع: السياسة التجارية.....38
المطلب الأول: ماهية السياسة التجارية.....38

1. تعريف السياسة التجارية.....38
2. أنواع السياسة التجارية.....39
3. أهداف السياسة التجارية.....39
1.3. الأهداف الاقتصادية.....39
2.3. الأهداف الاجتماعية والأخلاقية.....40
3.3. الأهداف الإستراتيجية.....40
4.3. الأهداف السياسية.....40
المطلب الثاني: أدوات السياسة التجارية.....40
1. أدوات السياسة التجارية الحمائية (الوسائل السعرية) 40
1.1. الرسوم الجمركية.....41
2.1. الإعانات (إعانات التصدير) 41
3.1. الإغراق.....41
4.1. تخفيض سعر الصرف.....41
5.1.نظام الحصص وترخيص الاستيراد.....41
2. أدوات سياسة حرية التجارية الدولية.....41
1.2. إزالة القيود الكمية المباشرة.....42
2.2.حواجز التصدير.....42
3.2.إقامة المناطق الحرة.....42
المطلب الثالث: السياسة التجارية وعلاج العجز في ميزان المدفوعات.....42
خلاصة الفصل.....44

الفصل الثاني: إتجاهات السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال فترة (1990- 2014)

تمهيد الفصل.....46
المبحث الأول:نظرة عامة حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر.....47
المطلب الأول: ماهية الاصلاحات.....47
1. تعريف الإصلاح الاقتصادي.....47
2. أهداف الإصلاح.....47
3. ماهية سياسة الإنعاش الاقتصادي.....48

1.3. مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي.....48
2.3. أهدافه.....49
المطلب الثاني: الوضعية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات 1962-1992.....49
1. واقع الاقتصاد الجزائري (62-66) 49
2. المخطط الهيكلي الأول (67-79) 49
1.2.المخطط الثلاثي الأول(67-69).....50
2.2.المخطط الرباعي الأول(70-73).....50
3.2. المخطط الرباعي الثاني(77- 74).....50
3.المخططات التنموية خلال مرحلة التنمية اللامركزية 1980-1989.....51
1.3. المخطط الخماسي الأول 80- 84.....51
2.3.المخطط الخماسي الثاني89 -85.....52
3.3.تداعيات أزمة النفط لسنة 1986 على التوازنات الاقتصادية والمالية.....52
المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري في ظل الاصلاحات والاتفاقيات مع صندوق النقد والبنك الدوليين.....53
1.الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة انتقال إلى اقتصاد السوق.....53
2. واقع السياسة الاقتصادية في إتفاقات الجزائر مع الصندوق النقدي الدولي.....54
1.2. الاستعداد الائتماني الأول (ماي 89).....54
2.2.الاستعداد الائتماني الثاني (جوان1991).....54
3.2 .الاستعداد الائتماني الثالث(أفريل 1994).....55
4.2.اتفاق القرض الموسع(ماي 95 – ماي 98).....56
3. مرحلة ما بعد التصحيح الهيكلي.....56
1.3.برنامج الإنعاش الإقتصادي2001-2004.....56
2.3.برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005 -2009.....58
3.3. مرحلة سياسة التحول من الريع إلى القيمة المضافة 2010-2014.....59
المبحث الثاني:فعالية السياسة الاقتصادية وأثرها على أهم الإختلالات الاقتصادي.....61
المطلب الأول: وضعية المؤشرات الداخلية والخارجية 1990-2000.....61
1.تحليل التوازن الداخلي خلال 1990-2000..... 61
1.1.معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2000..... 61
2.1.عجز أو فائض الموازنة العامة في الجزائر للفترة 1990-2000..... 62
3.1.الناتج الداخلي الخام للفترة 1990-2000..... 62
4.1.معدلات التضخم للفترة 1990-2000..... 63

5.1. معدلات البطالة للفترة 1990-2000.....64
2.مؤشرات التوازن الخارجي في الجزائر للفترة 1990-2000.....64
1.2.ميزان المدفوعات الجزائري.....65
2.2. المديونية في الجزائر.....67
3.2. إحتياطيات الصرف.....68
المطلب الثاني: وضعية النفقات العامة والإيرادات العامة في ظل سياسات الإنعاش الاقتصادي.....69
1. النفقات العامة في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي.....69
1.1.سياسة الإنفاقية بالجزائر خلال 1990-1999.....69
1. 2. السياسة الإنفاقية خلال 2001-2014.....70
2. الإيرادات العامة في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي.....72
1.2. إتجاه الإيرادات العامة خلال 1990-2000.....72
المبحث الثالث: تقييم مؤشرات التوازن الاقتصادي خلال 2001-2014.....74
المطلب الأول: تقييم مؤشرات التوازن الداخلي بعد تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014.....74
1.النمو الاقتصادي.....74
2.الموازنة العامة.....74
1.2.وضعية الموازنة العامة للفترة2001-2014.....74
2.2.صندوق ضبط الموارد وأثره تغطية العجز في الموازنة.....76
3.نمو الناتج الداخلي الخام.....77
4.معدل التضخم.....78
5. معدلات البطالة.....78
المطلب الثاني:مؤشرات التوازن الخارجي خلال 2001–2014.....79
1. الميزان التجاري الجزائري.....79
2.رصيد ميزان المدفوعات.....80
3.تطور إحتياطات الصرف للفترة 2001-2014.....81
4.تطور المديونية الخارجية للفترة 2001-2014.....81
خلاصة.....83
الخاتمة العامة 85- 88
قائمة المراجع..... 90-97
الملاحق .....

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-1)	مقارنة بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية	8
(02-2)	حجم الإنفاق الاستثماري بالسعر الجاري لمختلف القطاعات خلال الفترة (67-77)	51
(03-2)	يبين مؤشرات النمو والثقل المديونية	54
(04-2)	معدلات النمو الاقتصادي بعد الاصلاحات	56
(50-2)	مكونات برنامج الإنعاش الاقتصادي	57
(06-2)	الاعتمادات المالية لبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009	59
(07-2)	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-2000	61
(08-2)	يوضح رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2000	62
(09-2)	تطور الناتج الداخلي الخام 1990-2001	63
(10-2)	تطور كمية النقود والتضخم خلال الفترة 1990-2009	64
(11-2)	تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 1990-2000	64
(12-2)	تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990- 2000	66
(13-2)	سعر صرف الدنيار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1990 – 2000	67
(14-2)	تطور المديونية الخارجية للجزائر في فترة 1990 – 2000	68
(15-2)	تطور إحتياطي الصرف للجزائر في فترة 1990 –2000	68
(16-2)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال فترة 1990-1999	69
(17-2)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال فترة 2001-2014	71
(18-2)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال 1990-1999	72
(19-2)	الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2014	73
(20-2)	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2001-2014	74
(21-2)	تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال 2001-2014	76
(22-2)	تطور أهم مؤشرات التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال 2001-2014	77
(23-2)	نمو الناتج الداخلي الخام خلال 2001-2014	77
(24-2)	تطور كمية النقود و معدل التضخم خلال الفترة 2001-2014	78
(25-2)	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	78
(26-2)	تطور وضعية الميزان التجاري في الجزائر للفترة 2002 – 2014	79
(27-2)	تطور أسعار الصرف في الجزائر للفترة 2001-2014	80
(28-2)	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة2001 – 2014	80
(29-2)	تطور المديونية الخارجية للجزائر في فترة 2001 – 2014	82

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-1)	مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش	9
(02-1)	مخطط توضيحي لسياسة الإنكماش	9
(03-1)	مسار سياسة الذهاب والإياب	10
(04-1)	المربع السحري لكالدور	11
(05-1)	العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والبحث عن التشغيل الكامل	13
(06-1)	البطالة وتناقص الطلب الكلي	14
(07-1)	هيكل السياسة الاقتصادية	16
(08-2)	مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	58
(09-2)	الاعتمادات المالية لبرنامج الخماسي الأخير للفترة 2010-2014	60
(10-2)	يوضح تطور معدل البطالة للفترة 1990،2000	65
(11-2)	يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي للفترة 2001-2014	75
(12-2)	يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي للفترة 2001-2014	79
(13-2)	يوضح تطور إحتياطات الصرف للفترة 2001-2014	81

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	تطور حجم الديون الخارجية للجزائر وخدماتها	99
2	تطور مخزون الديون الخارجية للجزائر للفترة 1995-2005	99
3	الملحق رقم (03): تطور المديونية في الجزائر بين 2005-2013	99
4	لمحة عن أهم المتغيرات الاقتصادية في الجزائر 2006-2010	99
5	وضعية أهم المتغيرات الاقتصادية في الجزائر 2011-2014	100
6	تطور معدلات البطالة والتضخم في الجزائر 1970-2013	101

المقدمة العامة

إن تطور الذي شهده العالم بسبب العولمة وتحرير التجارة الدولية سببت في ظهور العديدة من أزمات اقتصادية عالمية متعاقبة، جعل من الدراسات النقدية تحضى في الوقت الراهن باهتمام من قبل مختلف الاقتصاديين والباحثين، وبشكل خاص بعد أن تأكدت أهمية السياسات الاقتصادية وتأثرها الفعّال على مجرى النشاط الاقتصادي ومعدل نموه (من خلال التأثير على مستوى الأسعار, العمالة, أسعار الصرف, أوضاع موازين المدفوعات, توزيع و إعادة توزيع الدخول و الثروات في المجتمع و على المستوى الدولي...)، جعل من السياسات الاقتصادية عرضة للتغيير وتطوير، ومن خلال تعاقب أفكار الاقتصاديين على اختلاف المدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها لعلاج هذه الإختلالات الاقتصادية، وقد أدى هذا التعارض في ظل سيادة النظام الرأسمالي إلى ظهور نظريتين (الكلاسيكية والكنزية) والتي تحاول كل منها إثبات صحة ما ذهبت إليه من إجراءات لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة؛ والتي تعتبر بدورها إحدى أهم السياسة عامة للدولة الحديثة فهي تعد دعامة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية ولعلاج المشكلات الاقتصادية التي تواجه اقتصاديتها ومن ثم المساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي وكذا الاجتماعي للدولة،.

في الآونة الأخيرة، وفي خضم هذا الجدل الواسع بين أي السياسات أهم السياسة النقدية أم السياسة المالية، وكذا إنهيار النظام الاشتراكي وفشل النظام الرأسمالي في مواجهة الأزمات الاقتصادية الحديثة المتلاحقة، وإضافة إلى ما تعانيه الدول النامية من تخلق وتبعية، ازدادت الحاجة إلى سياسات اقتصادية كفاءة وفعالة لمواجهة مثل هذه الأزمات المتتالية في ظل الظروف التي يشهدها العالم الآن، ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية من جهة، والقضاء على أهم الإختلالات التي تواجه اقتصاد أي دولة، مع مراعاة العدالة في توزيع الدخل القومي باعتباره أهم مؤشر يؤثر في المجتمع بالدرجة الأولى؛ إذ من أجل تحقيق هذه الأهداف وغيرها لابد من الاعتماد على سياسة اقتصادية فعالة ومتكاملة إلا أن من الصعب وبسبب إمكانية التعارض أهدافها جعل من الصعب نجاح السياسة الاقتصادية، فالسياسة التي تهدف إلى الحد من ظاهرة التضخم وغيرها من الظواهر الاقتصادية من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام على سبيل المثل قد يترتب عنه تدهور في مستوى النشاط الاقتصادي واختلال الموازنات الاقتصادية إلى غير ذلك.

ومن خلال التجارب التي مرت بها الاقتصاديات الرأسمالية إلى الآن تبين أن جدلاً واسعاً لا يزال يدور حول مدى فعالية كل من السياسات، سواء من حيث التوقيت أو من حيث الوسائل، كما لا يوجد سياسة نقدية أو مالية أو تجارية أو سياسة استثمارية معينة أو غيرها يمكن أن تتصف بالفعالية إلى حد كبير، مما جعل الاقتصاديين

ينادونا بضرورة التنسيق أو التكامل بين السياسات الاقتصادية للوصول إلى فعالية المفقودة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

الإشكالية الرئيسية:

ولقد اتضح لنا من خلال ما سبق الإشكالية الرئيسية التي سنقوم بدراستها والإجابة عليها من خلال هذه الدراسة، حيث أن هذه الأخيرة تنبني على محورين أساسيين، السياسات الاقتصادية من جهة و أثرها على ضبط أهم الإختلالاتالاق تصادي ة من جهة أخرى.

ومن خلال هذا الطرح وفي إطار الهدف العام لهذه الدراسة تم صياغة إشكالية الموضوع وهي كالأتي:

ما مدى فعالية السياسات الاقتصادية الـ كـ لـ ية في ضبط أهم الإختلالات الاقتصادية ؟

ومن خلال الإشكالية الرئيسية ولتسهيل الإجابة عليها، قمنا بطرح عده تساؤلات فرعية وهي:

- ما المقصود بالسياسة الاقتصادية؟ وفي ما تكمن أهدافها ؟.
- ما هـ ي أهم السياسات الاقتصادية التي يمكنها معالجة أهم الإختلالات الاقتصادية ؟.
- كيف تساهم السياسة الاقتصادية في معالجة أهم المتغيرات الاقتصادية ؟ وهل تُعتبر هذه الأخيرة كأداة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي؟.
- وما هي التدبير والسياسات الاقتصادية التي إتبعتها الجزائر؟ وما هي علاقتها بالإنعاش الاقتصادي؟ .

فرضيات الدراسة:

وللمحاولة الإجابة على إشكالية البحث وكذا التساؤلات الفرعية تم فرض الفرضيات التالية:

- تعد السياسة الاقتصادية المنهج المتبع لدى دولة ما للتعامل والداخل في نشاط الاقتصادي, وفي هذا الصدد إما تعتمد الدولة سياسة أو نظام الأنشطة الحرة أي سياسة السوق المفتوح، تكمن أهدفها في تحقيق التنمية الاقتصادية وبما يعرف مربع كالدور.
- أن من بين أهم السياسات الاقتصادية هي السياسة المالية والنقدية والسياسة التجارية واستثمارية وغيرها يمكنا أن تعالج الإختلالات التي يتعرض لها الاقتصاد.
- إن السياسات الاقتصادية لها دور فعال في معالجة أهم الإختلالات الاقتصادية باعتبار كل سياسة جزء من السياسة الاقتصادية، تُعد هذه الأخيرة أحد أهم الأدوات لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية شاملة
- يُعتبر تطور السياسات الاقتصادية في الجزائر إنعكاساً مباشراً لتطور وتحول النظام الاقتصادي.

أسباب إختيار البحث :

أسباب ودوافع إختيار الموضوع البحث فترجع إلى أسباب ذاتية (شخصية) والتي ترجع إلى التخصص، أما الأسباب الموضوعية فهي محاولة إعطاء نظرة شاملة حول أهم السياسات الاقتصادية بنظري والتي تعتبر مدخل لدراسة مشاكل الدولة، والتي تمس الاقتصاد من تيارات العجز في الميزان التجاري وكذا ميزان المدفوعات والتضخم...، وكذلك لمعرفة مدى مساهمة أدوات هاته السياسات في تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي تحقيق نمو واستقرار اقتصادي وانخفاض معدلات التضخم ...إلخ؛ وكذا بسبب أهم ية م ثل هذه الدراسات التي جمعت فيها أهم السياسات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة وأهم ي ة ها :

تتجلى أهداف البحث في محاولة ربط الدراسة بالواقع الاقتصادي، فهو يهدف إلى تحقيق عدة أهداف منها:

- إبراز الإطار النظري لأهم السياسات الاقتصادية.
- تسليط الضوء على أهمية السياسات الاقتصادية ودورها في علاج الخ تلالا ت الاقتصادية وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية.
- معرفة آليات عمل كل السياسة من السياسات الاقتصادية لعلاج الإختلالات الاقتصادية.

أما أهمية البحث تتجلي في إبراز أهمية موضوع السياسات الاقتصادية، فهذه الأخيرة تحتل مكانه هامة ضمن الاقتصاد على وجه العموم، ومما لا شك أن مثل هذا البحث قد تمتد أهميته إلى واقع الذي يشهده الاقتصاد الجزائري من أجل تحقيق تنمية اقتصادية، كما يمكن أن يستمد أهميته أيضا من خلال تكامل هذه السياسات باعتبارها وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية للدولة.

الدراسات السابقة:

بعدما لاحظنا العديد من المراجع المختلفة والكتب العلمية والدراسات التي تناولت تكامل السياسات الاقتصادية وأثره في ضبط أهم الإختلالات الاقتصادية، فإنني لا أقول أنني ساهمة في الموضوع البحث ولو بالقليل، وبالتالي ألتمس العذر في حال ما إذا قصرت فيه، ومن بين الدراسات التي يمكن أن نذكر كالآتية:

الدراسة الأولى:فوزية خلوط،" **دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة–دراسة حالة الجزائر"**، (مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة 2003/2004) ،

وتبرز إشكالية هذه المذكرة في: **ما هو دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة؟**

حيث درست الباحثة سياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي وكذا كورها في ضبط أهم الإختلالات الاقتصادية، ثم عرض دور السياسة المالية في علاج الإختلالات الاقتصادية والمالية في الدول النامية ، كما استعرضت كذلك مسار السياسة المالية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية الراهنة.

الدراسة الثانية:مسعود دراوسي، "**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (دارسة حالة الجزائر1990-2004)**، أطروحة دكتوراه دولة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة 2005". حيث تمحورت إشكالية هذه الأطروحة في:هل تمكنت السلطة المالية من خلال إدارتها للسياسة المالية من تحقيق المستويات المثلى و المقبولة من حيث تخصيص الموارد بين الاستهلاك والتراكم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على الإختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن الاقتصادي العام؟

وتتلخص هذه الدراسة في أن أدوات السياسة المالية تبين أن الإيرادات العامة والإنفاق العام وكذلك الموازنة العامة لما لها من دور فعال في التعديل الهيكلي الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع؛ حيث أن السياسة الإنفاقية تميزت بنمو النفقات العامة وارتفاع معدلاتها من سنة إلى أخرى وهذا يرجع لتوسع نشاط الدولة.وأن هناك هدفان أساسيان للموازنة العامة رسم سياسة في الفترة مالية مقبلة من جهة ومن جهة أخرى هي تحديد الإنفاق الحكومي لنفس السنة مع فرض رقابة مالية وقانونية على تنفيذه.

الدراسة الثالثة: عبد الحفيظ يحياوي،" **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي (ميزان التجاري) – دراسة حالة الجزائر1970-2009**"(مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في تجارة دولية، المركز جامعي بغرداية، 2011/2010)، أما الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الدراسة من1970 /2010.

وتبرز إشكالية هذه المذكرة في:**إلى أي مدى تساهم آليات تفعيل السياسة المالية في السيطرة على الإختلالات الخارجية وبالتالي تحقيق التوازن الخارجي(ميزان التجاري)؟**،كما خلص الباحث في هذه الدراسة إلى كل ما يتعلق بالسياسة المالية من جهة والتوازن الإقتصادي من جهة أخرى، بينما تطرق في الجزاء التطبيقي لدراسة حالة الجزائر والذي سلط الضوء على واقع الإقتصاد الجزائري قبل وبعد الإصلاحات وما نتج عنها بالإضافة إلى علاقة الإنفاق العام بالصادرات ومدى ارتباط التقلبات الخارجية.

الدراسة الرابعة:أحمد نصير،**"أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990–2012"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: الاقتصاد الكلي، جامعة الجزائر3، 2013–2014، أما الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الدراسة فهي: 1990– 2012

وتبرز إشكالية هذا البحث في: ما هي أثر وإنعكاسات السياسات الاقتصادية الكلية على الإستثمار الأجنبي في الجزائر؟؛ وتتلخص هذه الدراسة حول مدى تأثير السياسات الاقتصادية على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والتي تم التطرق فيها إلى الإستثمار الأجنبي المباشر إلى جانبأهم الـ سـ يا سات الاقـ تصاديـ ة الـ كـ لـ ية مـن خـلال الفصـليين النظـريين أمـا الجانـب التطبيقـي فتنـاول ثلاثـة فصـول تطبيقيـة تضـمنت الواقـع الاستثماري في الجزائر فترة محل الدراسة وكذلك الاتجاهات السياسة الاقتصادية الكلية في فترة محل الدراسة، وأيضاً إنعكاسات السياسة الاقتصادية الكلية على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة محل الدراسة، ولقد خلص إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو أهم وسيلة لتمويل الخزينة من جهة، والتفكير في برنامج إنمائي جديد ناشئ يضع أهداف التنمية الشاملة والتنمية المستدامة على نفس المستوى مع النمو الاقتصادي.

نلاحظ من خلال الدراسات السابقة للموضوع السياسات الاقتصادية في محل الدراسة لا تختلف عن دراستنا التي سنحاول فيها إجمال ما سبق إضافة إلى الفترة الممتدة بعد سنة 2010-2014 أي سياسة لإنعاش الاقتصادي ككل، وتأثيرها على كافة المتغيرات الاقتصادية.

حدود الدراسة:

من أجل حصر الإشكالية البحث، وبلوغ الأهداف المرجوة من الدراسة، حددنا أبعاد هذه الدراسة متمثلة في إطارين مكاني وزماني، ففي الإطار المكانيإرتـ أيـ نا أن نخص هذه الدراسة بالإقتصاد الجزائري نظراً للأسباب السالفة الذكر، أما الإطار الزمني فقد حددت الفترة مابين 1990– 2014، ويعود إختيار هذه الفترة لسببين هما: تجنباً لتكرار بعض الدراسات التي أجريت من قبل، التي تخص الجزائر بفترات زمنية أخرى من جهة، ومحاولة وضع إضافة بسيطة للموضوع، وذلك من خلال النتائج المتحصل عليها من جهة أخرى.

المنهج المتبع في الدراسة:

المنهج الوصفي والذي تم الاستعانة به كأسلوب مناسب لوصف، الذي يتطابق مع الفصل النظري، أما في الفصل التطبيقي سنعتمد على المنهج التطبيقي (التحليلي) والمنهج الاستنباطي من أجل تحليل وتقييم البيانات المتحصل عليها في الدراسة الحـ الـ ة باعتباره ملائما لنتائج والحقائق المتحصل عليها وفهم مكونات الموضوع, مع إخضاعه للدراسة الدقيقة وتحليل أبعاده، والتي سنتطرق إليها في الفصل التطبيقي (دراسة حالة).

وسائل جمع المعلومات والبيانات:

سنعتمد في بحثنا على مجموعة من الوسائل المعتمدة، وهي الأكثر شيوعاً وهي كالآتي:

- **الوسائل النظرية** : و المتمثلة في:

– الوقوف على أهم المراجع سواء باللغة العربية أو اللغة الأجنبية بغرض إرساء الدعامة النظرية له.

–البحوث والدراسات السابقة التي تحددها مجالات الدراسة .

–البحث عبر شبكة الانترنت لجعل بحثنا لا يهمل المستجدات .

- **الوسائل العملية** : و تتمثل في :

–المقابلات الشخصية لاستطلاع على أرى الممارسين في هذا المجال.

– البيانات الصادرة من جهة رسمية (تقارير: البنك الجزائر، وزارة المالية، الديوان الوطني للإحصاء...)

صعوبات الدراسة:

أي بحث في إنجاز لا يخلو من صعوبات أو مصادفة بعض العراقيل من بينها:

– تشعب الموضوع وإتساعه مما أوجد صعوبة التحكم فيه.

–تباين وتعارض الإحصائيات و البيانات الخاصة بالدراسة الصادرة من الهيئات المختلفة، مما صعب عملة الدقة في الإحصائيات.

–كثرة الإحصائيات والبيانات مما شكل صعوبة في إنتقاء المعلومة الأنسب.

– نقص بعض البيانات ببعض المؤشرات في بعض السنوات مما إضظرنا لتجاوزها في بحثنا وهو ما أوجد صعوبة إضافة في التحليل والوصول إلى النتائج.

محتوى الدراسة:

لدراسة الموضوع بصورة منهجية سنحاول تقسيم البحث إلى فصل نظري ويضم خامسة مباحث، وفصل تطبيقي يضم ثلاثة مباحث؛ وتناولنا في الفصل الأول مدخل عام للسياسات الاقتصادية الكلية، سلطنا الضوء على أهم السياسات الاقتصادية الكلية من الناحية النظرية والمتمثلة في السياسة المالية، والسياسة النقدية وكذا السياسة التجارة الخارجية، وهذه السياسات تناولنا فيها مفاهيمها وأدواتها وكذلك أهدافها الأساسية أما الفصل الثاني فتناولنا فيه مراحل تطور السياسات الاقتصادية الكلية منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، وسلطنا الضوء على برنامج الإصلاح الاقتصادي منذ بداية سنة 1990، وكذا برنامج التعديل الهيكلي 1994-1998، وتطرقنا إلى السياسة التي إتبعتها الدولة من خلال التخصصات الممنوحة بإضافة إلى إعتمادها برامج هامة، والتي تمثلت في برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، وأيضا برنامج دعم النمو 2005-2009، والبرنامج الخماسي الأخير

التحول من الريع إلى القيمة المضافة 2010-2014 مركزينا على وضعية السياسة المالية والسياسة النقدية وكذا السياسة التجارة الخارجية خلال فترة محل الدراسة معتمدين على التحليل الاقتصادي للمعطيات والجداول والرسومات البيانية، وفي الأخير لمعرفة مدى تحقق الأهداف المسطرة من قبل الدولة.

أما الخاتمة فقد تضمنت خلاصة للدراسة م ت بوعة ببعض النتائج والتوصيات، وفي الأخير أرجو الله الكريم أن نكون قد وفقت في دراسة وتحليل هذا الموضوع.

الإهداء

بداية نحمد الله سبحانه وتعالى على إنجاز هذا العمل

إلى التي إرضائها بعد الله تعالى كنز ثمين، إلى من كانت شمعة تنير دربي وتشاركني أفراحي

وأحزاني إلى من كانت تدعو لي كل يوم حتى وصلت إلى أسمى المراتب "**أمي**" الحبيبة

أتمنى لها طول العمر

إلى من علمني وحرص دوما على تربيتي وسعادتي وسندي في هذه الحياة الصعبة

إلى" أبي "

وأقول لكما ها أنا على الدرب وصلت وعلى العهد وفيت

إلى إخوتي الأعزاء وأختاي الغاليتان وأبناء أختي : بلقاسم وسندس ومؤيد

إلى من علمتني الصبر وحب الخير إلى كنز العائلة جدتي الغالية أطال الله عمرها

إلى خلاتي وأخوالي وعماتي وعمي إلى جميع أفراد أسرتي الكريمة

إلى صديقات العمر

أتمنى لهن النجاح في حياتهن الدراسية وعملية

أهدي إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد إلى من قاسموني مقاعد الدراسة، التي جمعتني

بهم أحلى الأيام خلال مشواري الدراسي خاصة "تخصص اقتصاد عمومي وتسيير مؤسسات"

إلى كل من قدم لي يد العون في إنجاز هذه المذكرة

وإلى كل من هم في ذاكرتي ونساهم حبري

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

شكر وعرفان

قال الله تعالى: "...**ولئن شكرتم لأزيدنكم** ..."صدق الله العظيم

الاية7من سورة إبراهيم

نشكر الله عز و جل على منَه وكرمه، إذ وفَقني في مسيرتي لإتمام هذه المذكرة التي أرجو أن تكون مرجعا يعتمد عليه لمن يأتي بعدنا

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد و نخص بالذكر :

الأستاذة المشرفة أسماء عدائكة التي شرفتني بإشرافها على هذا العمل ولم تبخل علي بتوجيهاتها القيمة طيلة فترة إنجاز هذا العمل

وإلى الأستاذ الدكتور أحمد نصير الذي تعب معي طيلة إنجاز هذا العمل ولم يبخل علي بتوجهاته السديدة والبالغة الأهمية

وإلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو م التسيير

جزهم الله ألف خير

وإلى جميع الزميلات على مساعدتنا في جمع واثراء هذه المذكرة بالمواضيع الجيدة

جزاهن الله ألف خير

كما لا يفوتنا أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى كلثوم

لها مني أسمى عبارات الشكر على مساعدتي

ولا يفوتنا في الأخير أن أقدم بتهاني إلى كافة الطلبة المتخرجين خاصة إلى دفعة اقتصاد عمومي وتسيير مؤسسات 2015 ونتمنى لهم حياة موفقة بإذن الله.

الخاتمة العامة

لقد استهدفنا من وراء هذا البحث محاولة معرفة مدى فعالية السياسة الاقتصادية الكلية وأثرها على ضبط أهم الإختلالات الاقتصادية في الجزائر. حرص منا على قدر الإمكان أن نلم بجميع جوانب الموضوع وذلك لتوضيح مدى فعالية هذه الأخيرة في ضبط أهم المتغيرات الاقتصادية؛ كما أن التحولات التي شهدها العالم من مظاهر العولمة والانفتاح وغيرها من العوامل فرضت على الدول النامية بما فيها الجزائر عدة أمور لمعالجة هذه الإختلالات التي تعاني منها، بتفعيل السياسة الاقتصادية الكلية. حيث تُعد أدوات السياسة الاقتصادية الكلية والمتمثلة في السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية تأثر على أهم المتغيرات الاقتصادية، فانطلاقا من واقع الاقتصاد الجزائري وكمنطلق للدراسة، فقد تطرقنا إلى وضعية الاقتصاد الجزائري إبتداءً من مرحلة التخطيط المركزي مرور بمرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق وصولاً إلى ما نحن عليه اليوم، وكان اهتمامنا في هذه الدراسة منصب على أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية (السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة تجارة الخارجية) مع إبراز الخلفية التي تكمن وراء التغير في منهج الاقتصاد الوطني حيث ترجم بتقارب بين المؤسسات المالية الدولية وتبني فكر اقتصاد الحر.

فالجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم قطعت أشواطا لا مجال للمقارنة بينها، وفي ظل العلاقات والسياسة المنتهجة للجزائر ستكون بلا شك رائدة لمكانتها في إفريقيا وغيرها، فالهدف من إطلاق هذه المشاريع الضخمة هو ضمان تحقيق نمو اقتصادي مستديم الذي يأخذ في طياته أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إلى جانب السماح بالانتقال بإقتصادنا الوطني من اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع واحد فقط هو قطاع المحروقات إلى اقتصاد متنوع لتحقيق النمو المتوازن. وذلك من خلال تدعيم ومواصلة سياسة الاصلاحات التي تبنتها الجزائر منذ بداية التسعينات وذلك من خلال الاستفادة من إيرادات المحروقات (التي عرفت ارتفاعا سنة 1999)بإطلاق ثلاث برامج ضخمة حيث رُصدت لها ميزانية إجمالية تقدر بـ 444.2 مليار دولار، وهي أكبر ميزانية للاستثمارات العمومية في إفريقيا والشرق الأوسط، والذي سيشكل مناخ استثماري جيد يسمح بنمو الاستثمارات المحلية وجلب الاستثمارات الأجنبية التي تعد أكبر تحدي تواجهه الجزائر.

والآن وبعد سنوات من انطلاق هذه البرامج تفتخر الجزائر بحصيلة النتائج المحققة على مستوى جميع القطاعات ومختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، فنتيجة البرامج الاستثمارية والمتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 –2004) بتطبيق برامج صارمة للإصلاح الاقتصادي والذي سمح باستكمال العديد من

المشاريع العالقة وانطلاق عدّة ورشات، والتي ترجمت بخلق عدد كبير من مناصب الشغل، وأيضا تطبيق برنامج تكميلي لدعم النمو (2005-2009) وكذا برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) ، والذي من أهدافه خلق ثلاثة ملايين منصب عمل، ولكون الحكومة الجزائرية غير قادرة على استيعاب المزيد من اليد العاملة في مؤسساتها الغير منتجة، لذا تغيرت سياسة الحكومة من توفير مناصب عمل في الوظائف الحكومية إلى تسهيل مهمة العاطلين عن العمل في توظيف أنفسهم من خلال توفير الدعم المالي والفني لإنشاء المؤسسات المصغرة والمتوسطة، فهذه الأخيرة أصبحت أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر، وذلك من خلال سهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية من جهة وتوفير مناصب الشغل من جهة أخرى، و بالتالي خفض نسبة البطالة، ومواصلة خفضها إلى أقل من 9% خلال الفترة (2010 -2014). وتطمح الجزائر من خلال مختلف برامج دعم الاستثمار إلى خلق مليوني مؤسسة في آفاق 2025 مقابل 259309 مؤسسة في عام2011.

❖ **نتائج البحث:**

من بين النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ما يلي:

- ✓ تعد السياسة الاقتصادية الكلية ذو أهمية بالغة في ضبط الإختلالات الاقتصادية، حيث شهدت هذه الأخيرة عدة تطورات جوهرية بالانتقال من سياسة محايدة إلى سياسة متدخلة تهدف إلى تحقيق الأهداف العامة، وتبعاً لأولوية هذه الأهداف وبما يخدم احتياجات المجتمع، وتماشياً مع الظروف وأوضاعه وارتباطاً بطبيعة نظامه الاقتصادي والاجتماعي.
- ✓ يضح لنا من خلال هذه الدراسة أن هناك تطورات هامة حدثت للاقتصاد الجزائري ذات العلاقة بالموضوع، من الممكن صياغتها في ما يلي:
  - أن المخططات لم تحقق ما كان مرجوا منها، خاصة في ظل أزمة النفط 1986 وما صاحبها من إنهيار للاقتصاد الجزائري، نظراً لاعتمادها على قطاع المحروقات حينما لجأت السلطات الجزائرية آنذاك إلى المؤسسات المالية الدولية لمساعدتها للخروج من تلك الوضعية المزرية والصعبة.
  - أنه ورغم ما أحرزته الجزائر خلال مرحلة الإنتقال إلى اقتصاد السوق من تقدم في التأقلم مع ميكانيزمات السوق، إلا أن الاقتصاد الوطني عرف وضعية يمكن القول أنها خطيرة نهاية سنة1993 ويرجع ذلك إلى افتقار للحكمة في صياغة سياسة الاصلاحات المتبعة خلال هذه الفترة، كما نلاحظ أن السياسة

الاصلاحات قد أثرت سلبياً على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما أدى بالسلطات الجزائرية إلى إتباع سياسة إصلاحية جديدة تم إعتمادها من طرف المؤسسات المالية الدولية في رسمها وإعدادهاً.

- يعد الإصلاح في الجزائر إصلاح تدريجي حيث لم تستقر السياسة الاقتصادية بالإضافة إلى التعديلات لتنظيم التجارة الخارجية.
- كما أن التحسن الذي شهده الاقتصاد الوطني نتيجة تحسن أسعار النفط تأثير واضح على صادرات النفطية، ومن ثم الإيرادات النفطية، وهذا أدى بزيادة الإنفاق العام وبشكل كبير، بما أنه يعتمد على الواردات في تلبية احتياجات المجتمع قد يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام بزيادة الواردات وهذه العلاقة محكمة بسيطرة النفط، الذي يتأثر بعوامل خارجية، مما جعل الاقتصاد عرضة لخطر تقلبات السوق النفطي.
- إن الاقتصاد الوطني سجل نتائج إيجابية في السنوات القليلة الماضية وهذا بسبب ملائمة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر، بالإضافة إلى كل المجهودات المبذولة منذ سنة 1998 في مجال الإصلاح الاقتصادي (بعد تدخل المؤسسات المالية الدولية)، ولإرتفاع المسجل لأسعار النفط (يمثل 95% من صادرات و50% من الإيرادات الإجمالية) بالإضافة إلى الرقم القياسي من إحتياطي الصرف الأجنبي والذي كان له الفضل في تخفيض نسبة الدين الخارجي.
- قطعت الجزائر أشواط كبيرة لتحقيق التوازن الاقتصادي سواء أكان داخلي أو خارجي، وذلك من خلال وضع وسن تشريعات والقوانين للوصول إلى تحقيق هذه التوازنات إلا أنها تبقى محدودة مقارنة بأهداف المسطرة، ونلاحظ من خلال الدراسة مدى حرص الدولة على تنفيذ برنامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، لم يرافقه نفسه الحرص الذي شهادته فترة التسعينات من القرن العشرين.

❖ **إختبار الفرضيات:**

بالنسبة الفرضية الأولى: تعتبر السياسة الاقتصادية أداة في يد الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بما تساهم به في تحسين التنمية الاقتصادية، وهذا يعني أن الفرضية المقترحة في مقدمة صحيحة.

بالنسبة للفرضية الثانية: تعد أهم السياسة الاقتصادية الكلية هي السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة التجارة الخارجية التي يمكن من خلالها معالجة أهم الإختلالات الاقتصادية، وهذا يعني أن الفرضية صحيحة.

بالنسبة للفرضية الثالثة: حتى تكون السياسة الاقتصادية فعالة يجب تفعيل دور وكذا محاولة التنسيق بين أدواتها، لتمكن معالجة أهم الإختلالات الاقتصادية، حيث تُعد هذه الأخيرة أحد أهم العوامل لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية، وهذا يعني أن هذه الفرضية صحيحة.

بالنسبة للفرضية الرابعة: والتي مضمونها أن السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر كان لها إنعكاس مباشر لتطور وتحول النظام الاقتصادي، فلقد أثبتت صحتها من خلال تحليل الملامح العامة للاقتصاد الجزائري من بداية الاصلاحات الاقتصادية إلى غاية 2014،والتي جاءت مواكبة للوضع الاقتصادي الجزائري وذلك بإضافة العديد من التغييرات لبنية السياسة الاقتصادية كالإصلاحات القطاع المالي، والضريبي ونظام الصرف...إلخ.

❖ **التوصيات البحث:**

بالنظر إلى النتائج التي تم التوصل إليها، فإننا سنحاول وضع توصيات للنهوض بالسياسة العامة للدولة بإعتبارها الأساس في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك كالآتي:

-ضرورة تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات للتخلص من التبعية للآثار الناجمة عن التقلبات أسعار النفط.

-تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات، والذي من شأنه رفع معدلات النمو الاقتصادي والمساهمة في زيادة الصادرات خارج المحروقات والتقليل من الواردات.

-العمل على تعديل القوانين والتشريعات باستمرار بشكل الذي يلاءم النشاط الاقتصادي والبيئة الأعمال.

- إستغلال الراحة المالية التي ترجمها إرتفاع إحتياطي الصرف في إنشاء مشاريع تكون مصادر تمويلية في المستقبل وكذا الترشيد الإنفاق العام بصورة عامة عن طريق تقليل من فواتير الإستراد.

-الاستفادة من تجارب الدول العالمية الناجحة مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانياتنا وثقافتنا وقدراتنا من خلال التفكير الجدي في تنمية واستغلال المورد البشري والاستثمار فيه.

❖ **آفاق الدراسة:**

لقد تبين لنا من خلال الخوض في هذا البحث ، بأن هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث، نقترحها لتكون إشكاليات بحوث ودراسات نأمل أن تنال حقها من الدراسة والتحليل في المستقبل وهي:

- كيف تساهم سياسة التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.
- ما هي الآليات التي يمكن من خلالها أن نحكم على فعالية السياسة الاقتصادية الكلية.
- أثار وانعكاسات السياسات الاقتصادية الكلية وأثرها على أهم المتغيرات الاقتصادية في ظل إنهيار أسعار النفط.

المراجع باللغة العربية :

الكتب:

١.أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، ط١،الدار العالمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ،٢٠٠٢.

٢.أحمد جامع، **التحليل الاقتصادي الكلي**، بدون طبعة، القاهرة، ١٩٩٠.

٣.أحمد زهير شامية، **النقود والمصاريف**، دون طبعة، دار زهران للنشر، عمان، ١٩٩٣.

٤.أحمد عدلي، **التجارة الدولية**، بدون طبعة،مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٦ .

٥.برتنيه ب، وسيمون، **أصول الاقتصاد الكلي**، ترجمة عبد القادر إبراهيم شمس الدين، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات، لبنان، ١٩٨٩ .

٦.بشير الدباغ،عبد الجبار الجرمود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، ط١،دار المناهج للنشر ، الأردن، ٢٠٠٣.

٧.بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

٨.بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**،ط٢، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٦.

٩.بلعزوز بن علي، محمد الطيب محمد،**دليلك في الاقتصاد**، بدون طبعة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٨ .

١٠.بوشهو لذتويج، **أفكار جديدة من اقتصاديين داخليين**،(ترجمة : نزيرة الأفندي وعزة الحسيني)، بدون طبعة، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، ١٩٩٦.

١١.جمال بن دعاس، **السياسة النقدية – في النظامين الإسلامي و الوضعي، دراسة مقارنة–**،ط١،دار الخلدونية، الجزائر،٢٠٠٧.

١٢.جيمس جوارتيني، **الاقتصاد الكلي(الاختيار العام و الخاص)**، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان، بدون طبعة، دار المريخ، السعودية،١٩٩٩.

١٣.حسام داود، وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط ٣، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، ٢٠٠٥.

١٤.حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية،ج١، الجزائر، ١٩٩٩ .

١٥.رضا العدل، **تحليل الاقتصادي الكلي**، بدون طبعة، مكتبة عين الشمس، مصر،١٩٩٦ .

١٦.رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المنطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية**، بدون طبعة، دار الرضا، سوريا، ٢٠٠٠.

١٧.رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٧ .

١٨.زينب حسن عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، بدون طبعة، الفتح للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،٢٠٠٣.

١٩.سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي**،ج١، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، مصر، ١٩٩٤.

٢٠.سعيد النجار، **نحو إستراتجية قومية للإصلاح الاقتصادي**، بدون طبعة، دار الشروق، القاهرة، مصر،١٩٩١ .

٢١.سوزي عدلي ناشد، **المالية، النفقات العانة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة**، بدون طبعة، منشورات الحلبي، لبنان،٢٠٠٦.

٢٢.السيد عطية عبد الواحد، **الموازنة العامة للدولة**، بدون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر،١٩٩٦ .

٢٣.السيد عطية عبد الواحد، **مبادئ واقتصاديات المالية العامة**، دون طبعة ، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠٠٠.

٢٤.السيد محمد أحمد السيريتي، **التجارة الخارجية**، بدون طبعة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،٢٠٠٩ .

٢٥.ضياء مجيد الموسوي، **الإصلاح النقدي**، ط١،الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٩٣.

٢٦.ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي**، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، بدون بلد نشر، ٢٠٠٧.

٢٧.طارق الحاج، **المالية العامة**، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،١٩٩٩.

٢٨.عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة (مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام)**، بدون طبعة، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠١.

٢٩.عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، بدون طبعة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣.

٣٠.عباس محمد محرزي ، **اقتصاديات المالية العامة**، ط٣ ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، بدون تاريخ نشر.

٣١.عبد الحميد القاضي، **اقتصاديات المالية والنظام المالي في الإسلام**، بدون طبعة، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، مصر، بدون تاريخ نشر.

٣٢.عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، بدون طبعة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١١.

٣٣.عبد المجيد قدي ،**المدخل السياسات الاقتصادية الكلية " دراسة تحليلية تقييميه"** ، ط٢، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٥.

٣٤.عبد المجيد قدي، **المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقيميه**، ط١، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٣.

٣٥.عبد المطلب عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية على المستوى القومي" تحليل الجزئي والكلي"**، ط١، مجموعة النيل العربية، القاهرة،مصر، ٢٠٠٣.

٣٦.عبد المطلب عبد المجيد، **النظرية الاقتصادية(تحليل جزئي وكلي للمبادئ)**، دون طبعة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠١.

٣٧.عبد المنعم السيد علي، **اقتصاديات النقود والمصارف** ،ط١،الأكاديمية للنشر والتوزيع، المفرق، الأردن،١٩٩٩ .

٣٨.عبد الناصر العبادي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، بدون طبعة، بدون دار نشر، وبدون بلد،بدون تاريخ نشر.

٣٩.علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي– نظريات وسياسات –**،ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٧ .

٤٠.علي كنعان، **المالية العامة والإصلاح المالي**، ط١،دار الرضا، دمشق،سوريا،٢٠٠٣.

٤١.علي كنعان،**اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية**، ط١،منشورات الحسين، سوريا،١٩٩٧.

٤٢.غازي عناية، **ضوابط الاقتصاد في السوق الإسلامي**،ط١، دار النفائس، بيروت، ١٩٩٢ .

٤٣.فايزة قاشي، **الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج**، بدون طبعة، منشورات دار الأديب، وهران، الجزائر،٢٠٠٧.

٤٤.فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، بدون طبعة،جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٧.

٤٥.كامل بكري، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، القاهرة،مصر، ٢٠٠٠.

٤٦.كريم النشاشبي وآخرون، **الجزائر تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق**، صندوق النقد الدولي، واشطن، ١٩٩٨.

٤٧.مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام (المالية العامة)**، بدون طبعة، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٤ .

٤٨.مجدي محمد شهاب، **الاقتصادي المالي**، بدون طبعة، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٩.

٤٩.محمد إبراهيم عبد الرحيم، **العولمة والتجارة الدولية**، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، ٢٠٠٩.

٥٠.محمد بالقاسم حسن بهلول ، **سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.

٥١.محمد باهر عتلم، **المالية العامة وأدتها الفنية وآثارها الاقتصادية**، بدون طبعة، مكتبة الآداب، مصر،١٩٩٨. ٥٢.محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، بدون طبعة، الدار الجامعية، بيروت، بدون سنة نشر.

٥٣.محمد زكي الشافعي، **مقدمة في النقود والبنوك**، ط٧، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

٥٤.محمد فرحي، **التحليل الاقتصادي الكلي ـ الجزء الأول: الأسس النظرية** ، بدون طبعة، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع،بدون بلد نشر، ٢٠٠٤.

٥٦.محمد مروان السمان وأخرون، **مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي**، بدون طبعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٩٨.

٥٧.محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، بدون طبعة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠.

٥٨.مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل –لتجربة الجزائرية–** ، ط١، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع،2009.

٥٩.مصطفى سلمان وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، بدون طبعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع،الأردن،٢٠٠٠.

٦٠.مفيد عبد اللاوي، **محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية**، مطبعة مزوار للطباعة والنشر، الوادي، الجزائر، مارس ٢٠٠٧.

٦١.نادية عبد النعيم ، **الخصخصة وآثارها على التنمية** ، بدون طبعة، بدون دار نشر، بدون بلد نشر، سنة ؟.

٦٢.ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

٦٣.ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف و النظرية النقدية**، ط١، دار زهران ،عمان ،١٩٩٩.

٦٤.نايهانز جورج، **تاريخ النظرية الاقتصادية**،(ترجمة: صقر أحمد صقر)، بدون طبعة، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة، مصر، ١٩٩٧.

٦٥.نعمت الله نجيب وآخرون،**مقدمة في الاقتصاد**،بدون طبعة، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ١٩٩٠.

٦٦.الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة ،الجزائر، أفريل ١٩٩٦.

٦٧.هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، **أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط١،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠.

٦٨.وليد عبد الحميد عايب،**الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقيه لنتائج التنمية الاقتصادية)**، ط١،مكتبة حسن العصرية، بيروت،لبنان ،٢٠١٠.

٦٩.يسري مهدي السامرات، زكرياء مطلك الدوري،**الصيرفة المركزية والسياسة النقدية**، بدون طبعة، مطابع إيديتار، إيطاليا، بدون تاريخ نشر.

رسائل وأطروحات:

٧٠.أحمد نصير، "**أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة: ١٩٩٠-٢٠١٢**"،(أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر ٣، ٢٠١٢/ ٢٠١٣).

٧١.ارتا لله محمد، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار- دراسة الحالة-**،(مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠١٠/٢٠١١).

٧٢.أسماء عدائكة،"**السياسات الاقتصادية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**(مجلس التعاون الخليج العربية...أنموذجاً)"، (مذكرة ماجستير في العلوم التسيير، مركز الجامعي الوادي، ٢٠١٠/٢٠١١).

٧٣.رشيد بو عافية، **السياسة الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر – دراسة قياسية وتقويمية لحالة الجزائر من ٢٠٠٠-٢٠١٠**،(أطروحة دكتوراه في علوم التسيير،تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ٣، ٢٠١٠/٢٠١١).

٧٤.سهام بن حنيش، **فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة النفطية في الجزائر**،(مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ٢٠١٢ /٢٠١٣).

٧٥.عبد الباسط بوزيان،"**دور السياسة المالية في إستقطاب الاستثمار الأجنبي – دراسة حالة الجزائر ١٩٩٤-٢٠٠٤**"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف ،٢٠٠٦/٢٠٠٧).

٧٦.عبد الفتاح بن دحمان، "**محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكييف للصندوق النقدي الدولي- دراسة حالة الجزائر –**"،(مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، ١٩٩٧).

٧٧.عبد الله بلوناس،**الاقتصادي الجزائري،الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٧٨.فاروق سحنون،" **قياس اثر بعض المتغيرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر**"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة فرجات عباس، سطيف،٢٠٠٩/٢٠١٠).

٧٩.ماجدة مدوخ، "**فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)**"، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر،بسكرة، ٢٠٠٣/٢٠٠٢).

٨٠.مسعود دراوسي،" **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر ١٩٩٠-٢٠٠٤**"،(أطروحة دكتوراه دولة، قسم علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة ٢٠٠٥).

٨١.يوسف بيبي،" **السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة للحالة الجزائرية**"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧).

دوريات ومجلات:

٨٢.أحمد نصير، عبد النور غريس، **فعالية السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة الدارسات الاقتصادية والمالية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة حمه لخضر-الوادي-، العدد٦، المجلد ١،٢٠١٣.

٨٣.دحماني ادريوش، **النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر: دراسة قياسية**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (علوم إنسانية)، جامعة جلالي لياس ،سيدي بلعباس، الجزائر، المجلد ٢٧، العدد ٦،٢٠١٣.

٨٤.رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مجلة عالم المعرفة، العدد٢٢٦، الكويت،أكتوبر١٩٩٧.

٨٥.صالح تومي ،عيسى شقبقب، **محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة – 1970 2002**، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، العدد 12، 2005، الجزائر

٨٦.عبد الحق بوعتروس، ملاك قارة ،**أثر تغير سعر صرف الأور و مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد27، جوان، 2007، جامعة بسكرة، الجزائر.

٨٧.علي بطاهر، **سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

٨٩.المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة ٢٠٠٤**،الدورة العامة العادية، ٢٥ /١٢، ٢٠٠٤.

٩٠.المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير حول الظروف الاقتصادية و الاجتماعي سنة ٢٠٠١**، الدورة العامة ٢٠،الجزائر،٢٠٠٢.

٩١.محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد10، 2012.

٩٢.نبيل بوفليح، **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة: ٢٠٠٠-٢٠١٠**،أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد٢١، ٢٠١٢/١٢.

٩٣.نبيل بوفيلج ، **الإيرادات المحولة إلى صندوق ضبط الموارد**،اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلة السنة، العدد ١،السداسي ٢، ٢٠٠٤.

التقارير والقوانين:

٩٤.بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، مارس 2009.

٩٥.بيان اجتماع مجلس الوزراء، **البرنامج الخماسي: ٢٠١٠-٢٠١٤**،عقد يوم ٢٠١٤/٠٥/٢٤.

٩٦.تقارير بنك الجزائر، ٢٠٠٠،٢٠٠٧،٢٠٠٨،٢٠١١،٢٠١٢،٢٠١٣.

٩٧.تقرير اقتصادي العربي الموحد، سبتمبر ٢٠٠٣.

٩٨.صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،٢٠٠١.

٩٩.صندوق النقد العربي، للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠.

١٠٠.قانون المالية لسنوات،٢٠٠٣،٢٠٠٥،٢٠٠٨-٢٠١٢.

١٠١.المادة ٨ من القانون رقم١٧/٨٤ المؤرخ في٧جويلية ٨٤، المتعلق بقوانين المالية.

١٠٢.المجلس الاقتصادي والاجتماع، تقرير ديسمبر2009.

١٠٣.المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير الساسة النقدية**، جويلية ٢٠٠٥ .

١٠٤.المجلس الاقتصادي والاجتماعي،**الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**،1998 .

١٠٥.المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقارير سنوات:2000 ،2001،2002،2003،2004.

١٠٦.المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي**، للسداسي الثاني 2001،جوان 2002 .

مؤتمرات وملتقيات وندوات:

١٠٧.بلقاسم زايري ،**المؤسسات، وفرة الموارد والنمو الاقتصادي بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري**، أبحاث المؤتمر الدولي، حول تقييم آثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال فترة ٢٠٠١-٢٠١٤، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف١.

١٠٨.روضة جديدي ، **أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر**،تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة2001 - 2014، جامعة سطيف1، 11-12مارس 2013.

١٠٩.عبد الجليل شليق، **تقييم فعالية السياسة المالية في ضبط الإختلالات الاقتصادية (العجز الموازي – التضخم)**، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠/٢٠٠٩.

١١٠.ناجية صالحي، فتيحة مختاش،**أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي النمو الاقتصادي 2001-2014نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم** ، مدارس الدكتوراه، جامعة سطيف1، ١٢/١١مارس ٢٠١٣.

١١١.نادي الدراسات الاقتصادية الجزائرية، **واقع التحولات الاقتصادية في الجزائر خلال ١٩٨٩-١٩٩٤**، الجمعية العلمية، كلية العلوم الاقتصادية والاقتصادية.

الحصص التلفزيونية والإذاعة و المقابلات:

١١٢.قناة الخبر الجزائرية،**الموعد الاقتصادي**، بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٨ على الساعة ١٢:٣٠pm.

المواقع الإلكترونية:

١١٣.ONS , retrospective statistique , 1970-2002

١١٤.البنك الجزائر تقرير سنوي: ٢٠١١،٢٠١٢،٢٠١٣ على www.bank-of-Algeria.dz. الموقع

١١٥.بنك الجزائر، تقرير سنوي :٢٠٠٠-٢٠٠٧، متوفر على الموقع: www.knab-fo-airegla.zd.

١١٦.الديوان الوطني للإحصاء متاح على الموقع :www.ons.dz.

١١٧.عبد القادر لحول، **أثـر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٦**،كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير- جامعة سعيدة متوفر على الموقع: ../.../efpedia.com.

١١٨.معطيات اقتصادية واجتماعية، www.word bank.org/dz

١١٩.وزارة المالية، تقرير سنوي : ٢٠٠٨-٢٠١٢، متوفر على الموقع:www.fm.vog.dz

١٢٠.وزارة المالية، تقرير سنوي : ٢٠٠٨-٢٠١٢، متوفر على الموقع:www.fm.vog.dz

١٢١.الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار متاح على الموقع:
http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

المراجع باللغة الأجنبية:

122.Christian Jiménez, **Economie Générale**, Nathan, 1993.

١٢٣.Jaque Muller **,Economie Manuel d'application,** édition Duond, Paris, 2002

124.serétatarit d'état au plan, **Bilan provisoire des investissements du plan triennal** , 1967- 1979, juillet 1970

الملاحق رقم (٠١) : تطور حجم الديون الخارجية للجزائر وخدماتها (الوحدة: مليار دولار)

السنوات	١٩٦٧	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
مبلغ الديون	١.٤	٢.٣	٢.٩	٥.٨	١٠.١	١٧.٤	١٨.٦	١٧.٦	١٩.٣	١٧.٤	١٧	١٩.٦
خدمة الديون	-	٠,١٨٩	٠.٣٠٠	٠.٨٦٣	١.٤٢١	٣.٢٠٧	٤.٢١	٤.٠٩	٤.٨٤٢	٥.٨٠٦	٥.٢٠٥	٥.١١٩
السنوات	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤			
مبلغ الديون	١٩.٣	٢٢.٨٨	٢٥.٠٤١	٢٥.٣٢٥	٢٦.١٢٣	١٧.٧٦٦	٢٦.٥	٢٦.٣	٢٧.١	-	-	-
خدمة الدين	٤.١٢	٤.٩١	٦.٤٤	٧.٩١	٨.٨٩	٩.٥٨	٩.٢٦	٩.٣٤	٩.٥	-	-	-

المصدر:البنك الجزائر .

الملحق رقم (02) : تطور مخزون الديون الخارجية للجزائر للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٥) (الوحدة :مليون دولار)

السنوات	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
مبلغ الديون	٣١,٥٧	٣٣.٦٥	٣١.٢٢	٣٠.٤٧	٢٨.٣٢	٢٥.٢٦	٢٢.٥٧	٢٢.٦٤	٢٣.٣٥	٢١.٨٢	١٦.٦

المصدر :بنك الجزائر و الموقع : www.Bank-of-Algeria.dz. .

ر دولار)

السنوات	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
مبلغ الديون	١٦,٤	١٥,٥	٥,٥٧٣	٦,٢٣	٥,٦٨٧	٥,٦٨١	٤,٤٠٥	٤,٤	٤

المصدر:الديوان الوطني الإحصاء

الملحق رقم:(٠٤): لمحة عن أهم المتغيرات الاقتصادية في الجزائر ٢٠٠٦-٢٠١٠

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار.

الملحق رقم:(٠٥) وضعية أهم المتغيرات الاقتصادية في الجزائر ٢٠١١-٢٠١٤

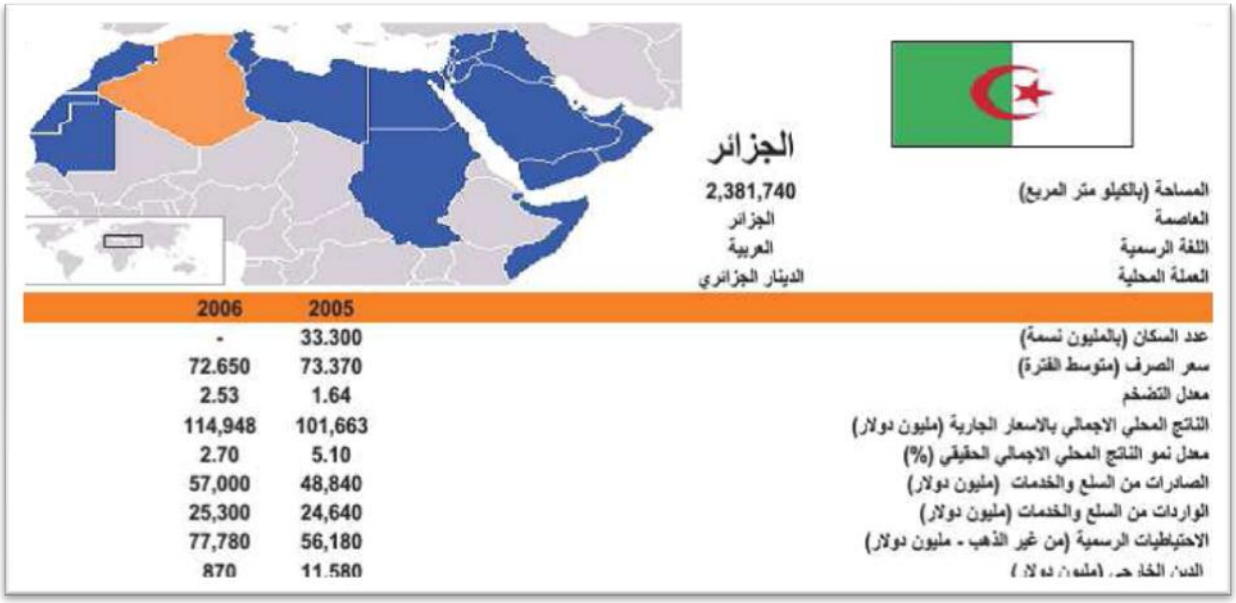

المساحة (بالكيلو متر المربع)	الجزائر	2,381,740
العاصمة	الجزائر	
اللغة الرسمية	العربية	
العملة المحلية	الدينار الجزائري	

	2005	2006
عدد السكان (بالمليون نسمة)	33.300	-
سعر الصرف (متوسط الفترة)	73.370	72.650
معدل التضخم	1.64	2.53
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)	101,663	114,948
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)	5.10	2.70
الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)	48,840	57,000
الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)	24,640	25,300
الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)	56,180	77,780
الدين الخارجي (مليون دولار)	11,580	870

العاصمة: الجزائر (مدينة)

العملة: دينار جزائري (DZD)

العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:

2012	2011
74.45	72.70

معلومات:	الوحدة	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	198.8	207.8	210.5	212.2
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	%	2.4	2.5	3.3	3.4
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	دولار	5,528.4	5,694.0	5,683.2	5,644.1
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	4.5	8.9	5.0	4.5
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	40.4	42.2	38.5	38.1
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	19.8	12.3	12.8	9.6
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	10.0	5.9	6.1	4.5
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	76.6	75.1	73.4	70.2
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	57.4	61.6	58.7	59.7
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	182.2	190.7	207.3	218.5
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	38.1	37.2	42.4	43.9
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	2.2	1.8	1.5	1.3
عدد السكان	مليون نسمة	36.0	36.5	37.0	37.6
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	10.0	9.7	9.3	9.0

المصدر: صندوق النقد الدولي

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار.

الملاحق رقم:(٠٦) تطور معدلات البطالة والتضخم في الجزائر ١٩٧٠–٢٠١٣ الوحدة:%

السنة	التضخم	البطالة
١٩٧٠	6.599999999	22,40000
١٩٧١	2.626641651	24,20000
١٩٧٢	3.65630713	24,80000
١٩٧٣	6.172839506	20,00000
١٩٧٤	4.699612403	22,70000
١٩٧٥	8.230316653	21,00000
١٩٧٦	9.430735402	21,60000
١٩٧٧	11.98928332	21,60000
١٩٧٨	17.52392345	11,20000
١٩٧٩	11.34860051	11,10000
١٩٨٠	9.517824498	12,00000
١٩٨١	14.65484264	13,20000
١٩٨٢	6.54250963	16,30000
١٩٨٣	5.96716393	13,10000
١٩٨٤	8.116397955	8,700000
١٩٨٥	10.48228704	9,700000
١٩٨٦	12.37160917	11,40000
١٩٨٧	7.441260913	21,40000
١٩٨٨	5.911544964	20,50000
١٩٨٩	9.304361258	18,10000
١٩٩٠	16.65253439	19,70000
١٩٩١	25.88638693	20.60000038
١٩٩٢	31.66966191	23
١٩٩٣	20.54032612	23.20000076
١٩٩٤	29.04765612	24.39999962
١٩٩٥	29.77962649	27.89999962
١٩٩٦	18.67907586	28.89999962
١٩٩٧	5.733522754	25.39999962
١٩٩٨	4.950161638	25.79999924
١٩٩٩	2.645511134	25.5
٢٠٠٠	0.339163189	29.79999924
٢٠٠١	4.225988349	27.29999924
٢٠٠٢	1.418301923	25.89999962
٢٠٠٣	4.268953958	23.70000076
٢٠٠٤	3.961800303	20.10000038
٢٠٠٥	1.382446567	15.30000019
٢٠٠٦	2.314524087	12.30000019
٢٠٠٧	3.673827269	13.80000019
٢٠٠٨	4.862990528	11.30000019
٢٠٠٩	5.734333414	10.19999981
٢٠١٠	3.913043478	10
٢٠١١	4.521764663	9.899999619
٢٠١٢	8.894585294	9.800000191
٢٠١٣	3.253684177	٩.٨

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

ملخص الدراسة

ملخص باللغة العربية:

لقد حاولنا في هذه الدراسة إبرار فعالية السياسة الاقتصادية بإعتبارها أحد أشكال العامة التي تنتهجها الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي، ورفع مستويات التشغيل وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي من خلال التنسيق بدرجة عالية بين أدوات السياسة الاقتصادية في ما بينها، فإن درجة فعالية هذه الأخيرة وأهميتها النسبية في ضبط أهم الإختلالات الاقتصادية تختلف من اقتصاد إلى أخر في ضوء التفاوت الهياكل الاقتصادية السائدة وبدرجة تطور الأسواق النقدية والمالية من دولة لأخرى، وبالتالي تفاوت درجة التقدم الاقتصادي إضافة إلى اختلاف الأوضاع الاقتصادية السائدة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الاقتصادية، السياسة المالية،السياسة النقدية،السياسة التجارية، الاستقرار الاقتصادي، الناتج المحلي، التضخم، التوازن والنمو،سعر الصرف، الموازنة العامة، ميزان المدفوعات.

Résumé en farçais:

Nous essayé, dans cette étude soulignent l'efficacité de la politique économique comme une forme de politique publique de l' Etat de réglementer la vie économique grâce à l' utilisation optimale des ressources économiques disponibles afin d'augmenter les tous décroissance économique et les niveau d' emplis élevage et d' atteindre l' équilibre interne et externe grâce à un haut degré de coordination entre les instruments de politique économique dans ce y compris le degré d' efficacité ce dernier et leur importance relative dans le contrôle des déséquilibres économiques les plus importants varient d' économie à l' autre à la lumière des dominants structures de disparités économiques et par le développement des marchés monétaires et financiers d'un pays à l'autre et en faisant ainsi varier la degré de progrès économique ainsi que la situations différence économique qui prévaut.

Mots clés: La politique économique, la politique financière, politique monétaire, politique commerciale, la stabilité économique, le PIB, l'inflation, l'équilibre et la croissance, la déflation, le taux de change, le budget, la balance des paiements.

الفهارس

قائمة المراجع

المقدمة العامة

الخاتمة العامة

الملاحق

قائمة المراجع

الفصل الأول:

مدخل عام حول السياسات الاقتصادية

الفصل الثاني:مسار السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة مابين (1990-2014)